عدد خاص

آفاق برلمانية

الثلاثاء ٣٠ كانون أول ٢٠٠٣/ م | نشرة تصدرعن: مـواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 30 December 2003

المؤتمر السنوي التاسع لـ «مواطن»

حوار جاد، ومحاولة لاستشراف المستقبل

جقمان: إثارة القضايا الجوهرية في الحيز العام أحد أدوار المؤسسة

مؤتمرات مواطن: منابر للنقاش الفلسطيني

شكل مؤتمر «تفتت الفضاء السياسي الفلسطيني بين براغماتية الفرصة الأخيرة ومحلية المقاومة الذي عقدته مؤسسة مواطن يومي الثامن عشر والتاسع عشر من كانون الأول الجاري منبراً فلسطينياً بامتياز.

فقد اشتمل المؤتمر الذي شارك فيه عدد من الخبراء والباحثين والمثقفين والمهتمين على أوراق عمل ومداخلات لخصت الواقع السياسي الفلسطيني الراهن بكل ما فيه من تشعب وإخفاق وتطلع إلى التغير.

فقد عرض في هذا المؤتمر أوراق ودراسات وآراء عن الأزمة التي تعيشها حركة فتح ومدى إلحاح حاجتها للإصلاح وطبيعة الأزمة التي تعيشها حركة حماس ومعضلة تحولها إلى حزب سياسي.

كما نوقشت نتائج مسيرة أوسلو وخيارات تصحيح المسار وغيرها من القضايا الفلسطينية.

وهذا المؤتمر هو التاسع الذي تقيمه مواطن منذ تأسيسها. ويرى مدير عام المؤسسة الدكتور جورج جقمان في المؤتمرات الدورية التي تقيمها المؤسسة منابر للنقاش في ظل محدودية المنابر الراهنة مثل الصحف والمجلات ووسائل الإعلام المختلفة.

وقال جقمان بأن مؤسسة مواطن تسعى لتحقيق توازن دقيق في دورها هذا.

وكانت المؤسسة عقدت أولى مؤتمراتها في العام ٩٥، ثم واصلت عقدها بصورة دورية.

وعكست مؤتمرات المؤسسة على الدوام العناوين الأكثر الحاحاً في الوضع السياسي والداخلي الفلسطيني.

فقد تناول المؤتمر الأول الذي جاء قبيل الانتخابات العامة الفلسطينية الأولى أزمة الحزب السياسي الفلسطيني.

وقال الدكتور جقمان: في ذلك الوقت ناقشنا حاجة الديمقراطية إلى التعددية الحزبية، ذلك أن كل مجتمع ديمقراطي يحتاج إلى أحزاب.

وناقش المؤتمر المذكور مستقبل الأحزاب القائمة وقابلية الفصائل للتحول إلى أحزاب والمعضلات التي تواجهها في ذلك.

وفي مؤتمراتها ودراساتها اللاحقة تناولت المؤسسة مواضيع فلسطينية استثنائية غير مطروقة في منابر النقاش العام مثل الحركة الطلابية والحركة النسائية وغيرها.

وقال جقمان: المواضيع التي نعالجها مرتبطة بمستقبل النظام السياسي وطبيعة المجتمع المتبلور.

وتعنى المؤسسة إلى جانب المؤتمرات بالدراسات والأبحاث والمنشورات الفلسطينية.

وتناولت بعض هذه الدراسات التجربة الفلسطينية في الشتات التي يقول الدكتور جورج جقمان بأن الهدف منها هو تعريف الأجيال الجديدة في الوطن بهذه التجربة التي لم تعيها ولا تعرف الكثير عنها.

وأضاف يقول: الاحصاءات تشير إلى أن ٧٠٪ من الفلسطينيين في الضفة والقطاع دون الثلاثين من العمر ، وهؤلاء بالتأكيد لم يعاصروا تجربة الشتات، ولا يعرفوا الكثير عما جرى في التجربة اللبنانية أو حرب المخيمات وغيرها لذا فالدراسات من هذا النوع تطلعهم عليها.

ولعلو مستوياتها العلمية فإن ٣٥ كتاباً ممن صدرت عن «مواطن» تستخدم اليوم مساقات تدريس لطلبة الجامعات الفلسطينية.

وقد اصدرت المؤسسة حتى اليوم ٧٥ كتاباً. ونشرت العديد من اصداراتها في العالم العربي. ولدى المؤسسة مكتبة متخصصة للدراسات العليا.

وتولي المؤسسة أهمية خاصة لطلبة الجامعات الذين يقول عنهم جقمان بأنهم: جيل مسيس ويمثلون قيادة المستقبل. ولدى المؤسسة مشاريع أخرى متنوعة. ومنها نشاط يهدف لتعديل قانون الانتخابات الفلسطيني. وأوضح جقمان أن المؤسسة تقوم في هذا الصدد بتنسيق عمل مجموعة واسعة من ممثلي الأحزاب والمؤسسات والفصائل والمنظمات الأهلية. وقال بأن المؤسسة أجرت دراسة بينت أن وجود برلمان قوي يتطلب تعديل قانون الانتخابات.

وأشار جقمان إلى أن المجموعة أجرت لقاءات بهذا الصدد مع كل من الرئيس ياسر عرفات ورئيس المجلس التشريعي «أبو علاء حينئذ». كما وتعقد المؤسسة ندوات متخصصة لمناقشة متطلبات هذا الأمر.

وتولي مواطن أهمية خاصة للإصدارات. وقد صدر عنها مؤخراً دراسة لفيصل حوراني بعنوان:جذور الرفض الفلسطيني.

ويقول الدكتور جقمان بأن المؤسسة تعكف على إصدار أوراق أعدها طلبة الصحافة في جامعة بيرزيت وذلك بهدف توفير منبر لهم.

ولدى المؤسسة دراسة أعدها مؤخراً الدكتور خليل نخلة بعنوان: نظرة نقدية للتنمية في فلسطين في العقدين الأخيرين.

وثمة كتاب قادم عن التعليم العالي في فلسطين ويهدف لإثارة نقاش حول قضايا التعليم العالي..

وتسعى مؤسسة مواطن عبر مؤتمراتها ودراساتها وأنشطتها هذه إلى لعب دور في تشكيل رأي عام في المجتمع إزاء قضايا معينة.

وقال الدكتور جورج جقمان: نسعى لتشكيل رأي عام من خلال النقاش والحوار لكن المتابعة تتم من خلال السياسيين والنشطاء والقوى والاحزاب.

وأضاف :دورنا هو في إيصال توجهات للسياسيين الذين يأخذون بدورهم القرار.

المؤتمر السنوي التاسع.

تفتت الفضاء السياسي

منذ تسع سنوات خلت، والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن»، تنظم مؤتمراً سنوياً، يتناول مفاصل محددة راكمتها اشهر السنة الماضية، وبهدف التوقف المتأني والهادئ والحر، عند الحدث من جهة، ومحاولة استشراف الآفاق المستقبلية.

جاء المؤتمر السنوي التاسع لـ «مواطن»، لهذا العام، تحت عنوان: تفتت الفضاء السياسي، بين براغماتية الفرصة الاخيرة ومحلية المقاومة.

في دلالات العنوان، ما يشير الى دقة الازمة متعددة الجوانب التي نعيش؛ ذلك ان ثمة فرصة اخيرة، تأتي في سياق حالة التفتت التي تلوح في افق الفضاء السياسي، وما يجري براغماتياً من اداء ميداني. ولعل في ذلك، ما أملى عملياً، على منظمي هذا المؤتمر، توزيع المحاور على خمسة محاور مركزية، وهي: تقييم عشر سنوات بعد اتفاق اوسلو، وشرذمة الحقل السياسي الفلسطيني، ومستقبل حركة فتح، واتجاهات التحول في الحقل السياسي الفلسطيني، وحل السلطة، ثم ماذا؟

تميزت المداخلات كافة، وعلى المحاور الخمسة الواردة، بالجرأة وتسمية الامور بمسمياتها دونما مواربة، ما اثار نقاشات ساخنة ومسؤولة وحرة في آن معاً.

في الجلسة الاولى، تحدث السادة: حسن ابو لبدة، وجورج جقمان، وداوود تلحمي، كما ابدى رئيس الجلسة، ممدوح العكر رأيه حول اتفاقيات اوسلو، كشاهد عليها.

رسمت تلك المداخلات، مسار اتفاقيات اوسلو، وما آلت اليه، بعد عشر سنوات من إبرامها، وأجمعت الكلمات على ان تلك الاتفاقات توفت سريرياً، وبأن بنيتها، غير المحددة، وغير الواضحة، كانت قد شرعت الابواب، أمام الشهية الاسرائيلية، لابتلاع كل ما يمكن ابتلاعه من الحقوق الوطنية الفلسطينية، وحملت محاولات التصدي لنتائجها السلبية، ومحاولة خلق واقع فلسطيني جديد، اجراءات اسرائيلية واميركية، واوروبية، وغيرها، صورت الامور، وكأن الرئيس ياسر عرفات، اصبح «عقبة» في وجه السلام، بعدما كان بطلاً من أبطاله.

وفي الجلسة الثانية، اجمعت المداخلات الثلاث التي قدمها السادة، خليل شاهين، وحسن خضر ومضر قسيس، على ان الخطاب السياسي، بات خطاباً مأزوماً وبأن الاداء اضحى متخبطاً بين الواقعية والعدمية، في وقت تعاني فيه قضية التمثيل والشرعية ارتباكاً واضحاً، لدرجة بات التساؤل حول من يمثل من، تساؤلاً مطروحاً ومشروعاً!!.

وتطرق المحور الثالث، للتوقف عند حركة فتح وما تعانيه من إشكالات وأزمات، ولعل فيما ورد في ورقة فيصل حوراني، جواباً على تساؤل: هل يمكن اصلاح «فتح»، كان تشخيصاً دقيقاً وعميقاً وبليغاً في آن، في وقت اوضحت فيه دلال سلامة، عبر ورقتها، آليات محاولات معالجة أزمة فتح الداخلية والسياسية.

وتناول المحور الرابع، اتجاهات التحول في الحقل السياسي الفلسطيني، وشارك فيه: زياد ابو عمرو، وباسم الزبيدي، وعلاء العزة، اضافة لورقة توفيق حداد. تناولت الاوراق آفاق مستقبل «حماس» ومعضلتها، وامكانية تحولها الى حزب سياسي، اضافة لقراءة جادة لواقع اللاجئين المأزوم، والانتفاضة والبعد الطبقي، وانعكاسات ذلك على الحركة الوطنية.

وفي المحور الخامس والاخير، تناول اياد البرغوثي، وعلي الجرباوي، مأزق السلطة الفلسطينية، وضرورة فحص الخيارات المطروحة، وفي مقدمتها، خيار حل السلطة وما يمكن ان يترتب على ذلك.

لعل متابعة جادة للمحاور الخمسة المطروحة، وما ترتب عليها من حوارات، من شأنه ان يدلل على مدى ترابطها بعضها مع بعض، وتكامل موضوعاتها واثاراتها، وكأنها تشكل في مجموعها، اضلاعاً خمسة للواقع الفلسطيني الراهن، ومحاولات استشراف المستقبل.

لعل المحاور الاكثر سخونة، تركزت في محاولة تشخيص واقع حركة فتح واستشراف آفاق مستقبلها، وما طرح بشأن واقع السلطة، وخيار حلها، كخيار سياسي مطروح، ما دعا العديد من الحضور، الى المطالبة بضرورة إفراد ندوات خاصة، لمناقشة ذلك.

بمقارنة ما جرى في هذا المؤتمر، بما جرى في المؤتمرات الثانية السابقة، يمكن القول، ان مستوى المكاشفة والوضوح والشفافية، كان هو الاوضح والابرز، اضافة الى شبه اجماع الحضور، على ان حالة الازمة الراهنة، باتت تستدعي اجراءات فلسطينية ترقى الى مستوى الازمة.

ونظراً لأهمية الاوراق المطروحة، وما تلاها من حوارات جادة، تم تخصيص هذا الملحق، لأبرز ما ورد في تلك الاوراق، وما تلاها من حوارات، اضافة لآراء حول ما تناوله المؤتمر، وذلك بهدف تعميم الفائدة من جهة، ومحاولة اثارة النقاش والحوار، حول ما تضمنته من افكار جادة وقيّمة.

الجلسة الأولى: تقييم عشر سنوات بعد اتفاقية أوسلو

الجلسة الأولى، من اليمين: داوود تلحمي، جورج جقمان، ممدوح العكر، حسن أبو لبدة.

رئيس الجلسة: ممدوح العكر
عضو الوفد الفلسطيني المشارك في مفاوضات مدريد/ عضو مجلس أمناء مواطن

قال د.ممدوح العكر، في تقديمه للمتحدثين خلال الجلسة الأولى، إن هناك ضرورة لفحص وتحليل ونقد تجربة الحركة الوطنية الفلسطينية، مشيرا إلى أن تأمل المشهد السياسي الفلسطيني الراهن، يكاد يفضي «إلى الاستنتاج وكأننا- على الأقل- لم نتعلم دروسا أساسية من بعض الحركات السياسية لدى العالم الثالث، سواء التي انتصرت وأنجزت مهامها، أو التي انتكست وفشلت في انجاز هذه المهام، فيزداد الاحساس بخطورة ما تعانيه حركتنا الوطنية الفلسطينية في مواجهة مشروع ضخم كالمشروع الصهيوني، الذي يعد فريدا من عدة أوجه».

وأضاف «ما زلنا نفتقد إلى الرؤية الواضحة والاستراتيجية الواحدة لكيفية التصدي لهذا المشروع الصهيوني في مختلف مراحل تجلياته».

وتطرق العكر إلى شروط انتصار أية حركة تحرر وطني، من حيث توفر وحدة البرنامج الوطني، والاستراتيجية، والقيادة، وتحليها بالواقعية التي تختلف عن البراغماتية، وأهمية الاستفادة من تراكم الانجازات واستثمار الطاقات والتضحيات، وأن يقوم التكتيك على خدمة الاستراتيجية، وليس العكس، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات في جبهة الخصم الداخلية، والرأي العام المحيط بحركة التحرر، وفي العالم، وضرورة المزاوجة بين المقاومة والتفاوض باعتبارهما وجهين لاستراتيجية واحدة متسقة لا يجوز السماح بوجود تضارب أو تناقض بينهما.

وخلص إلى القول: يكاد المرء يقول إننا لم نتقن، حتى الآن، كل أصول ودروس المقاومة، كما أننا لم نتقن أصول وضوابط التفاوض. ولعل في عنوان الجلسة الأولى للمؤتمر حول «دروس أوسلو بعد عشر سنوات»، الكثير مما يمكن إلقاء الضوء عليه، من خلال أوراق العمل المقدمة من المتحدثين الثلاثة، مشيرا إلى تعذر مشاركة المتحدث الرابع في الجلسة، وهو عمر شحادة، بسبب اعتقاله من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

الورقة الأولى: «عشر سنوات بعد أوسلو»

حسن أبو لبدة: أمين عام مجلس الوزراء الفلسطيني/ رئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني

قال د. حسن أبو لبدة إن هناك أكثر من طريقة لتناول موضوع تقييم مسيرة أوسلو، حيث يمكن أن ينطلق التقييم من استخدام النتائج التي يمر بها الشعب الفلسطيني اليوم للدلالة على أن تلك المسيرة لم تكن ناجحة، غير أنه «من المفيد، أيضا، أن نرى في هذا السياق أن جزءا مما نحن فيه اليوم ليس بالضرورة ناتجا عن تطبيق نتفق عليه، وإنما طريقة الاداء التي تجلت فيها الأوضاع الفلسطينية المختلفة منذ أوسلو حتى الآن».

وأكد أن «من المهم جدا ان نحاول في هذا التقييم ان نفرق دائما ما بين الاطار العام التي تمخضت عنه عملية اوسلو، أو الترتيبات الانتقالية التي تمخضت عنها هذه العملية، والترتيبات العملية التي تمر في سياق تطبيق هذه المرحلة، سواء كانت في الأداء الذاتي الفلسطيني، أو في الترتيبات التنفيذية بين السلطة الفلسطينية واسرائيل والمجتمع الدولي. وبالتالي، عند محاولة تقييم تجربة أوسلو نعتقد أنه من المفيد النظر في المحتوى الفلسطيني والدولي الذي أتت به هذه الاتفاقية، من حيث الوضع الداخلي آنذاك لمنظمة التحرير الفلسطينية، مما انعكس بالتأكيد على السقف التفاوضي في حينه، فالرأي العام الفلسطيني الذي كان في أوج الانتفاضة الأولى، كما بدأت عملية أوسلو مباشرة بعد حرب الخليج الثانية من ناحية، ولكن من ناحية ثانية بدأت في تلك الفترة تعتري الانتفاضة الأولى الكثير من الشوائب..»

وأضاف أنه كان لتلك الحقبة محتوى سياسي عام، مشيرا في هذا السياق إلى التأثيرات الناجمة عن حرب الخليج والاحساس الفلسطيني بالاغتراب عن العالم العربي، وشعور الفلسطينيين بأن قضيتهم التي حاولوا وضعها في المركز السياسي لتطورات الأحداث العربية والعالمية أصبحت مهمشة، ومن ثم ربط النضال والثورة بـ «الارهاب» بعد احداث ١١ سبتمبر، إضافة إلى انهيار الاتحاد السوفياتي، بحيث «أثرت الظروف الموضوعية على القرار السياسي الفلسطيني الذي أتى بأوسلو».

واعتبر أبو لبدة أنه «بالرغم من المقدمات الجديدة التي تمت صياغتها في أوسلو حول النوايا الحسنة والتعاون المشترك، إلى آخره.. إلا أنها من ناحية التطبيق رسخت واقع مأسسة الاحتلال الاسرائيلي من جهة، وخلقت فئة منتفعة من جهة أخرى استفادت من فشل الوضع القائم واستغلال سياسة الاحتلال الكولونيالية (على صعيد فرق تسد) للحصول على مكاسب آنية مادية أو معنوية، وساهمت في تقديري بالفرقة والشرذمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأنا هنا، بالطبع، لا أغرد على ما اعتقد خارج السرب، حيث أنه معروف تماما ما أشير اليه بما سبق ذكره. ولا يعني ذلك أنه لم يكن هناك عبء على القيادة الفلسطينية، فعلى الرغم من أن العمل تم على بناء المؤسسة الفلسطينية، غير أن القيادة الفلسطينية استمرت بالتعامل مع الأمور من منظور رد الفعل على المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية، ولا ينفي هذا طبعا العمل القيادي الضمني في محاكاة الظروف على أساس استخدام سياسة الهروب الى الأمام من جهة، وسياسة البقاء من جهة أخرى».

وقال في سياق تقييم الواقع الفلسطيني بعد عشر سنوات، إن هناك مجموعة من الايجابيات «من أهمها عودة القيادة الفلسطينية إلى أرض الوطن، والعمل من خلال الاتصال المباشر مع القاعدة، وبالتالي فإننا على الأقل نقود الآن مرحلة التحرر أو البناء أو قيام الدولة، أو سموها ما شئتم، من أرض الوطن. ومن ناحية أخرى، تم العمل على خلق شخصية، أو كيان وطني، لأول مرة، على أرض فلسطين، ونقل الكفاح السياسي من خارج فلسطين الى الداخل، وعودة عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى وطنهم، بالاضافة إلى أن توقيع الاتفاقية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل أعطى شرعية أكبر للمؤسسات الفلسطينية الموجودة، بغض النظر عن الأداء وتبعاته، حيث تم في سياق تطبيق الاتفاقية من ناحية مؤسسية فلسطينية، أيضا، خلق واقع فلسطيني سياسي جديد (..) كان من الصعب- وما زال- التراجع عنه رغم محاولة اسرائيل المتكررة لتدمير السلطة».

واستطرد «في هذا السياق، أعتقد أنه خلال الجلسة الأخيرة من هذا المؤتمر من المهم جدا أن نرى ما الذي سوف يقال في مسألة توظيف هذا الواقع السياسي الذي تم خلقه في تعزيز الموقف النضالي الفلسطيني، وتعزيز المطالبة الفلسطينية بمجموعة الحقوق المتعارف عليها، وبالتالي فإن مسألة حل، أو احتجاب، أو تعليق عمل السلطة، ما زالت برأيي خيارا قائما، وأذكر أنها طرحت أيضا في مؤتمر مواطن، المرة الماضية، كنقطة هامشية، وأنا سعيد أن أراها على جدول الأعمال كبند أساسي من بنود عمل هذا المؤتمر السنوي».

وأوضح أن هذه المسألة «ليست مطروحة على جدول أعمال مجلس الوزراء، ولكن الخيارات النضالية المختلفة يجب أن تكون متاحة، بما فيها الخيار الذي يؤدي الى تعليق الحالة السياسية الراهنة وزج اسرائيل في تحمل تبعات ممارسة الاحتلال بالشكل الصحيح والعملي».

وقال «بعد أن قمت برسم هذه الصورة الوردية إلى حد ما، أستطيع القول إننا في هذا السياق، أيضا، وكجزء من الصفقة، قمنا باعطاء شرعية أكبر بكثير لاسرائيل في المحافل الدولية، وإلى حد ما تمخض عن هذا الاتفاق إغراق في تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية التي تجمع المشروع الوطني الفلسطيني، والتي توحد الشعب الفلسطيني، وأيضا تم ترسيخ الانفصام الفلسطيني..

ومحليا، هناك العديد من السلبيات التي ترافقت مع هذه المرحلة، أهمها برأيي الشخصي عدم التفات القيادة إلى التغيرات الحاصلة في المجتمع، وظهور فئة جديدة لا تخدم بالضرورة التوجه العام للسلطة الوطنية الفلسطينية، بمعنى عدم التعامل بجدية مع التغيرات مع ظهور لاعبين جدد في الساحة السياسية الفلسطينية. ومن ناحية أخرى، لم تخلق السلطة الوطنية الفلسطينية مستوى حوار وتواصل مع كافة فئات المجتمع الفلسطيني، أي أنه لم تكن هناك مصارحة مع مختلف فئات الشعب، ما أدى الى اتساع فجوة الخلاف وعدم التواصل بين السلطة والمجتمع، رغم أن هناك تواصلا أحادي الجانب تقريبا (..) بحيث استمر المواطنون بدفع التزاماتهم تجاه السلطة، ولكن السلطة في المقابل لم تتمكن من القيام بالتزاماتها في هذا الاتجاه، ولم تستطع السلطة استقطاب الأحزاب الأخرى، سواء تلك التي لم تقبل بأوسلو أو لم ترد أن تأخذ السلطة مكانها في المعادلة الشعبية، والقصة واضحة في مسألة الشراكة، سواء كانت في الحكم أو في عملية البناء، وكذلك العلاقة فيما بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني».

وأضاف أبو لبدة «لم تنجح السلطة في إيصال الصورة الضرورية حول الواقع المعاش، فأوسلو أعطت انطباعا بأن الصراع انتهى، وهذا قد يكون أخطر ما في سلبيات هذه المرحلة، حيث اعتقد المجتمع الدولي إلى حد ما أن هذه هي نهاية المطاف، وانه تم انشاء دولة فلسطينية. وبرأيي، فإن هذا الجزء من أهم انجازات اللوبي الصهيوني فيما بعد اتفاق أوسلو، أي أنه تكرس في وعي المجتمع الدولي أن القضية الفلسطينية انتهت، وأن الحل موجود، وأنه يوجد هناك سلام».

وعلى المستوى الشعبي، أردف أبو لبدة، «لم تكن هناك مصارحة حقيقية مع الناس حول مجريات

المفاوضات، فأصبحت هذه المفاوضات هدفا بحد ذاتها وليست وسيلة لايجاد حلول، ناهيك عن استمرار ضعف التحضير المسبق من قبل أشخاص مخضرمين بالعمل السياسي، الأمر الذي أدى إلى عزوف مشاركة الخبراء في تقييم الأمور ووضع التصورات السياسية المستقبلية بالنسبة للوضع الانتقالي في اتفاقيات أوسلو، ما أدى إلى حدوث انفصام سياسي، لا سيما أن عدم التوصل الى اتفاقيات نهائية جعل من الصعب اتخاذ موقف واحد يتعلق بطبيعة العلاقة مع اسرائيل، أي لم يتجذر في وعينا أن الاتفاق الانتقالي لا يعني أن هذه العلاقة انتظمت، وأن اسرائيل أصبحت بالفعل دولة شقيقة، وأنه لا يوجد عليها التزامات الدولة المحتلة، وأنها ما زالت دولة تحتل الأرض الفلسطينية، ويجب مقاومتها بوسائل مختلفة قد تكون سياسية بالدرجة الأولى (..) وبالتالي حتى على المستوى الاقتصادي، أعتقد أنه أصبح هناك نوع من الاختراق الاسرائيلي الهائل في مجال إعادة ترتيب تبعية الأراضي الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني اقتصاديا، ما أدى إلى نشوء علاقة غير متوازية على الاطلاق ما بين الاقتصاد الفلسطيني والاسرائيلي، ولا أقول ذلك مكتشفا أنه كان هناك توازن وبعد ذلك لم يعد هناك توازن، فتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي معروفة منذ الأيام الأولى للاحتلال، ولكن كان من المفروض بالترتيبات التي خلقتها أوسلو أن يعاد تنظيم هذه العلاقة لتكون علاقة بين اقتصادي دولة قائمة ودولة طور التكوين بكل ما يترتب على ذلك من إعادة النظر في بعض أشكال هذه العلاقة».

وتطرق إلى عدم التمكن من «بناء توجه سياسي للبرنامج الوطني العام»، وقال «إن ظهور حالات المقاومة، وأحداث العام ٩٦ بالتحديد، أظهرت أن هناك شرخا في القرار الفلسطيني ما بين من هم في قطار التسوية ومن هم ليسوا داخل هذا القطار، وكذلك بين ركاب قطار التسوية، أيضا، ما أدى إلى اضعاف السلطة الفلسطينية، واضعاف قدرتها على مواجهة الاجراءات الاسرائيلية المختلفة. وترتب على ذلك، أيضا، الشعور المتنامي بأن هذا المشروع ربما ليس هو المشروع الذي يمكن أن يؤدي الى تحقيق الأهداف، الأمر الذي ترتب عليه في المحصلة مجمل حالات المقاومة العنيفة، بما فيها العمليات الانتحارية التي قادتنا في نهاية المطاف الى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، ومن ثم الى الانتفاضة الحالية».

وبرأي أبو لبدة، «لا بد أن تتخذ السلطة الوطنية الفلسطينية موقفا سياسيا موحدا من أسلوب الحل الذي يضمن الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وترسيخ هذا الموقف في المجتمع الفلسطيني، في الداخل والخارج، بمعنى الحصول على اجماع وطني.. كما أن هناك حاجة ماسة لاعادة النظر في مفهوم الاجماع الوطني الفلسطيني، وخلق هذا الاجماع حول أساليب انهاء الصراع، وعليه يتم التوجه اعلاميا ودوليا لشرح الموقف الواحد والصريح والواضح بعيدا عن المبادرات الشخصية. حيث انه ليس من المعقول ان تتم مصادرة حق العودة، فقط، من خلال مبادرة فرد أو مجموعة من الأفراد، وبرأيي في النهاية هناك مجموعة من الثوابت التي لا بد من الاتفاق عليها وطنيا حتى تشكل الخط الأحمر الفلسطيني».

واختتم أبو لبدة بالقول، «إن كل ذلك لن يتم بدون أن نواجه أنفسنا في مسألة الاصلاح داخل حركة فتح، فهي الحزب الأكبر في الشارع الفلسطيني، وهي التي تدعي أنها تمثل الحلم الفلسطيني، وحامية المشروع الوطني، وكل ذلك من شعارات هذه الحركة (..) وأنا كأحد عناصرها، أو بأكثر دقة مواطنيها، أعتقد أنه آن الأوان للتغيير، وآن الأوان لتبرز وجوه شابة لتأخذ بزمام الأمور».

ونوه أبو لبدة، في ختام مداخلته، إلى أنه موجود في المؤتمر بصفته الشخصية، وليست الوظيفية، وأن كل ما قاله يتحمل مسؤوليته شخصيا وليست الحكومة.

الورقة الثانية: «كيف أصبح الرئيس عرفات عقبة أمام السلام»؟

جورج جقمان: المدير العام لمواطن/ استاذ في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت

استهل د. جورج جقمان ورقته بالإشارة إلى أنه «قبل حوالي شهرين ونصف تقريبا ظهرت مقالات في الصحف العبرية تفيد أن دول الاتحاد الاوروبي تتباحث بشكل أولي وغير معلن فيما بينها حول امكانية ايجاد طريقة لاقناع الرئيس عرفات بالتنحي طوعا عن السلطة ومغادرة البلاد والتقاعد بأمن وراحة في مكان آخر»، منوها إلى أن «أهمية هذه المعلومات، إن صحت، لا تكمن في واقعيتها أو عدم واقعيتها، بل في موقف الدول التي ما زالت رسميا تحافظ على علاقات مباشرة مع الرئيس عرفات بعد محاولات تهميشه سياسيا من قبل اسرائيل والولايات المتحدة، وحتى لو كانت هذه المباحثات أولية فهي مؤشر الى ما آلت اليه الامور في السنوات الاخيرة، ولكن تجدر الاشارة هنا الى وجود قدر يسير من التغيير في الموقف أو مؤشرات عليه لدى اسرائيل، وربما ايضا في الولايات المتحدة خلال الاسابيع الماضية».

وقال إن هذا الوضع بمجمله يثير التساؤل: كيف تحول الرئيس عرفات من شريك في السلام، وحصل على جائزة نوبل للانجازات في هذا المجال، وخلال أقل من عقد من الزمن، إلى عقبة أمام هذا المسعى»؟

وحسب جقمان، فإن «الاجابة لا تكمن في ما حصل خلال الانتفاضة الأخيرة فحسب، بل في الأخطاء التي ارتكبت منذ دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ومؤتمر مدريد وحتى الآن. وأنا أضع كلمة أخطاء بين مزدوجين أو هلالين، لأنني سأحدد أربعة أخطاء رئيسية، ثم أورد أو اقدم الرد عليها، وأنتهي بسؤال، أو تساؤل، كان معنا منذ مؤتمر مدريد، وما زال معنا حتى الآن».

واعتبر أن «الهدف من معالجة الموضوع بهذا الشكل هو تبيان سهولة اتخاذ المواقف بالرغم من صعوبة الاجابات، ومن ثم تقطب المواقف في الخطاب السياسي الفلسطيني العلني في الغالب، وتمحورها في جانبين الأول فيما ينبغي ان يكون عليه الموقف بغض النظر عن التبعات السياسية، والثاني يشتمل على الحقوق والمبادئ، ويبرز هذان الموقفان في النقاش السياسي العلني حول قضايا الحل النهائي، كما تسمى أحيانا، وبشكل خاص السيادة والقدس وحق العودة والمصادر الطبيعية».

وقال جقمان إن ورقته «تهدف الى نقد الخطاب السياسي العلني في بعض جوانبه السائدة، والذي كأنه لا يسمح بمكان ما في الوسط بين طرفين لا يتركان مجالا للحوار، سواء التراشق الاعلامي والاتهامات المتبادلة كما حصل مؤخرا فيما يتعلق ليس بوثيقة جنيف، وانما في موضوع حق العودة الذي أثارته هذه الوثيقة».

وعرض جقمان الأخطاء الأربعة التي أشار إليها على النحو التالي:

الخطأ الأكبر والأساسي للرئيس عرفات هو قبول بنود اتفاقيات أوسلو نفسه، خاصة اتفاقية الحكم الذاتي الانتقالي والتي وقعت في واشنطن في ايلول ١٩٩٥، ويمكن الاشارة الى ثلاثة جوانب أساسية في هذه الاتفاقية تكمن فيها أسباب الفشل: أولا أنها تركت جميع الأوراق السياسية بيد اسرائيل بتأجيلها قضايا الحل النهائي إلى مرحلة لاحقة، وضمن ميازين قوى سياسية وعسكرية لصالح اسرائيل، وكان من الواضح سلفا أنه لا يوجد أي ضمان للتوصل الى اتفاق على قضايا الحل النهائي (..) ويكمن سبب الفشل الثاني في أن المفاوضات هي الآلية الوحيدة للتوصل الى اتفاق خلال الفترة المرحلية، وما بعد ذلك، دون وجود أي ضمانات دولية، أو أية آلية للتحكيم ان حصل خلاف سوى الولايات المتحدة والتي ساندت الموقف الاسرائيلي باستمرار كما هو معروف. أما السبب الثالث، فيكمن في قبول الجانب الفلسطيني رفض اسرائيل (طلب ورفض) ايقاف الاستيطان كنص صريح في الاتفاقيات، أي أنه يوجد نص غامض له علاقة بعدم اتخاذ أي اجراءات من قبل جانب واحد، ولكن لا يوجد نص واضح يتعلق بالاستيطان.

والموضوع، هنا، لا يتعلق بسرقة الأرض، وانما بايقاف الاستيطان كرسالة سياسية واضحة وداخلية «أي موجهة لاسرائيل داخليا» تؤذن بانتهاء المشروع الصهيوني الكولونيالي في فلسطين التاريخية، والتمهيد لحل الدولتين (..) لكن من جهة أخرى، من غير الواضح ان مؤتمر مدريد وما تبعه من مفاوضات في واشنطن كانت ستنتهي بنتائج جذريا تختلف عن اتفاقية أوسلو- وأقول جذريا- صحيح ان هذا تساؤل افتراضي، وصحيح أيضا أن بعض من شارك في مؤتمر مدريد (..) والمفاوضات اللاحقة بواشنطن قال ان الجانب الاسرائيلي قدم عروضا أفضل مما جاء في اتفاقيات أوسلو، ولكن هذه انطباعات وآراء يجب التحقق منها، وفي كل الأحوال لا يمكن افتراض أي شيء نهائي أو ملزم، بمعنى أنه مقر من قبل الحكومة الاسرائيلية في حينه قبل التوصل إلى اتفاق، لكن الأمر الجوهري، هنا، هو أن أي اتفاق كان من الممكن ان ينجم عن مسار مدريد كان سيحتوي معظم اشكاليات مسار أوسلو (..) وقد كان من المستبعد في رأيي، بل ومن المستبعد جدا، أن ينتهي مدريد باتفاق نهائي غير ممرحل ينهي الصراع. ولكن الموضوع الاساسي هنا ايضا فيما يتعلق بمؤتمر مدريد، يكمن في عدم وجود أي اعتراف، ولو ضمني، بحل الدولتين نظرا لوجود الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الاردني، وهذا مؤشر هام على موقف الحكومة الاسرائيلية في حينه، حيث أن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في اتفاقيات أوسلو هو مؤشر على مسار مختلف مهما قيل حول هذه الاتفاقية من أخطاء، وهي كثيرة. وأشير اضافة الى ذلك أن بعض الفصائل الفلسطينية، وليس جميعها، والتي رفضت أن تشارك في مؤتمر مدريد اعترضت في الأساس على آلية وشكل تمثيل الوفد الفلسطيني، وليس على المفاوضات من ناحية المبدأ. أما إذا كان موقف البعض أنه لم يجب الذهاب الى مؤتمر مدريد أصلا فهذا أمر آخر، يطرح سؤالا مستقلا عن ماهية المسار السياسي المطلوب والحل المنشود، والأهم من كل ذلك السبل والطرق للوصول الشى ذلك. أي ليس ما ينبغي ان يكون عليه الأمر، وإنما كيف؟ بلا كيف لا يوجد موقف، ولا يوجد برنامج يمكنه ان يتعامل مع الوضع على الارض في فلسطين..

أما الخطأ الثاني للرئيس عرفات، فيتمثل في تحويل الاستراتيجية الى مناورة وتكتيك، فبعد ان وافق على مسار أوسلو وانشاء السلطة الفلسطينية المقيدة (..) ظن أو تأمل انه بإمكانه تحسين الموقف الفلسطيني تدريجيا من خلال هذا المسار، خاصة انه اعتاد على المناورة في الماضي وبرع فيها وحقق نجاحات في عدد من الأحيان، ولكنه لم يدرك ان قواعد اللعبة مع اسرائيل تختلف بوجود اتفاق مكتوب لا يخضع تفسيره لتحكيم مستقل، وأنه من المفروض منه ان الطرف الأقوى في وضع أفضل في هذا المضمون السياسي والميداني، لكن من ناحية أخرى يمكن القول إن الطرف الأضعف ينحى في معظم الأوقات باتجاه المناورة والتكتيك لأن الاستراتيجية هي في الغالب من نصيب الأقوى، أي الطرف الأقدر على توظيف مصادر قوته الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتحقيق أهداف بعيدة المدى اعتمادا على مصادر القوة هذه، اضافة إلى أن قضية فلسطين في معظم أوقاتها لم تكن ملكا للفلسطينيين وحدهم، وقد دأبت عدة دول عربية ودول أخرى، وما زالت تسعى، للاستحواذ على حصة من الورقة الفلسطينية، والجميع يدرك ان فلسطين كانت وما زالت ساحة للصراعات الاقليمية شأن كل بلد صغير محدود القدرات في عالم اليوم، وفي عصور سابقة. فالمشهد السياسي إذا هو حقل للألغام لا بد من المناورة فيه بالتحالف تارة مع فريق وتارة مع آخر، بحيث يصبح التكتيك سر البقاء والاستمرار وآلية التحرك لغرض تحقيق الاهداف. وقد استوعب الرئيس عرفات هذا الدرس جيدا في مرحلة مبكرة من حياته السياسية بسبب قراءته الواقعية لموقع الجانب الفلسطيني ومصادر قوته، خاصة في الشتات، وفي نطاق العلاقات الخارجية ايضا بعد أوسلو.

اما الخطأ الثالث للرئيس عرفات، فهو أنه لم يدرك بوضوح، أو أنه أدرك وقبل أن يرتهن مسار أوسلو

جانب من الحضور.

ومفاوضات الحل النهائي بتقلبات السياسة الداخلية في اسرائيل، وبهذا المعنى فإن المسار التفاوضي من بداياته هو أساسا مفاوضات داخلية اسرائيلية حول ما يمكن ان يتفقوا عليه من موقف تجاه الجانب الفلسطيني، ومن بين ما تتفق عليه معظم الأحزاب في اسرائيل على الدور الأمني للسلطة الفلسطينية لا يوجد اتفاق حول الحل السياسي، خاصة النهائي منه، لأنهم غير متفقين بعد على حدود ونهاية المشروع الكولونيالي الصهيوني في فلسطين التاريخية من ناحية الأرض، ومن ناحية السكان. وازاء هذا، يمكن القول إنه حتى لو نجحت مفاوضات كامب ديفيد لم يكن مؤكدا أنه كان بامكان باراك تمرير هذه الاتفاقية داخليا، اضافة إلى أن باراك أعد نفسه لاحتمال الفشل في وقت سابق للمفاوضات، وأقنع الرئيس كلينتون بالقاء اللوم على الرئيس عرفات في حال حصول ذلك، وهذا ما تم. وكانت هذه بداية الحملة على الرئيس عرفات، ولكن كان من الواضح سلفا ان الطرف الأضعف هو الذي سيلقى عليه اللوم في حالة الفشل، كان هذا مرئيا وجليا ومدركا بوضوح للعديدين في حينه. ربما إذاً كان من الأفضل عدم تحديد مدة للفترة الانتقالية، أي ابقاؤها لاتفاق الطرفين ان قررا انه يمكن التوصل الى اتفاق نهائي مقبول لهما، ولكن كان هذا سيجعل مسار أوسلو أسوأ مما كان لأنه كان من المرجح ان ينتهي بالاتفاق المرحلي.

هذه إذاً دوامة لا يبدو أن هناك مخرجا منها، وهي أمامنا اليوم في خارطة الطريق، دولة مؤقتة، ثم مفاوضات الحل النهائي، أي أوسلو ٢.

لكن من جهة أخرى، لا يتحمل الجانب الفلسطيني مسؤولية تحول الساحة الداخلية الاسرائيلية إلى ساحة الحسم. ومن غير الواضح ان هذا قابل للتغيير دون ضغوط خارجية قوية، فقد نجحت اسرائيل في تحييد الضغوط الخارجية عليها، بفضل دعم الولايات المتحدة لها ونفوذ اسرائيل داخل الولايات المتحدة، فأضحى الجميع، عربا وأوروبيين وفلسطينيين، متفرجين ينتظرون نتائج الانتخابات المتكررة لعل فريقا مفضلا أو الفريق الأقل سوءا قد ينجح. وقد شهدنا خلال العقود الماضية ما يمكن أن يسمى بعولمة السياسة الداخلية الاسرائيلية، أي عولمة الاهتمام بها، ومن الجلي ان الرئيس عرفات لم يكن في وضع يمكن من تغيير هذا المشهد.

اما الخطأ الرابع للرئيس عرفات، فيتمثل في اصراره على الحصول على مقابل سياسي بدل ايقاف الانتفاضة الفلسطينية الثانية.. وكان من السذاجة الاعتقاد ان هذا الموقف سيقبل من قبل الجانب الاسرائيلي، أي منح بدل سياسي تحت ضغط العراك الميداني مقابل ما يسمى بالارهاب، وهذا هو ما زال الموقف حتى الآن. إن ميازين القوى والرأي العام الداخلي في اسرائيل لا يسمح بذلك، إلا إذا تم ايقاع خسائر عديدة في الجانب الاسرائيلي، وفي لبنان تطلب ذلك ١٨ عاما دون وجود مستوطنات أو مشروع كولونيالي استيطاني في جنوب لبنان. وخلال أول ستة أشهر من الانتفاضة، كان الرئيس عرفات ما زال قادرا على الامساك بزمام الامور ومنعها من الخروج من يده، وقد حذره بعض مستشاريه أن السلطة لن تتمكن من السيطرة على الأعمال الميدانية ان لم يتدخل ليوقف كرة الثلج المتدحرجة، وكان عليه ان يعرف من خبرته الطويلة ان أطرافا خارجية عربية وغير عربية ستمد أيديها لتمسك بأوراق فلسطينية لاستخدام هذه المقايضة في ساحات أخرى.

لقد كان فقدان السيطرة على الارض أمرا مرئيا وبيّنا، وإلا لما كانت هناك حاجة لحوارات القاهرة أو أي مكان آخر، أما القول- كما يزال البعض يقول- ان الرئيس عرفات ما زال ممسكا بزمام الأمور على الأرض حتى الآن، فلا دليل على ذلك حقا، لكن من ناحية أخرى من الجلي ان الرئيس عرفات كان عرضة لضغوط رأي عام داخلي لا يمكنه اهماله، فبين الفترة الممتدة من نهاية أيلول ٢٠٠٠، بداية الانتفاضة، الى نهاية شباط ٢٠٠١، أي خمسة أشهر، قتل واستشهد ما يزيد على ٣٠٠ فلسطيني اضافة الى مئات الجرحى، وهذا قبل حصول أول عملية ضد مدنيين في الداخل في ٤ آذار ٢٠٠١. ان ايقاف الانتفاضة بعد هذا العدد من الشهداء والجرحى كان من غير الممكن دون المخاطرة باضعاف أو حتى فقدان الشرعية الداخلية، إن تم دون انجاز ما على الصعيد السياسي. ومع استمرار سقوط الشهداء والجرحى، لم يعد في الامكان التراجع بعد ذلك، لقد وضع الرئيس عرفات حياته السياسية ومصير السلطة الفلسطينية على المحك بهذا السلوك، ولكنه أيضا ضمن تأييد شعبه، أحد أهم عناصر القوى الداخلية، فهي إذا مقايضة، وها هي الأحزاب والفصائل، بما في ذلك الاسلامية منها، تطالب برفع الحصار عن الرئيس عرفات حتى لو كان ذلك من باب احراج البعض.

وبعد، فلعل الخطأ الرئيسي للرئيس عرفات كان الأول، أي قبوله الدخول في مسار غير محدد واضح المعالم مرهون بميازين القوى في غير صالح الفلسطينيين، لكن هذا يعيدنا للسؤال الأول حول الخيارات، هل كان من المفضل عدم الذهاب الى مدريد على افتراض ان نتائج مدريد ستكون تختلف جذريا عن أوسلو؟ هل كان من الممكن أن يشكل الطريق المسدود خيارا من ناحية سياسية؟ هل الطريق المسدود برنامج سياسي يمكن للأحزاب والفصائل اقناع الجمهور به؟ هل استمرار الاحتلال، سواء قبل مدريد أو حاليا، أفضل من أية اتفاقيات مرحلية قد تستمر لفترات طويلة؟. وهل يمكن المراهنة على المستقبل المفتوح لأي غرض من الأغراض؟

الورقة الثالثة: «استعصاءات مسار أوسلو على ضوء تجارب حركات تحرر واتفاقات حلول دولية معاصرة»

داوود تلحمي: كاتب وصحفي / عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

في بحث مستفيض له في التجارب التاريخية يحاول عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية داود تلحمي الإضاءة على مشكلات عملية اوسلو.

يستخلص تلحمي في بحثه أن العقدين الأخيرين شهدا سلسلة من اتفاقات السلام وانهاء الصراعات والحروب الداخلية والخارجية، من جنوب أفريقيا الى جمهوريات يوغسلافيا المتفككة، الى ايرلندا الشمالية، ومؤخراً السودان، وغيرها.

ويرى أن الوضع في جنوب أفريقيا يحمل سمات مشابهة كثيرة للوضع في فلسطين من حيث وجود ظاهرة استيطانية واستعمارية ذات طابع عرقي- ثقافي.

لكن الحل الجنوب / أفريقي،برأيه، وإن كان حلاً نموذجياً يمكن أن يعالج كافة جوانب الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي ليس واقعياً في منطقتنا في الظروف الحالية، وهو يحتاج الى عملية انضاج طويلة، يفترض أن يساعد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧ في دفعها الى الأمام.

ويشير إلى أن التجارب الأخرى المعاصرة لحل الصراعات تقوم على أرضيات مختلفة. وإن كانت مشكلة ايرلندا الشمالية تحمل بعض السمات التي يمكن أن تؤشر لنوايا أنصار الاستيطان الصهيوني المكثف في الضفة الغربية، الذين يسعون الى اطالة أمد الاحتلال الاسرائيلي لها ومواصلة عملية الاستيطان والعمل على تغيير التركيب الديمغرافي في هذه المنطقة.

جانب من الحضور.

فتلحمي يرى أن جذور الصراع في إيرلندا تعود الى قرون خلت عندما عمل المستعمرون البريطانيون على تغيير الطابع الديمغرافي لايرلندا الشمالية باستقدام مستوطنين بريطانيين، يعرّف أحفادهم اليوم باسم «البروتستانت».

ولكل ذلك فقد اختار تلحمي النموذجين الأكثر اضاءة للحالة الفلسطينية في السنوات الأخيرة، ولآليات انجاز الاستقلال وانهاء الاحتلال وهما الناميبي والتيموري أن هناك عناوين رئيسة يمكن التركيز عليها في الحالتين:

١- دور رئيس في الاشراف على عملية انهاء الاحتلال والتحضير للاستقلال يعود لمنظمة الأمم المتحدة، وان كانت بعض الخطوات الجزئية تجري بين أطراف محددة، لكنها لا تبتعد عن خيمة الأمم المتحدة وعن الاسترشاد والعمل على تطبيق قراراتها.

ويشير هنا إلى عامل الضغط الدولي الممارس على الطرف القائم بالاستعمار وما يلعبه من دور مهم في عملية انضاج شروط التسوية.

٢- تم الاعتماد، في الحالتين، في التنفيذ العملي لقرارات الأمم المتحدة وفي فك الاشتباك بين الطرفين المتصارعين، حركة التحرر للشعب المحلي والقوة القائمة بالاحتلال، على مشاركة قوات دولية في العملية، كما على إشراف دولي لاحق على العملية الانتخابية، خاصة انتخاب الجمعية التأسيسية، التي تضع عادة الدستور الأول للبلد المستقل وتحدد طبيعة الحكم والنظام، وتقوم أحياناً بانتخاب الرئيس الجديد (في حالة ناميبيا).

٣- هناك خطوتان مهمتان في التمهيد للاستقلال، استفتاء الشعب حول مصيره، وهو ما جرى في البلدين المذكورين، ثم انتخاب هيئته التشريعية المؤسسة للدولة العتيدة وقيادته التنفيذية، المنتخبة أيضاً.

٤- خروج قوات الاحتلال من البلد شرط ضروري للاستقلال، وان كان هذا الخروج يمكن أن يتم على مراحل متفق عليها في اطار اتفاق انهاء الصراع، هي في الحالتين قصيرة الأمد.

٥ - في مثل هذا الاتفاق، لا بد من تحديد الهدف النهائي، أي ممارسة الشعب الخاضع للاحتلال لحقه في تقرير المصير، والتأكيد على تمتعه باستقلاله الناجز والسيطرة الكاملة على أرضه وحدوده وثرواته.

٦ - أية خطوات مرحلية أو انتقالية تتم حينئذ في سياق عملية انهاء الاحتلال، ومدتها الزمنية يفترض أن يتم الاتفاق عليها، أو أن تجري وفق مبدأ الانجاز السريع والمتلاحق لخطة عملية تقود الى الوصول الى الهدف دون تلكؤ من الطرف القائم بالاحتلال. وهو ما يتطلب ربط كل الصيغ الانتقالية زمنياً وآلياً بالصيغة النهائية للحل، وعدم ترك الأمر مفتوحاً.

ويخلص داود تلحمي هنا إلى أن اتفاق أوسلو لم تتوفر له هذه الشروط.

لكنه يناقش المرء اذا ما كان من الممكن توفير هذه الشروط في اطار العملية التفاوضية التي جرت، أو مواصلة العمل النضالي حتى تتوفر شروط كهذه. ومن الصعب قراءة التاريخ على أرضية الافتراضات.

«كان اتفاق اوسلو أقرب الى صفقة غير متكافئة، يراهن كل طرف فيها على أن الدينامية الخاصة للعملية المفتوحة (بمعنى أنها غير محددة الهدف النهائي بشكل واضح) يمكن أن تدعّم مطالبه وتطلعاته يقول داود.

«وبهذا المعنى، فان اتفاق أوسلو كان، من الجانب الاسرائيلي، مراهنة على اعادة تنظيم الاحتلال أو السيطرة الاسرائيلية على الأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام ١٩٦٧ بأقل قدر ممكن من التكلفة، خاصة على صعيد العبء الاداري والاقتصادي والكلفة البشرية والمعنوية (على صعيد الرأي العام العالمي) في المواجهات. بينما الطرف الفلسطيني في الاتفاق راهن على دينامية أخرى تدفع باتجاه القبول الاسرائيلي اللاحق بفكرة الاستقلال. وهو ما لخّصه أحد أبرز المشرفين على عملية أوسلو بالحديث عن احتمال أن يقود الاتفاق، وفق الأداء، الى أي من النهايتين: الاستقلال، أو الكارثة.

ويعدد أخطاء اعترف بها حتى بعض المشاركين في عملية أوسلو مثل عدم تضمين الاتفاق بنداً ينص على تجميد الاستيطان وأي تغيير في الوضع القائم في الأراضي المحتلة عند ابرام الاتفاق.

ويشير هنا إلى أن الطرف الاسرائيلي لم يعترف في اتفاق أوسلو حتى بكون هذه الأراضي محتلة، وهو ما جعل الاتفاق، عملياً، يتعامل معها وكأنها أراض متنازع عليها.

ومن هذه الزاوية يدعو تلحمي للتدقيق في الخطوات اللاحقة في اطار السعي الفلسطيني للخروج من الأزمة الراهنة وتفاقم العملية الاحتلالية- الاستيطانية، التي بات الجدار العازل (البانتوستان المسوّر) رمزاً فجاً لها.

«فأي رضا بخطوات اسرائيلية جزئية و«مرحلية» لا ترتبط بتحديد الهدف النهائي، وهو استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية وانتزاع استقلاله الناجز، يعيد فعلياً انتاج عملية شبيهة بعملية أوسلو، بشكل أو بآخر.

الجلسة الثانية: شرذمة الحقل السياسي الفلسطيني

الجلسة الثانية، من اليمين: خليل شاهين، مي الجيوسي، حسن خضر، مضر قسيس.

رئيس الجلسة: مي الجيوسي: المديرة التنفيذية لمواطن، باحثة

مي الجيوسي:

نرحب بكم في الجلسة الثانية من مؤتمر مواطن ، والتي ستتناول موضوع شرذمة الحقل السياسي الفلسطيني. هذه الشرذمة متمثلة بالعمل السياسي الفلسطيني كما في الحركة المقاومة وفي ازدواجية خطاب سياسي تارة «موجه إلى الخارج يستجدي شرعية دولية ، لم تعد قائمة ضمن مفهوم النظام الدولي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية وتارة أخرى موجهة إلى الداخل ليتحصن بشرعية التراث المتراكم للحركة الوطنية الفلسطينية. والشرذمة متمثلة أيضاً في خطاب الثوابت الفلسطينية ومفاوضات تفترض من البداية أن هذه الثوابت باتت في أحسن الأحوال مجرد ورقة تكتيكية في يد المفاوض الفلسطيني. ويتماثل ذلك التشرذم الجغرافي الفلسطيني الذي يصبح هنا سياسياً والمنبثق من الفعل الإسرائيلي في تجزئة الأرض والإنسان في فلسطين، كتجسيد لنظام إحكام السيطرة على ما تبقى منهما والذي يتجلى اليوم في بناء الجدار. فهو ليس جداراً فاصلاً بين شعبين ودولتين بل جدار لمحاصرة الفلسطينيين في معازل سكانية بحيث يقضي بشكل نهائي على إمكانية بناء فضاء وطني فلسطيني وفعل مقاوم لتحرير الأرض والإنسان. وليبقي العمل الفلسطيني محصوراً ومحاصراً ضمن أرضية وشروط الفعل الإسرائيلي وفي قبول شرعيته.

كما وتتجسد هذه الشرذمة فيما نستطيع تسميته خصخصة مبادرات سلام الفرصة الأخيرة ومحلية أعمال المقاومة، ففي رام الله تبدو رام الله مركز فلسطين، وفي جنين، تبدو جنين مركز فلسطين، وكذلك في غزة، تبدو غزة وكأنها المركز والكل محاصر في مكانه وفي زمانه.

إن تقليص وتفتت الفضاء الوطني، ينتج هذه المحلية، والمحلية هي سمة هذه المرحلة، فمن يمثل من؟ من هو مخول بالتمثيل؟ ومن يملك شرعية هذا التمثيل؟

الورقة الأولى: « في التخبط بين الواقعية والعدمية»

خليل شاهين: كاتب وصحفي

في بحثه عن آليات تكيف النظام السياسي الفلسطيني مع أزمته يطرح الكاتب خليل شاهين العديد من الأسئلة التي تبحث عن إجابات، من قبيل:

× كيف نجح نظام سياسي مثقل بنتائج الهزيمة، عسكرياً وسياسياً، وكذلك تنظيمياً، في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، في استثمار اندلاع الانتفاضة الأولى العام ١٩٨٧ لإعادة إنتاج أشكال وآليات تكيفه مع متطلبات تجديد «شرعية» قيادته للشعب الفلسطيني؟

× هل كان النظام السياسي في أشكال تكيفه الواهن مع مرحلة ما بعد اتفاقية أوسلو وتشكيل مؤسسات السلطة الفلسطينية، مهيأ في ظل شروط الهزيمة السياسية وانغلاق أفق التسوية النهائية مع انتهاء مرحلة الحكم الذاتي الانتقالية، لتوفير مقومات تحقيق شعار الانتفاضة الثانية في الحرية والاستقلال؟

× لماذا فشل النظام السياسي الفلسطيني في استثمار الانتفاضة الثانية لإعادة التكيف، هذه المرة أيضا، مع متطلبات تجديد «شرعية» قيادته للشعب الفلسطيني، دون أن يكون مضطرا لإعادة النظر في بنيته وبرنامجه كشرط للخروج من المأزق الراهن؟

يرى شاهين أن اندلاع الانتفاضة الأولى كان بمثابة «خشبة خلاص» للنظام السياسي الفلسطيني، الذي كانت أزمة احتضاره بلغت ذروتها منذ الهزيمة القاسية التي مني بها في إطاره المعروف بمنظمة التحرير الفلسطينية خلال الغزو الإسرائيلي للبنان صيف العام ١٩٨٢.

ويضيف: وفي وقت لم تكن فيه التنظيمات السياسية المنضوية في إطار منظمة التحرير قد تمكنت من قراءة السمات الجديدة لمرحلة انهيار استراتيجية حرب التحرير، المستندة إلى مفهوم بناء التشكيلات العسكرية في قواعد الارتكاز المتاحة في ما كان يعرف بـ «دول المواجهة» العربية، وبما يمكنها من تجديد الحركة الوطنية الفلسطينية بإعادة بناء هياكلها التنظيمية والمسلحة وفق برنامج سياسي كفاحي.

ويرى أن منظمة التحرير بفصائلها الرئيسية، والتي تمكنت رغم هزيمتها في لبنان من صد محاولات احتوائها عربيا، استطاعت أن تتصدر من خلال امتداداتها التنظيمية ونفوذها في إطار المؤسسات الأهلية والخدمية والاتحادات والنقابات في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، الانتفاضة الأولى.

كانت هذه الانتفاضة -حسب رؤيته -تعبيراً عن القوة الكامنة وراء مشروعية الكفاح الجماهيري.

وكانت أيضاً تعبيرا عن وصول إسرائيل إلى لحظة الحقيقة في مواجهة مأزق عقدين من الاحتلال المباشر دون امتلاك القدرة على الحسم بين أربعة خيارات أحلاها مر:

١) ضم الضفة الغربية وقطاع غزة بسكانهما وتحمل تبعات التحول الديمغرافي باتجاه دولة ثنائية القومية على أنقاض الدولة اليهودية.

٢) الضم بدون السكان، أي اللجوء إلى خيار الترانسفير.

٣) الانسحاب من مناطق الكثافة السكانية الفلسطينية في الضفة والقطاع، وترك الفلسطينيين يقيمون دولة فيها.

٤) منح الفلسطينيين حكماً إدارياً ذاتياً في كانتونات ذات كثافة سكانية فلسطينية في الضفة والقطاع، بما يتيح فصلا ديمغرافيا يحمي الطابع اليهودي لدولة إسرائيل..

«سلطة» بلا مجتمع

يستعرض شاهين كيف انتهت الانتفاضة الأولى دون أن تحقق أهدافها والتطورات اللاحقة وصولاً إلى قيام الحكم الذاتي، لكنه لا يرى أن هذا كاف لتفسير كيف استطاع نظام سياسي مأزوم الصمود كل هذا الوقت، والتكيف مع، وربما في مواجهة، مجمل التطورات العاصفة على مدى أكثر من عشرين عاما منذ هزيمة حرب لبنان عام ١٩٨٢، دون تغيير جوهري في بنيته.

ويسترشد شاهين بما يقوله الباحث جميل هلال، في هذا السياق: لعل السر في امتلاك منظمة التحرير قدرة خاصة على الاستمرارية (..) يكمن في اكتسابها من قبل مختلف التجمعات الفلسطينية وحدانية وشرعية تمثيل الشعب الفلسطيني من جانب، وتمتعها بدرجة عالية من «ذاتية الحركة» عن واقع هذه التجمعات، من جانب ثان...

مجتمع بلا «سلطة»

«وخلافا للفرصة التي وفرتها الانتفاضة الأولى للنظام السياسي الفلسطيني لمواصلة إنتاج آليات تكيفه مع أزمته بعيدا عن التأثر المباشر بالمجتمع، جاءت الانتفاضة الثانية في لحظة تاريخية تتميز بوصوله إلى ذروة وهنه وتآكل قدرته على التكيف مع متطلبات «شرعية» تمثيله للمجتمع الذي بات ينشط في إطاره، هذه المرة، بحيث شكلت مفاعيل الانتفاضة اختباراً حقيقياً لقدرة بنية وبرنامج هذا النظام السياسي على التكيف مع متطلبات قيادة الشعب الفلسطيني نحو تحقيق آماله وتطلعاته المشروعة.

ويجزم شاهين أن النظام السياسي قد دخل في عنق الزجاجة، فلا هو قادر على البقاء حبيس زجاجة الحكم الذاتي بلا سيادة على أجزاء من الأرض الفلسطينية، ولا هو قادر في المقابل على الخروج منها إلى دولة ذات سيادة باتت أبعد ما تكون مع أزمة انهيار المفاوضات حول برنامج الدولتين في كامب ديفيد وطابا صيف العام ٢٠٠٠.

الاحتلال ومأزق برنامج الدولتين

وفرت الأعوام التي تلت قيام السلطة الفلسطينية،

جانب من مناقشات المؤتمر.

خصوصا منذ انتهاء الفترة الانتقالية المحددة بموجب اتفاقية أوسلو، وانهيار مفاوضات كامب ديفيد، مؤشرات ذات مغزى على عمق المأزق الذي يواجهه ما يعرف بـ «برنامج الإجماع الوطني»، الذي تم تفصيل بنية النظام السياسي على مقاسه.

ويقوم هذا البرنامج على أركان ثلاثة تربطها علاقة تناقض لا تكامل حسبما يرى شاهين، وهي: إقامة الدولة المستقلة، وتقرير المصير، وحق عودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها عام ١٩٤٨.

فقد أظهرت السلطة الفلسطينية وفصائل منظمة التحرير التي توافقت على هذا البرنامج بعد خلافات حادة وجدال طويل، سواء كانت مشاركة في السلطة أو معارضة لها، عجزا مزمنا في القدرة على تحقيق أهداف هذا البرنامج الذي هزم واقعيا في أوسلو.

ويرى أن ثمة حاجة، في ضوء هذا المأزق «البرنامجي»، لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية بوصفها قضية قومية لا تقل في حاجتها المشروعة لحل.

المجتمع المدني

ويقول شاهين :لم تصمد بدعة المجتمع المدني أمام تبدد فضاء الإقصاء المتبادل مع دولة غير موجودة أصلا، ومصير مجهول لموضوعة «المواطنة» في مجتمع الضفة والقطاع، فتشوشت العلاقة بين الفرد وسلطة تشكلت كجهاز بيروقراطي دون أية سيادة، وبرزت الانتماءات العضوية والجمعية كمنظم للعلاقة بين الأفراد، وكإطار لتوفير الحماية للفرد.

السلطة الوهمية

ويرى أن الهجوم السياسي والعسكري الإسرائيلي منذ انهيار مفاوضات كامب ديفيد مروراً بالاجتياح أدى لإضعاف السلطة.

لكنه يرى أن هذا التأثير ما كان ليصل إلى مداه الذي نشهده اليوم لولا ذلك الانفصام بين خطاب الدولة الزائف للسلطة الفلسطينية وحقيقة استمرار كون القضية الفلسطينية قضية تحرر وطني.

تخبط بين الواقعية والعدمية

ويرى شاهين أنه رغم محاولة الترويج لهذا الصراع بوصفه تعبيرا عن «مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة»، إلا انه لم يكن في واقع الحال سوى تعبير عن مأزق العجز عن إقامة الصلة بين خطابي التحرر والدولة.

ويشير هنا إلى أن التطورات اللاحقة مع اندلاع الانتفاضة الثانية لتبين أنه لا «الثورة» انتهت، ولا «الدولة» قامت.

ويرى خليل شاهين أنه : في مقابل اصطدام «الخطاب الواقعي» الذي يعكس مأزق «السلطة الوهمية»، والوهن الذي أصاب الانتفاضة وبرنامجها، انتعش برنامج «العدمية السياسية» الأقل كلفة للتيار الإسلامي ذي النفوذ الجماهيري المتزايد، والذي استفاد من حقيقة وجود «سلطة وهمية» ينخرها صراع النفوذ الداخلي من أجل محاولة خلق «سلطة» منافسة على الأرض.

ويختم شاهين بقوله إن إعادة النظر تتطلب أولا، الشروع بحوار مفقود حتى الآن حول شروط إعادة بناء النظام السياسي بدلا من إعادة تكييفه، وكذلك إعادة النظر في واقع ومصير السلطة الوهمية القائمة، بشكل يأخذ بعين الاعتبار ضرورة إقامة القطيعة مع نظام «الكوتا» الفصائلي، والإقرار بحقيقة تشكل قوى سياسية واجتماعية جديدة نمت خارج إطار هذا النظام.

الورقة الثانية: «خطاب الأزمة أم خطاب مأزوم»

حسن خضر: كاتب وناقد أدبي/ مدير تحرير مجلة الكرمل

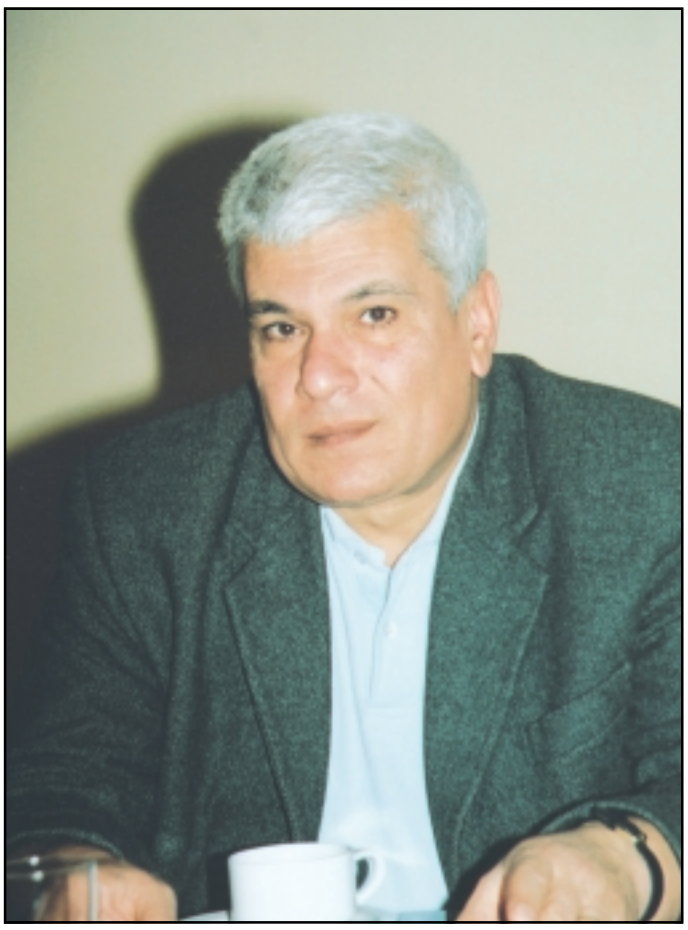

حسن خضر: غياب التعريف المشترك للمصلحة القومية.

ان الأزمة كما يتفق الكاتب حسن خضر في تعريفها مع غرامشي في :أن القديم يراوح في مكانه، والجديد لم يولد بعد، فإن أول أشكال المعالجة حسب رأيه تنطلق من التسمية.

ويقول خضر: الواقع يفرز التسمية، لكن ما يستوقف خضر هنا هو: أن الخطاب الفلسطيني يعالج واقعا لا يتمكن من تسميته، أو يحيله إلى تسميات ملتبسة، تدل إما على كسله الذاتي، أو على التباس الواقع نفسه إلى حد يستعصي على التسمية.

«فالانتفاضة، يقول خضر، أي التسمية التي يطلقها الخطاب على الأحداث الجارية منذ أواخر العام ٢٠٠٠، تستمد مرجعيتها الدلالية من، وتحيل إلى حدث سابق، انتفاضة العام ١٩٨٧، وليس في العلاقة بين الحدثين ما يدل على تشابه في العمق، فالثانية مسلحة ونخبوية من حيث الجوهر، والأولى سلمية وشعبية من حيث الجوهر».

وسيكتشف حسن خضر بعد قليل أن التسمية ليست مسألة لغوية، بل معرفية. وأن المعرفي سياسي، أيضا.

فعندما يحيل حدث راهن إلى حدث سابق يتفق معه في العموميات، ويختلف في التفاصيل، تحتل العموميات مكان الصدارة على حساب التفاصيل.

ويشير حسن خضر إلى أنه: رغم وجود اختلافات جوهرية بين أطراف تشارك في الحدث الراهن، إلا أن العموميات تمكنها من تمويه الاختلاف، التظاهر بعدم وجوده، التقليل من شأنه، أو عدم التعامل معه كقضية عاجلة.

ويرى أن الخطاب ـ بشقيه الرسمي والمعارض ـ لم يكرس ما يكفي من الوقت والاهتمام لتحليل الحدث الراهن: هل تمثل الانتفاضة خروجا على نهج المفاوضات، أم محاولة لتحسين شروطها؟

ويرى أن الخروج على المفاوضات يستدعي استراتيجية وتكتيكات مناسبة، ومحاولة تحسين شروط المفاوضات تستدعي استراتيجية وتكتيكات مناسبة.

ويقول: لا يمكن الجمع بين الحالتين في وقت واحد. كأن تكون مع المفاوضات في الشعار السياسي، وضدها في الممارسة الميدانية العسكرية، والعكس صحيح.

ويشير هنا إلى أن تآكل الكثير من مصداقية السلطة في الداخل والخارج يعود إلى محاولة الجمع بين الحالتين.

ويرى خضر أنه مع تطوّر الأزمة تتزايد تجليات عدم وجود تعريف مشترك للمصلحة القومية، وعدم وجود مرجعية لتعريفها.

ويقول: في الوقت الحاضر فإن مجرّد القبول ببرنامج موّحد، وخطة سياسية مشتركة، يحتاج إلى تدخل أطراف عربية. ولعل طرح أسئلة من نوع: هل يعتبر وجود السلطة الفلسطينية مصلحة قومية، وهل تعتبر مواقف السلطة الفلسطينية ملزمة لجميع الأطراف الفلسطينية، وهل نحتاج إلى مفاوضات مع الإسرائيليين أم نعمل على إخراجهم من الضفة الغربية وقطاع غزة بالقوة؟ يبين وجود اجتهادات متباينة في هذا الصدد، تتعدد بموجبها تعريفات المصلحة القومية، والشرعية، والمرجعية بطريقة تصاعدية منذ ثلاثة أعوام.

«وإذا كنّا نستطيع وصف الخطاب الفلسطيني بطرق مختلفة، فإن القول بفقره، في السنوات الثلاث الأخيرة، يعتبر طريقة بين طرق أخرى، في تشخيص سماته الأساسية»، قال خضر.

ويرى أن الفقر ينجم عن تخلّف الخطاب عن الواقع، وإفراطه في التفاصيل على حساب الصورة الكلية.

ويقول: «وإذا أردنا التمثيل يمكن القول إن الحركة السريعة ـ أشياء من نوع كامب ديفيد، تقرير ميتشل، خطة تينيت، إعادة احتلال المناطق الفلسطينية المحتلة أصلا، الإصلاح، مستقبل السلطة، تشكيل حكومة فلسطينية، خارطة الطريق..الخ ـ حوّلت الخطاب السياسي الفلسطيني إلى خطاب للطوارئ، على حساب أشياء سبقت، أو أشياء يمكن التكهن بحدوثها».

«لذلك–أضاف – يأتي تقرير ميتشل، ينشغل الجميع بتقرير ميتشل، يأتي شيء آخر، ينشغل الجميع بالجديد، وينسى الجميع ما شغلهم قبل يوم أو أسبوع».

وبرأيه فإن ملاحقة الواقع تضفي على الخطاب سمة المؤقت، وتحكم عليه بالإفراط في التفاصيل. وبهذا المعنى تغيب الصورة الكلية لما يجري، وكيف يجري، ولماذا يجري.

ويضيف: ولعل أسئلة من نوع: هل الدولة الفلسطينية المستقلة قابلة للتطبيق، أم أن سياسة الجدار والفصل الشارونية جعلت منها احتمالا بعيدا، وغير قابل للتطبيق؟ هل كانت الإصلاحات الفلسطينية مطلبا محليا، أم نجمت عن ضغوط خارجية، فإذا كانت مطلبا محليا لماذا تأخرت إلى هذا الحد، ولم تحتل ما تستحق من الاهتمام في خطاب المعارضة على الأقل؟

ويتساءل خضر: هل طرح الخطاب السياسي الفلسطيني مطلبا سياسيا واضح المعالم منذ اندلاع المجابهة الحالية وحتى الآن، هل تمسك بهذا المطلب، هل توجد إمكانية مستقلة للتحقق من مدى نجاحه أو فشله في الاقتراب من الهدف، وهل يستدعي النجاح موقفا يختلف عن الفشل، أم أن الأمر سيّان؟

ويستدرك قائلاً : ومع ذلك، ينبغي القول إن ميل الخطاب السياسي إلى اليومي والمؤقت مسألة شائعة في مختلف بلدان العالم، وأن ابتعاده عن «التعقيد» الفلسفي والفكري ضرورة يقتضيها الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس.

ويضيف: مع ذلك، الفرق بين مجتمعات تحكمها ثقافة شعبوية، ومجتمعات ليبرالية أن المستقلين في الحالة الأولى لا يستطيعون بلورة خطاب خاص لنقد السلطة والمعارضة، بل يفترض بهم إضفاء بلاغة فكرية على مجابهة سياسية بين طرفين أحدهما في السلطة والآخر في المعارضة، بطريقة تضعهم في هذا الجانب أو ذاك، في نهاية الأمر.

ويشير هنا إلى أن الفرق، أيضا، أن نقد الخطاب في المجتمعات الليبرالية يحظى بضمانات دستورية، بينما يُنظر إليه في مجتمعات الثقافة الشعبوية كخروج على الجماعة، خاصة في لحظات الأزمة. والفرق، ثالثا، أن كشف ما يعانيه الخطاب من خلل في مجتمعات الثقافة الشعبوية بما ينطوي عليه الأمر من تداعيات سياسية محتملة تؤدي إلى تغيير السياسة مسألة مستحيلة، بينما تتحوّل مختلف أشكال النقد في النموذج الثاني إلى ممارسة يحكم لها أو عليها الناخبون، في انتخابات حقيقية.

«لكل ما تقدم تدور الندوات، والمقالات، والمحاضرات، والنقاشات العامة، في فلك المفردات نفسها التي يصنعها خطاب فقير، وتتسم بالدرجة نفسها من الفقر».يختتم حسن خضر

الورقة الثالثة: «التمثيل والشرعية: من يمثل من؟»

مضر قسيس: استاذ الفلسفة والدراسات الثقافية/ مدير معهد الحقوق في جامعة بيرزيت

عنوان يحمل في طياته اشكاليات صعبة جداً، هناك ازمة تمثيل، بمعنى ازمة في آليات التمثيل وفي ازمة شرعية قديمة ومتطورة، ويوجد ازمة في المُمثَلين والمُمثِلين. الموضوع معقد وجزء من عملية تعقيده يكمن في وجود طغيان لبعض المعاني، وهذه المعاني سطحية لهذه المفاهيم، مفاهيم التمثيل والشرعية، في الخطاب السياسي الفلسطيني بسبب تحول هذه المصطلحات الى كلمات مترددة ودارجة في اغلب الشعارات السياسية الفلسطينية تقريباً في كل مراحل النضال الوطني، اشكال التمثيل لها درجات متفاوتة وربما مختلف عليها من درجات مشروعية هذا التمثيل. النموذج الاول هو السؤال حول امكانية وجود تمثيل قومي او تمثيل وطني قومي للشعب الفلسطيني، الافتراض الاساسي انه يوجد هناك مصالح يتم تمثيلها والتعبير عنها، عندما نتحدث عن عملية التمثيل السياسي، بالطبع التمثيل السياسي غير متكافئ مع وجود توكيل، ممكن المحامي يمثل موكله عن طريق وكالة، ممكن ان شخصاً ينوب عن شخص يمثله بآلية بسيطة تحدد عناصرها وملامحها ضمن اتفاق وضمن عقد تعقده الاطراف.

السؤال: ما هو نوع العقد او التعاقد الذي يسمح للجسم من منظمة التحرير الفلسطينية ان يمثل الشعب الفلسطيني كله؟

مضر قسيس: من يمثل من؟

والأنشط في العمل السياسي والجماهيري.

بقي موضوع التمثيل على وجه الخصوص، موضوع تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني مقبولاً بشكل عام ولا جدال عليه في واقع الامر لغاية بداية الانتفاضة الاولى، ورغم ان السؤال حول نشوء حركات الاسلام السياسي بفلسطين وبشكل خاص نشوء حماس مع بداية الانتفاضة الاولى، رغم انه لم تثر أسئلة علنية عن التمثيل الا انه اذ نحن نذكر بوجود دعوتين مختلفتين للإضراب في اثناء الانتفاضة الاولى ووجود نوع من انواع الاجماع للاستجابة الى الدعوتين، فكان هناك الاضراب الوطني والاضراب الاسلامي، وكان بالتحليل المنطقي هناك شيء غريب، اذاً توجد جهتان تدعيان تمثيل الشعب، يوجد افتراض انه ينقسم الشعب قسمين، جزء يضرب يوم الاضراب الوطني التي تدعو له القيادة الفلسطينية الموحدة، وجزء ثاني يضرب اليوم الثاني الذي تدعو له حماس والجهاد.

مع ذلك، كان المجتمع الفلسطيني بأكمله يقبل بالإضرابين، وبالتالي كان هناك قبول بنوعين من انواع التمثيل. وهذا كان يخلق معضلة، وأنشأ سؤالاً عن وحدانية التمثيل رغم اننا نحن لم نرفع هذا السؤال لمستوى النقاش العلني.

احد اهم عوامل صعوبة هذا الاعلان عن عدم القبول بوحدانية تمثيل المنظمة، مع نشوء المعارضة كان هناك اجزاء او العدد الاكبر منها كان من نفس فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي الانقسام حول التمثيل كان جزئياً من خارج المنظمة وجزئياً من داخل المنظمة، فهناك سؤال جدي نشأ حول ما اذا كانت منظمة التحرير كبنية واحدة قادرة على انها تمثل تمثيلاً عاماً للشعب الفلسطيني، وبدأ يتضح على المستوى السياسي، لأول مرة ضرورة الاعتراف بوجود مصلحتين وطنيتين متناقضتين داخل المجتمع السياسي الفلسطيني والادعاء بوحدة المصالح الفلسطينية اصبح شعارا وخلافا بحدوث اجندة واحدة او اثنتين وطنيتين فلسطينيتين، وبالتالي يصبح السؤال عن وحدانية التمثيل في ظل وجود نوعين من انواع المصالح او اجندتين للعمل الفلسطيني يواجه صعوبات.

نشأ سؤال جوهري حول وحدانية المصلحة الوطنية، وهنا يوجد افتراض لسنوات طويلة ضمنيا انه هناك حدا ادنى مشتركا لدى كافة فئات واجزاء الشعب الفلسطيني، فئات على المستوى الطبقي، واجزاء على المستوى الجغرافي، لتشكيل اجندة وطنية، واحدة للشعب الفلسطيني، ونشأ هناك خلاف حول الى اي مدى يمكن اعتبار ذلك حقيقياً.

والخلاف هذا عبّر عن حاله بالأشكال التالية:

١ – نشوء المعارضة (الفصائل العشرة). السؤال حول ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومدى تمثيل السلطة للمنظمة، والعكس بالعكس، وتقاسم الأدوار ما بين السلطة والمنظمة.

في الواقع يمكن النظر بدقة للانتفاضة الثانية على انها استرجاع زمام الامور من قبل الشعب لنفسه، اذا كان الشعب الفلسطيني قد وكل السلطة الفلسطينية في ادارة اموره، فهو عملياً مع بداية الانتفاضة الثانية استعاد واسترجع هذا التوكيل عن طريق حركة شعبية قرر فيها الشعب في الشارع ان يستعيد زمام الامور بيده، ولم يستمر بالاعتراف بالآليات المتبعة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في تمثيل مصالحه، اصبح هناك رغبة وحاجة وتنفيذ فكرة قيام الشعب الفلسطيني بالتعبير عن مصالحه دون آلية تمثيلية وانما بشكل مباشر، وهذا هو احد المعاني المهمة للأحداث التي ابتدأت مع الانتفاضة الثانية.

ان الشرعية التي كان بالضرورة اكتسابها بطرق غير محددة للتمثيل الوطني او لقيام منظمة التحرير الفلسطينية بتمثيل الشعب الفلسطيني، جرت على حساب طمس امكانية التمثيل الطبقي للاتجاهات السياسية والاقتصادية والطبقية والايديولوجية المختلفة داخل الشعب الفلسطيني من اجل ايجاد ممثل شرعي بطريقة الشرعية الثورية وآياتها غير الواضحة، الشعب الفلسطيني قام على مدى كل سنوات السبعينيات، اي تقريباً منذ نشوء حركة اليسار الفلسطيني، على سبيل المثال قام اليسار الفلسطيني بالتنازل عن اجندته اليسارية لصالح ما عرف بالأجندة الوطنية، ولكن ما المعنى الفعلي لذلك، ان اليسار لم يكن يساراً، لأن اليسار دون اجندة اجتماعية واقتصادية يفقد معناه كتوجه سياسي، لا شيء آخر يميز اليسار عن ذلك. هذه نماذج لأزمات التمثيل.

هناك سؤال: ما هي المعضلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني اليوم بعملية التمثيل؟

في البداية اعتقد ان علينا مواجهة مشكلة التمثيل مواجهة حقيقية ودراسة واقع الاجسام المُمَثَّلة والمُمَثِّلة، بدءاً من دراسة واقع الاجسام الممثلة.

السؤال الاول: عن امكانية وحدة تمثيل المجتمع الفلسطيني. السؤال هو عن وجود قاسم مشترك حقيقي وكافٍ ما بين الفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس من جهة، والفلسطينيين الموجودين في الشتات من جهة اخرى.

الافتراض الذي ما زال مستمراً بوجود مصلحة واحدة مشتركة لدى فئات الشعب الفلسطيني، أعتقد ان الوضع أمام تحديات كافية تدعو الى مراجعة هذه الوحدة مهما كان ذلك مؤلماً، ولكن اذا كان هناك وحدة حقيقية، فيجب ان تتضح ونوضح لأنفسنا معالمها ومن ثم يجب فحص عملية التمثيل للأجزاء المختلفة، يوجد هناك حاجة ماسة ونقاش وحوار جدي في الشتات الفلسطيني عن ضرورة ايجاد مؤسسات لتمثيل الشتات الفلسطيني يكون نتيجة ذلك اذا ما اعلن الموضوع وترك على التساهيل، ستنشأ هناك أجسام تمثيلية ربما تخلق اشكاليات سياسية للمجتمع الفلسطيني لأنها تخلق تحدياً لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي لديها ما يكفي من التحديات اليوم ولا ينقصها المزيد من التحديات لدورها ومن ثم الانتخابات الفلسطينية كضرورة ماسة للتأكد من وجود تمثيل حقيقي لمصالح الشعب الفلسطيني.

نحن نعرف ان الآليات غير موجودة، وهناك عبارة قديمة جرى انشاؤها من اجل حل هذه المشكلة اسمها الشرعية الثورية، هي آلية غير متفق عليها تفترض القبول بالامر الواقع في واقع الحال بديلا عن آليات متوقعة ولكن لا توجد القدرة على تنفيذها، بمعنى في ظل غياب آليات متوقعة ولكن لا توجد قدرة على تنفيذها، بمعنى في ظل غياب آليات انتخاب من اجل اختيار ممثلين لعملية التمثيل، يجري التمثيل بناء على ما يتم قبوله سياسيا، وفي الإعلام وفي الشارع عن طريق النشاط والممارسة وفرض النفس في الواقع

جانب من الحضور.

مؤتمرات مواطن

١. المؤتمر الأول: «أزمة الحزب السياسي الفلسطيني»، تشرين ثان-نوفمبر ١٩٩٥، رام الله.

٢. المؤتمر الثاني: «إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي»، آذار-مارس ١٩٩٦، القاهرة، بالتعاون مع مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

٣. المؤتمر الثالث: «التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث»، تشرين ثان-نوفمبر ١٩٩٧.

٤. المؤتمر الرابع: «ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل»، تشرين ثان-نوفمبر ١٩٩٨.

٥. المؤتمر الخامس: «الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي، واستراتيجيات مستقبلية»، كانون اول-ديسمبر ١٩٩٩. رام الله، بالتعاون مع برنامج دراسات المرأة في جامعة بيرزيت.

٦. المؤتمر السادس: «الانتفاضة: نحو إنهاء الصراع أم تسوية مؤقتة»، كانون أول-ديسمبر ٢٠٠٠، رام الله.

٧. المؤتمر السابع: «من الاجتياح إلى الإصلاح: الملف الضائع»، أيلول-سبتمبر ٢٠٠٢، رام الله.

٨. المؤتمر الثامن: «تبعات الانتخابات الإسرائيلية والحرب الأمريكية على العراق على الوضع الفلسطيني»، كانون أول-ديسمبر ٢٠٠٢، رام الله.

الجلسة الثالثة: مستقبل حركة فتح

رئيس الجلسة: هديل قزاز: منسقة البرنامج في مؤسسة هينرخ بول/
باحثة في مجال التنمية

أعتذر في البداية نيابة عن الأستاذ أحمد غنيم لعدم تمكنه من المشاركة في هذه الجلسة، بسبب المرض.

لقد فكرت بمضمون هذه المقدمة كتمهيد للجلسة، ولكنني شعرت بقدر كبير من الحيرة إزاء موضوع يتعلق بحركة «فتح»..

فعلى الصعيد الشخصي، أنتمي إلى جيل كبر مع مسيرة «فتح» في مراحل مختلفة، وهي مسيرة تعني الكثير بالنسبة لنا، تماما كما كانت الكوفية تعني الكثير..

وخلال هذه المراحل، عشنا نجاحات واحباطات، وشعرنا بإخفاقات، وبالهزيمةأحياناً، وبالنصر أحياناً أخرى.. وكان الحديث ربما عن منظمة التحرير الفلسطينية، وبالذات لغير المسيّسين باتجاه سياسة معينة، يبدو كأنه حديث عن «فتح»، ففي أحيان كثيرة اختزلت المنظمة بأكملها في الفيصل الأكبر والمهيمن..

وفي الواقع، لا أدري في كثير من الأحيان إلى أية درجة يمكن الحديث عن أزمة «فتح» بمعزل عن الحديث عن أزمة النظام السياسي الفلسطيني، أي أن الحديث عن اشكاليات «فتح» هو حديث عن الاشكاليات القائمة في تركيبة النظام السياسي الفلسطيني. ولذلك، أشعر بحماس كبير للاستماع في هذه الجلسة إلى وجهتي نظر مختلفتين ربما في النظر إلى حركة «فتح»، من قبل كل من الأستاذ فيصل الحوراني والنائب دلال سلامة.

الورقة الأولى: « هل يمكن اصلاح فتح »

فيصل حوراني: كاتب وصحفي

في إجابته على هذا السؤال الكبير يستحضر الكاتب والمؤرخ فيصل حوراني العناوين الأبرز للحل أو ما يسميه هو «ظاهرة الفساد التنظيمي» في الحركة الأكبر والأهم في المشهد السياسي الفلسطيني: انحلال البنية التنظيمية، غياب التراتبية، غياب الانتخابات الدورية، تطعيم نتائج أية انتخابات، التي هي قليلة ومتباعدة، بالتعيين، غياب العلاقات التنظيمية التي تنشئ السمات المشتركة وتصونها، استقطاب الولاءات بالاستزلام الشخصي لذوي النفوذ وتحديد حجوم الاستقطاب، بما يوفره هؤلاء من منافع شخصية للذين يوالونهم، انفلاش جسم «فتح» وامتداده دون قواعد أو ضوابط أو حتى حدود معروفة، بهوت السمة الجمعية لكل مركز قيادي، خصوصاً المركز القيادي الأعلى الذي غابت عنه إمكانية تداول المواقع وآل النفوذ فيه إلى بضعة أشخاص، وكاد ينحصر في شخص واحد، غياب تقاليد المراجعة والمحاسبة وأي شيء من هذا القبيل.

ولا يخفي حوراني الصعوبات التي يواجهها في الإجابة على سؤال من هذا النوع، ومنها أن :أدبيات «فتح»، هذه التي تتضاءل بمضيّ الوقت وتكاد تضمحل، لا تعالج موضوع الفساد والإصلاح إلا إذا تعلق الأمر بالهجوم على الخصوم الذين يوجهون التهم، أو الإشادة بالمزاعم الإصلاحية، فنحن محرومون، إذاً، من معرفة رأي «فتح» الرسمي في هذا الموضوع، أما ما نقع عليه فنتف من آراء غير رسمية تظهر في واحد من مجالين: كتابات فتحاويين أو فتحاويين سابقين اشتكوا الفساد، وهي كتابات قليلة لم يرتق أي منها إلى مستوى البحث الشامل؛ وأحاديث المجالس، هذه التي تتداول حكايات الفساد والفاسدين فتتندر أو تنتقد ولا ترتقي إلى مستوى المعالجة التي تضيء الموضوع، والمجالان كلاهما لا يقدمان للبحث إلا التأكيد على أن الظاهرة انتشرت وأزمنت كما ينتشر ويزمن مرض عضال.

يبدأ حوراني في الإجابة على السؤال بـ : رصد مجالات الفساد في فتح، وأعراضه، حتى يتبين لنا ما الذي يحتاج إلى إصلاح، وكيف يمكن إصلاحه، وهل الإصلاح في المتناول.

وفي هذا السياق يخالف حوراني رأياً شائعاً معتبراً أن :الفساد ليس فساد الذمم أو الفساد المالي وحده، وكلما تعلق الأمر بأطراف ناشطة في الحياة العامة، فإني أضع الفساد السياسي في مقدمة الأدواء.

ويعتبر حوراني الفساد السياسي أبا لكل فساد وأمه، بما في ذلك فساد الذمم، ويقول إن الفساد السياسي في «فتح»، كما هو في الفصائل الأخرى، ناجم من أسباب عميقة ذات صلة بالبنية الاجتماعية التي أفرزتها، وهو يمتد في مجالات عدّة يؤثر فيها ويتأثر بها.

الجلسة الثالثة: من اليمين: فيصل حوراني، هديل قزاز، دلال سلامة.

الفساد التنظيمي

يتناول حوراني الفساد التنظيمي الذي لحق بسلم القيم، فنحى الإيجابي وأحلّ السلبي، ثم يتناول فساد الذمم المستشري ويتساءل: هل كان للوضع أن يبلغ هذا الحد لو لم تكن السياسة التي تؤطره فاسدة؟

وفي تأثيره على المشهد السياسي برمته يقول حوراني ان الوضع التنظيمي هذا أفرزته سياسة يلائمها استبعاد أي تنظيم، فصار هو ذاته عقبة من العقبات التي تحول دون رسم سياسة مختلفة، سياسة يمكن حقاً نسبتها إلى فصيل وإكسابها شخصيته.

لهذا، يمضي حوراني في إجابته: فلا غرابة في أن السياسة تنسب في «فتح» إلى أفراد، مستذكراً ما يقال عن سياسة فلان أو سياسة علاّن، وجماعة فلان وجماعة علاّن أكثر مما يقال سياسة «فتح».

ويمضي قائلاً: ولا غرابة في أن تجهل «فتح» ما يرسمه هذا الفلان أو هذا العلاّن من قادتها إلا حين يجد هذا القائد أن من المفيد له كشف سياسته، ولا غرابة في أن استشراء هذه الظاهرة قد أدى إلى تغييب حضور الهيئات التي يفترض أن ترسم السياسة أو تفتيتها أو تغييب أدوارها أو تحويلها إلى أشكال يستهين معظم الفتحاويين أنفسهم بقراراتها.

ويرى أنه إذا كان هذا هو نمط السياسة الذي يخدم المتفردين الفتحاويين الكبار والصغار، فإنه هو ذاته النمط الذي أدى إلى الفشل تلو الفشل، وأوقع العمل الوطني في مطبّ تلو آخر.

ويعتبر فيصل حوراني فساد القيم الثمرة السوداء للفساد السياسي وقرينه التنظيمي.

ويشير هنا إلى الأهمية القصوى لتطبيق مبادئ الحركة السياسية في حمايتها، ما يعتبره غائبا في فتح.

ويقول: وحين يتوفر للأعضاء حق المساهمة في صنع السياسة واختيار قادتهم، وحين تتوفر سبل المراجعة والمحاسبة وتداول المواقع، وما إلى ذلك، ما يجعل أية حركة جسماً متماسكاً حول مبادئ، حين يتوفر هذا وذاك، يعلو شأن القيم الإيجابية وتضيق فرص الفساد ويتحصّن الأعضاء والحركة ضد نوازع الفساد.

ويحسم رأية: في «فتح»، انتهى الأمر إلى الافتقار المريع للبناء التنظيمي، للتماسك، للسمات المشتركة التي تجمع الأعضاء حول المبادئ، للانتخابات التي تضخ الدماء الجديدة، وتبيح تداول مواقع المسؤولية، بل افتقر الأمر لمعيار يمكن الركون إليه في تحديد من هو عضو فيها ومن ليس عضواً، من هو الملتزم بما لها من مبادئ ومن المتفلت، وتحولت المؤسسات التنظيمية، أو تحول ما بقي منها وهو قليل، إلى ألقاب تكاد تكون بغير محتوى،ألقاب يستفيد منها آخرون لمراكمة المنافع الشخصية، وتتوه الأغلبية.

ويعتبر فساد الذمم النتيجة المنطقية لتضافر أشكال الفساد الأخرى ذلك أن فساد هذه الأشكال واسع وعميق ومتواصل.

ويتساءل: أفليس من المنطقي، إذاً، أن تبرز ظاهرة فساد الذمم بأحط تعبيراتها، وهل ثمة ما هو أحط من السطو على المال العام أو الأملاك العامة لشعب موارده شحيحة وملكيته العامة أشح، بل هل ثمة ما هو أحط من إدارة الأعمال السوداء التي تطال قوت الجمهور ودواءه وحرياته.

«وأي غرابة بعد هذا في أن تنشغل الساحة بما هو متداول من حكايات الفساد بأكثر مما تنشغل بأي شيء آخر»٠ قال حوراني.

ولا يستبعد حوراني أن الفساد كامن وراء عدد لا بأس به من ظواهر الاستسلام ودعوات التراخي في وجه الاحتلال الإسرائيلي ومماألاة العدو، تماماً مثلما هو كامن وراء عدد لا بأس به هو الآخر من ظواهر الدوغمائية والتطرف والمتاجرة بالدم.

ويرى حوراني أن : إصلاح «فتح» يحتاج إلى جهد ينشئ لها تنظيماً متماسكاً، محدد المعالم، عصريّ السمات، محكوماً بنظم وقواعد تطبق على الجميع، في المستويات جميعها، دون محاباة، نظم وقواعد ديمقراطية في المقام الأول، تجيز المراجعة الدورية والمحاسبة والمثابرة كما تجيز التفاعل الخلاق للآراء والتداول المتواتر بانتظام لمواقع المسؤولية، واحترام الهيئات من كل مستوى، وكنس ما استشرى في جسم «فتح» عبر عقود مما هو مخالف لهذا.

ويقول إنه إذا وجد مثل هذا التنظيم، فسيكون عليه أن يصلح نهج رسم السياسات، فيحل محل النهج الذي استشرى خطره نهج يحرر السياسة من مضار التفرد وأسر المزاجية الشخصية والمؤثرات السلبية الأخرى، ويحرر «فتح»، خصوصاً، من التخريب الذي تلحقه الصراعات غير المبدئية بين الأفراد والشلل على مواقع النفوذ والنفع.

وإذا ما تحقق هذا فسيكون على«فتح» – يضيف حوراني– أن تكنس آثار ما أفسدته هي ذاتها في الساحة الوطنية بعامة، في منظمة التحرير وفي السلطة.

ويورد امثلة على ذلك منها: سيكون على«فتح» أن تعيد الاعتبار لوجود الهيئات الوطنية، التمثيلية والتنفيذية، وأدوارها في الحياة العامة، وللاتحادات التي جرى تدمير وجودها أو تفتيته أو تبهيت حضوره، كما سيكون على«فتح» المصلحة أن تعيد الاعتبار لنهج مشاركة الآخرين العمل الوطني..

يورد كل هذا، وهو تحت تأثير السؤال الكبير: هل ما زال في متناول «فتح» أن تفعل هذا الذي لا بد من استيفائه ، وهل بإمكان «فتح» أن تصلح حالها وتصلح ما أفسدته من حال الآخرين ؟

وفي معرض إجابته على هذا السؤال على هذا السؤال، يشير حوراني أولاً إلى أسبابه في اختيار كلمة لا :كي لا أعلل النفس بالأماني أو أسهم في ترويج الأوهام..

«وأول هذه الأسباب أن المطالبة بالإصلاح توجه إلى الحريصين على تحقيقه، وإن المندوب لتحقيق الإصلاح لا بد من أن يكون هو ذاته صالحاً، كما لا بد من أن يتمتع بالخبرة والذكاء وقوة العزيمة والاستعداد الهائل للتضحية»، يقول .

ويضيف: وإذا قال لي أحد إن أغلب ذوي النفوذ في »فتح« هم من هذا النوع وأقنعني بصواب قوله، فسأبدل إجابتي للتو وأجعلها الكلمة التي من ثلاثة أحرف ؟ أي نعم.

لكن ما دام الحال في «فتح» هو الحال الذي نعرفه، وما دام نفوذ المستفيدين من استبعاد الإصلاح هو الغالب، فمن العسير علي أن أسهم في ترويج أي وهم يقول حوراني.

لكنه يستدرك قائلاً « وإذا دار الحديث على أفراد أو نوى

في «فتح» يتوخون تحديث فصيلهم ويتشبثون بالمبادئ والقيم الإيجابية ويدركون أهمية إبقاء اسم «فتح» نظيفاً ومحترماً، فأنا واحد من الذين يقرون بأن هؤلاء موجودون بل لعلي واحد من قليلين يرون أن عدد هؤلاء أكثر مما يوحي به ظاهر الأمور، لكن هؤلاء، مثلهم مثل أمثالهم الموجودين خارج «فتح» أيضاً، مغلوبون على أمورهم».

ويضيف: وفي مراقبتي لتطور «عبر عقود، لاحظت ما لست أملك أن أتجاهل دلالته، وهو أن النوى التي تتشبث بالقيم الإيجابية تتضاءل أو يتضاءل دورها ونفوذها باستمرار فيما جيوب الفساد تكبر وتتمدد».

لكن حوراني لا يغلق الطريق أمام فئة المصلحين الراغبين في التغيير والإصلاح ويقول ان أمام هؤلاء عنوان واحد هو: تسهيل انبثاق الجديد.

وفي كلمات تشيع بعض التفاؤل يقول حوراني: لا بدّ من أن يكون المرء أعمى بصيرة كي لا يرى هذا الجديد الذي ينبثق حتى من وسط الركام في كل مكان من العالم وفي ساحتنا الفلسطينية أيضاً، وقد تكون عملية تشكل الجديد في بدايتها، وقد لا يولد أي جديد إلا بعسر شديد، وفي إمكان النزهاء الفلسطينيين، فتحاويين أو غير فتحاويين، أن يسهلوا ولادة جديدهم الذي يتشكل.

الورقة الثانية: «حركة فتح واستحقاق التطور»

دلال سلامة: عضو المجلس التشريعي الفلسطيني

قالت سلامة أن انطلاقة حركة «فتح» مثلت نقلة نوعية، سياسية وحزبية، في فلسطين والدول المجاورة، حيث جاءت على شكل حركة تحرر وطني «جبهة»، مبتعدة عن الصيغ الحزبية.. كما انها عكست في هذا التشكيل واقع التعددية التنوع بابتعادها عن اعتناق اية ايديولوجية أو عقيدة معينة، ومستندة الى ان الفلسطينيين على اختلاف توجهاتهم بحاجة للتوحد حول أهداف وطنية وسياسية لا الوقوع في الخلافات الفكرية غير المجدية في مرحلة الصراع. وعبر مسيرتها، تمكنت «فتح» من وضع القضية في أيدي الشعب الفلسطيني بعيدا عن محاولات توظيفها لصالح الغير رغم أهمية العمق العربي والاقليمي. كما انها مزجت بين كونها حركة ثورية وحركة سياسية (واقعية) لشعب مشتت. وفي الوقت الذي أطلقت فيه الكفاح المسلح، أعطت كذلك العمل السياسي والدبلوماسي حيّزا واهتماما في رطار عمل النظام السياسي الفلسطيني. وبذلك، شكلت حركة «فتح» عبر سنوات طويلة مركز الثقل في هذا النظام، وتبوأت المركز القيادي فيه، مما مكنها من تبني العديد من المشاريع والبرامج السياسية، رغم الاعتراضات، ولكن تمتعها بالأغلبية مكنتها من تجاوز العديد من المآزق والأزمات..

وأوضحت أنه في سياق نقاش هذه البرامج السياسية، شهدت «فتح» عبر مسيرتها العديد من المتغيرات وذلك في إطار واقع علاقتها بالنظام السياسي، وهذه المتغيرات ليست جديدة بل تعود الى ما يقارب عشر سنوات من الزمن، وبالتحديد منذ فترة الانتفاضة الاولى، ويمكن تلخيصها زمنياً بمرحلة الانتفاضة الاولى وما تم في اطارها من تغيرات وصولا إلى المرحلة الثانية وهي اقامة السلطة الوطنية. وتتقاطع الفترتان الزمنيتان، فالمرحلة الاولى شهدت تغيرات جوهرية في البنية الاساسية، وكذلك البنية الاجتماعية في المجتمع، وبمعنى آخر نشأت أحزاب وحركات سياسية دخلت الفضاء السياسي الفلسطيني، خصوصا حماس والجهاد الاسلامي.. اضافة إلى التغيرات في البنية الاجتماعية والثقافية، وعبر عنها وجود مؤسسات بحثية ونسوية وخدماتية متعددة، منها الصحي والزراعي والارشادي والتدريبي، والتي اصبحت تعرف فيما بعد بكونها هيئات ومؤسسات المجتمع المدني.

وأضافت أن هذه البنى أصبحت في تلك المرحلة، سواء كانت سياسية او اجتماعية، جزءا أصيلا من الحالة السياسية الفلسطينية، لكنها ليست ممثلة في النظام السياسي بمفهومه الرسمي الضيق (تركيبة منظمة التحرير). وفي المقابل، لم تعمل «فتح» في تلك الفترة على تطوير مفاهيمها للعمل في ظل نشوء احزاب سياسية، وبالتحديد احزاب اسلامية.. كما لم تع اهمية العمل المجتمعي وارتباطه بالشارع بشكل مباشر، فبقي عملها التقليدي في الاطار التنظيمي العسكري في ظل تطور الحركات الاجتماعية في المجتمع..

اما المرحلة الزمنية الثانية، والتي بدأت إثر أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية، حسب سلامة، فقد تميزت بانتقال مركز الثقل القيادي من الخارج الى الداخل.. وفي ظل انقسام بين التأييد والرفض لمسيرة المفاوضات وما أسفر عنها، حتى ما بين أعضاء حركة «فتح» أنفسهم.. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الاداء التفاوضي وعدم اشتراط اطلاق سراح الاسرى ووقف الاستيطان وتوقيع أوسلو وقضية اللاجئين في هذا السياق، وما تبع ذلك من مبادرات سياسية، كل ذلك ألقى بظلال من الشك في نفوس العديدين، ليس في الشارع بعامة فقط، وانما ايضاً لدى أبناء الحركة.

واعتبرت أن المعارضة في اطار الحركة لها عدة اسباب، منها ما كان يتعلق برفض مبدئي لما تضمنته الاتفاقات الموقعة، والعديد من المبادرات السياسية، وبضمنها المبادرات الاخيرة، ومنها من كان اعتراضه على الانفراد لبعض الكوادر او التيارات داخل الحركة في تحركات أو مبادرات دون مشاركة أوتفويض أوقرار حركي، ومنها بالتحديد الدعوات اثر أوسلو لتشكيل حزب للاجئين، إذ قاد هذا الاتجاه كوادر قياديون من حركة «فتح»..

وذكرت سلامة أن التباين والاختلاف في المواقف لم يقتصر على الاطر والهيئات القاعدية الشعبية، وانما امتد عموديا في الحركة ليصل أعلى الهرم، بحيث شمل التباين أعضاء في اللجنة المركزية، وفي المجلس الثوري، وفي القواعد التنظيمية.. وكذلك على مستوى الاقاليم او المناطق والمؤسسات الحركية واتحادات شعبية وهيئات حركية نقابية ومهنية ايضاً.. كما امتد التباين والاختلاف ليشمل قواعد قطاعية جغرافية، بمعنى التباين ما بين «فتح» في «مخيم ومدينة» تجاه قضايا سياسية حساسة، مثل ما حدث في موضوع اللاجئين.

وأشارت إلى ان هذه التباينات كانت في مرحلة ما ذات علاقة بآليات صنع القرار.. وامتدت الى العديد من القضايا، ومن هذه القضايا التباين حول مفهوم «حزب السلطة»، ودوره كمرجعية للسلطة، ولم تستطع أطر الحركة حسم هذا الموضوع حتى الآن، وكذلك الحال بالنسبة إلى الهامش الذي تمتلكه الحركة على صعيد العديد من الهيئات القيادية في صناعة قرارات السلطة، لا سيما فيما يخص المفاوضات وعملية بناء السلطة والمأسسة وتفعيل دور القانون والمحاسبة، وإرساء مبادئ الاصلاح والحكم الجيد.

وتطرقت سلامة إلى التأثيرات السلبية داخل «فتح» جراء عدم الوضوح في المواقف السياسية، والتباين في برامج العمل التنظيمية، أو غيابها، وكذلك غياب الانتخابات الدورية أو المؤتمرات الفاعلة، وانعقاد مؤتمرات عززت العشائرية والعائلية، وغياب الفصل ما بين التنظيمي والامني في وقت اصبحت فيه هناك هيمنة للأجهزة الأمنية على المؤسسة التنظيمية لصالح ما أسماه البعض «عشائر أمنية»، إضافة إلى التمايز في التجارب التنظيمية ما بين الداخل والخارج..

وقالت أن تجربة الانتفاضة الأولى، أو تجربة ما قبل تأسيس السلطة، أبرزت تشكيلات تنظيمية هامة على مستوى الوطن، ومنها اللجنة الحركية العليا في الضفة والقطاع، ولكن هذه التشكيلات التي تطورت عبر تجربة نضالية طويلة لأبناء الحركة لم تتمكن من تخيل نفسها في اطر الحركة الرسمية، فيما لم تساعد الحركة على مستوى أطرها الرسمية العليا، سواء اللجنة المركزية، أو المجلس الثوري، على تطوير فرص عملية الدمج أو المشاركة، بحيث لم تكن هذه الهيئات والتشكيلات ممثلة لسنوات طويلة بحجمها الحقيقي في الهيئات الحركية القيادية، لا سيما اللجنة المركزية..

وفي ضوء ذلك، أكدت سلامة أن تطورات القضية الفلسطينية تضع الحركة أمام استحقاق تلبية المتطلبات التي تطرحها المتغيرات الموضوعية، وبالأحرى تلبية استحقاق التطور على صعيد الوضع التنظيمي، مشيرة إلى أن استحقاق التطور تفرضه تغيرات نشأت في الفضاء السياسي الفلسطيني، وجاءت نتيجة لتراكمات سواء في واقع الحياة، أو موازين القوى، وكذلك المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية.. إضافة إلى «استحقاق العصر»، بما شمله هذا العصر من تغيرات حصلت في أسس العلاقات الدولية، والتداخل في عدة عوامل منها الاقتصاد والتكنولوجيا والعولمة، وبروز مفاهيم ومشاريع تكتلات اقليمية جديدة، مثل السوق الشرق أوسطية، والتغير في المفاهيم السائدة عالمياً إزاء حل الصراعات، والقائمة على مفهوم المفاوضات، وبروز مفاهيم جديدة تحت مسميات محاربة العنف والارهاب، وتفاقم مشكلات المنطقة والعالم وتعددها، بحيث باتت جميع هذه القضايا تحتاج الى استشراف المستقبل واتجاهاته.

وبرأي سلامة، برزت أيضاً قضية أخرى تتعلق بحدوث تغيير في محيط الفضاء السياسي الفلسطيني، تمثل في أحد جوانبه بحدوث تغيير في المهام فرض الانتقال من مهمة التحرر الوطني ومقاومة الاحتلال بوصفها مهمة أساسية أولى الى بروز متطلبات جديدة إلى جانبها لإدارة المجتمع، وبناء السلطة، ما يستدعي صياغة مفهوم الحركة لنظام اقتصادي، اجتماعي، قانوني، وسياسي، وكذلك فيما يخص سيادة القانون، وفصل القضاء، وبناء مؤسسات السلطة على الأرض.

ونوهت إلى أن واقع المتغيرات السياسية والتغيير في المهام اقتضى الاهتمام، كذلك، بتلبية استحقاق تطوير البرنامج الفكري السياسي، على المستوى الفتحاوي والفلسطيني الداخلي، إلى جانب استحقاق تطوير البنية التنظيمية في ظل انتقال مركز الثقل السياسي التنظيمي القيادي إلى الوطن.

وفيما يخص تطوير برنامج الفكر السياسي، قالت سلامة أنه كان يتطلب تطوير مفهوم الحركة وإنضاجه بالتحول إلى ثقافة سياسية وتنظيمية لدى كوادر وأعضاء الحركة، في الوقت الذي غابت فيه الحدود بين الأطر، مع غياب فاعلية بعض الأطر القيادية، وبالتالي أصبح التنظيم غير واضح المعالم، بل ونجد فيه الكثيرين ممن يتطلعون إلى الجاه والنفوذ والفرصة المؤاتية لذلك على حساب المصداقية والكفاءة والانتماء.

وأكدت ضرورة تطوير وانضاج مفهوم التعددية والتنوع والتعايش بين التيارات المختلفة داخل الحركة، والذي شكل غيابه أحد أشكال مأزق الحركة لغياب ممارسة الديمقراطية والعلاقات المؤسسية والتفاعل والتواصل الداخلي، لا سيما في ظل نقل الخلاف في اللجنة المركزية إلى العلن.

ودعت إلى تطوير مفاهيم الحركة لمنطلقاتها وشعاراتها، والعمل على إنتاج خطاب سياسي ثقافي يعبّر عن حقيقتها، لا أن يخضع لاجتهادات متباينة وتجاذبات تنعكس سلباً على توجهاتها السياسية وتوحدها، مشيرة إلى أن هذا الأمر مرتبط بفهم «فتح» لما هو مرحلي واستراتيجي والمزاوجة بين النضال والمفاوضات ومفهوم الدولة والديمقراطية.

دلال سلامة: التأثيرات السلبية داخل فتح.

وبالتزامن مع ذلك، رأت سلامة وجود ضرورة لتطوير مفاهيم الحركة حيال مبدأ التعددية السياسية في النظام السياسي، واعتماد مبادئ سيادة القانون وتفعيل المساءلة والمحاسبة في ظل الشفافية والمشاركة لدى القوى الهيئات وفعاليات المجتمع المدنية والسياسية.

وأكدت ضرورة تمييز «فتح» ما بين كونها حركة سياسية وليست حزب السلطة، لأن السلطة بأدائها وافرازاتها وايجابياتها أصبحت عبئا على كاهل الكثيرين من أبناء الحركة، الذين اصبحوا يجدون أنفسهم مضطرين للدفاع عن مواقف وقرارات غير مقتنعين بها، لأنهم لم يشاركوا في صياغتها، كما لم يشاركوا على أرض الواقع في تنفيذ قرارات كانوا مقتنعين بها.

ورأت سلامة أن ما سبق بات عبئاً على كاهل أبناء الحركة، وسبباً في انحسار شعبيتها، كما تجلى مثلا في انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات.

وأكدت سلامة، في ختام مداخلتها، أن البديل عن عدم تلبية هذه الاستحقاقات بما يمكن من تجاوز الأزمة، وتوفير القدرة على الاستمرارية، وتعزيز المكانة السياسية والشعبية لحركة «فتح»، هو تفتت وتحلل الحركة، مشيرة في هذا السياق إلى مبادرات لعدد من كوادر الحركة الذين بدأوا بالبحث عن بدائل حسب اجتهاداتهم، بينما يبحث البعض الآخر عن وسائل ضمان للمستقبل لعدم ثقته بضمان الحركة لمستقبله بمفاهيمها الرمادية اللون وأطرها غير المحددة.

وقالت أن توالي الأزمات في «فتح» سببه سياسي أساسا، ومما يعقد الوضع أكثر هو النزاعات التي تواجه الحركة في سياق عملية تلبية استحقاقات التطور وإحداث التغيير، وهذه النزاعات تتراوح في ثلاثة اتجاهات، وهي: نزاعات مرتبطة بنزعة رفض ما هو جديد، وأخرى مرتبطة بنزعة التغيير الشامل، وثالثة مرتبطة بنزعة تقوم على التوازن، ولكن أصحاب نزعة التوازن بين ما هو قديم وحديث ما زالوا في الإطار الأضيق بين الرافضين للتغيير أو الداعين إلى التغيير بقوة وهدم كل ما هو قديم.

الجلسة الرابعة: اتجاهات التحول في الحقل السياسي الفلسطيني

الجلسة الرابعة، من اليمين: علاء العزة، مجدي المالكي، باسم الزبيدي، زياد ابو عمرو

رئيس الجلسة: مجدي المالكي

مدير معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بير زيت

نرحب بالاخوة المشاركين، ونعتذر عن تغيب الأخ توفيق حداد، وسيقرأ ورقته الأخ ياسر شلبي.

الجلسة استكمال للسابقة، سنتطرق بقدر ما من التوسع حول مواضيع ثلاثة رئيسية، «حماس» كحزب أصبح له قوة أساسية في الشارع الفلسطيني، القوى الاجتماعية المحلية التي بدأت تبرز خلال انتفاضة الأقصى، واللا جئين والمخيمات، والقوى الاجتماعية الطبيقية وانعكاساتها على الحركة الوطنية.

القاسم المشترك لمواضيع الجلسة هو الفاعل السياسي على الساحة الفلسطينية، هل سيكون للقوى السياسية المحلية مساهمات جادة في محاولة رسم خريطة سياسية جديدة والتأثير بشكل قوي على الأحزاب السياسية التقليدية.

الورقة الأولى: «آفاق تحول حماس الى حزب سياسي»

زياد أبو عمرو: عضو المجلس التشريعي الفلسطيني/ استاذ في العلوم السياسية

تشبه حركة حماس في بنيتها التنظيمية ومنطلقاتها الايديولوجية وبرنامجها وسلوكها السياسي وطريقة عملها اي حزب سياسي، وذلك رغم ان الحركة ترفض وصف نفسها بالحزب. ولا ينفي عنصر السرية الذي يكتنف وجود وعمل الحركة – لأسباب معروفة – صفة الحزب عن الحركة من الناحية الموضوعية.

ان المقصود بآفاق تحول حركة حماس الى حزب سياسي هو دخول الحركة في النظام القائم والاعتراف به والالتزام بحكم القانون، وتحول الحركة الى حزب سياسي قانوني (مسجل طبقا لقانون احزاب غير موجود حتى الآن في النظام الفلسطيني).

حماس حزب سياسي لأنها تتنافس مع الاحزاب الموجودة من اجل زيادة قوتها وتوسيع نفوذها، وتنافس من الناحية الموضوعية على السلطة رغم عدم افصاحها عن ذلك.

انبثقت حركة حماس عن الجماعة الأم للاخوان المسلمين في قطاع غزة والضفة الغربية مع اندلاع الانتفاضة الاولى العام ١٩٨٧. وجماعة الاخوان هذه هي فرع لجماعة الاخوان المسلمين الأم التي تشكلت العام ١٩٢٨ كجماعة دينية انبعاثية اصلاحية تعتبر الاسلام نظاما للحياة، وبالتالي فقد اهتمت وانشغلت بجميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وجماعة الاخوان المسلمين هي جماعة اصلاحية من منطلق قبولها بالعمل في اطار الوضع القائم في اي قطر من الاقطار والسعي لتغيير (أسلمة) هذا الوضع تدريجيا وعبر مراحل بالاساليب والوسائل القانونية المشروعة. وبهذا المعنى تختلف جماعة الاخوان – وابنتها الشرعية، حركة حماس – عن تلك الجماعات الاسلامية التي تكفر النظام والمجتمع وتسعى الى هدمهما قبل اعادة بنائهما على اسس اسلامية سلفية.

خاضت جماعة الاخوان، وعلى رأسها مؤسس الجماعة، الإمام حسن البنا، الانتخابات البرلمانية في مصر في عهد الملك فاروق في الاربعينيات – ولكنها لم تفز بأية مقاعد واتهمت النظام في حينه بتزييف الانتخابات. وكان الامام حسن البنا يعد جماعته لدخول الانتخابات مرة اخرى قبل اغتياله العام ١٩٤٩. وعندما قامت الثورة المصرية العام ١٩٥٢ نشأت علاقة ايجابية بين الجماعة ومجلس قيادة الثورة حيث شارك سيد قطب نفسه في بعض اجتماعات مجلس قيادة الثورة. وعندما وقع الخلاف بين الجماعة والرئيس جمال عبد الناصر، قام هذا الاخير بحظر نشاط الجماعة ومطاردة قادتها ووضعهم في السجون في أعقاب محاولة اعتداء على حياته اتهم جماعة الاخوان بأنهم كانوا وراءها.

وتشير التجربة العملية ايضا لجماعة الاخوان المسلمين بأفرعها المختلفة، الى الجماعة لا تعارض العمل كحزب سياسي بالمفهوم الذي اشرنا اليه في بداية هذه الورقة، اي العمل في اطار القانون والنظام السياسي القائم. فالاخوان المسلمون شاركوا ويشاركون بشكل شبه منتظم في الانتخابات البرلمانية في الاردن، بل ان الاخوان المسلمين في الاردن، شاركوا في الحكومة في اوائل التسعينيات.

وتشارك جماعة الاخوان في اليمن في الانتخابات. وفي لبنان تقبل الجماعة بالعمل في اطار الوضع القائم.

فهل تشكل حركة حماس، الابن الشرعي لجماعة الاخوان المسلمين استثناء لهذه الوجهة وهذه التجربة؟ ليس تماما.

لا ترفض حركة حماس المشاركة في «السلطة» من حيث المبدأ، ولكن رفضها الراهن مرتبط بالحالة القائمة. وفي حال تغير الشروط لن يكون لدى حركة حماس مبرر لمقاطعة السلطة.

ولدى حركة حماس تجربة سابقة في التحول لحزب سياسي، او تشكيل حزب سياسي من صلب الحركة. فحزب «الخلاص الاسلامي» لم يتشكل الا بقرار من حركة حماس. وقد انضم هذا الحزب الى م.ت.ف. ومؤسساتها وتمثل في المجلس المركزي الفلسطيني اسوة ببقية الفصائل والاحزاب المنضوية في اطار م.ت.ف.

عوامل التحول إلى حزب سياسي

هناك مجموعة من العوامل التي ستسهل على حركة حماس التحول الى حزب سياسي يتمثل اهمها فيما يلي:

١ – توفر فرص المشاركة في انتخابات ديمقراطية ونزيهة تستوجب تسجيل الحركة كحزب سياسي كشرط للمشاركة في هذه الانتخابات.

٢ – قبول السلطة الفلسطينية بمبدأ الشراكة السياسية والمشاركة في عملية صنع القرار والاتفاق على نسب تعكس موازين القوة الفعلية على الارض من وجهة نظر حركة حماس واعتماد آلية لصنع القرار مقبولة لدى الحركة.

٣ – استجابة الحركة لضغوط او معطيات او متغيرات داخلية واقليمية ودولية تهدد وجود الحركة وبقاءها او محاولات تضييق الخناق على الحركة كوضعها على قائمة المنظمات الارهابية، بحيث يأتي تحول الحركة الى حزب سياسي موقفا تكتيكيا يهدف الى الحفاظ على الذات وتجاوز ازمة الى حين تغير الظروف.

٤ – انفتاح آفاق التسوية السياسية الجادة والتوفر الاكيد لشروط وضمانات مثل هذه التسوية التي تعتبرها حماس مرحلية وتقبل بها (دولة في حدود العام ١٩٦٧ خالية من المستوطنات والقدس عاصمة لها). ويمكن ان يأتي قرار من هذا النوع نتيجة لقراءة تكتيكية كما اشرنا او قراءة استراتيجية مستندة الى اجراء مراجعات في منطلقات ومواقف واستراتيجيات وتكتيكات حركة حماس.

٥ – وقد تشعر حركة حماس بالثقة والاطمئنان في مرحلة من المراحل او لحظة من اللحظات بأن التحول الى حزب سياسي سيساعد الحركة على زيادة قوتها ونفوذها ويقربها من تحقيق اهدافها بأن تصبح القوة الاكبر في الساحة الفلسطينية (رغم ما قد ينطوي على ذلك من آثار عكسية).

وفي كل الاحوال، فإن تحول حركة حماس الى حزب سياسي او تشكيل حزب سياسي من صلب الحركة ينخرط في الوضع القائم لا بد ان يحظى بموافقة التنظيم العالمي لجماعة الاخوان المسلمين.

تدرك حركة حماس بأن الظروف الداخلية والاقليمية والدولية القائمة الآن قد لا تسمح بقيام «كيان اسلامي» ترى فيه الاطراف المختلفة خطرا عليها. ولذلك ربما لن تسعى حركة حماس الى استلام السلطة مرة واحدة لأن ذلك يرتب عليها استحقاقات سياسية لا تقوى الحركة او جماعة الاخوان المسلمين على تحملها كمسألة الاعتراف باسرائيل مثلا او الدخول في صراع مفتوح معها. لذلك ربما ارتأت حركة حماس بأن الخيار الافضل هو الانخراط في الوضع القائم والاحتفاظ بهامش لمعارضة اتفاقات او سياسات لا تستطيع ان تكون الحركة جزءا منها.

ان المشكلة الرئيسية أمام تحول حركة حماس الى حزب سياسي في المستقبل المنظور هو عدم قدرة الحركة والسلطة على الاتفاق على صيغة مقبولة لدى الطرفين بسبب عدم استعداد السلطة والرئيس عرفات لاقتسام السلطة وتمكين حركة حماس من المشاركة الفعلية في عملية صنع القرار.

ان احتمال تحول حركة حماس الى حزب سياسي يعمل في اطار الوضع الفلسطيني القائم دون اتفاق

وطني وشراكة سياسية يبقى احتمالا ضعيفا.

الورقة الثانية: «معضلة التحول الى حزب سياسي لدى حماس»

باسم أزبيدي: استاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية

يشير العنوان وهو أن هناك معضلة التحول لدى «حماس» أكثر من الإشارة الى أن هناك آفاقاً للوصول الى مثل هذا التحول ولإعطاء الأدلة لأخذ مثل هذا الادعاء أود أن أقدم عدداً من العوامل والتي بتقديري تساهم بشكل مباشر في فهم الطبيعية الداخلية لهذه المعضلة التي تواجهها «حماس» في اتخاذ قرار التحول الى حزب سياسي.

العوامل الأولى وأعتقد أنها سمات هامة للمشهد السياسي الفلسطيني بشكل عام، تمكنت من رصد هذه السمات الهامة.

الأمر الأول: هو سيطرة حالة شديدة من الإرباك في التعاطي مع الكثير من الأمور في المشهد السياسي الفلسطيني وأخص بالذكر ثلاث مسائل ربما تعكس هذا الارتباك في التعامل معها، وهي قضايا الانتفاضة، التغييرات الوزارية المتكررة وأسبابها ومعاييرها وتوقيتها، وقضية وجدت تجاهلاً شديداً تجاهها هي قضية الجدارالفاصل الاسرائيلي وكيف تم التعامل معه فلسطينيا، هذه القضايا كاشفة وتشير الى حالة من اللاقدرة والارتباك وعدم الوضوح بكيفية التعاطي معها فلسطينيا.

الأمر الثاني: هي حالة التقاطب الحاد بين نمطين ضيقين من التوصيف للعمل السياسي والعمل المقاومي.

بين هذين النوعين من الاصولية هناك مساحة رمادية عادة ما يتم غض الطرف عنها سياسياً، والتجاذب يفرز وفقهما.

الأمر الثالث: هو إشكالية من يمثل من في ظل الثنائيات التعارضية الكثيرة في الساحة الفلسطينية، وهذه اشكالية كبيرة بالضرورة أن تحظى ببعض الانتباه أثناء معالجة معضلة «حماس» بالتحول الى حزب أو البقاء كما هي.

وأقصد بهذه الثنائيات، الداخل والخارج، الضفة وغزة، مناطق ا وب و ج، السلطة و(م ت ف)، المقيم والعائد، البناء والتحرر، فتح وفتح، السلطة والمجتمع الأهلي، وأخيرا من هم داخل الجدار ومن خارج الجدار.

الأمر الرابع : هو هشاشة وضعف الخطاب السياسي الفلسطيني داخليا وخارجيا.

الامر الخامس: وهذا أمر مهم جدا له علاقة بتراجع الدعم العالمي للقضية في سياق ما يعرف بمحاربة الإرهاب، وهذه حقائق هامة.

هناك مجموعة من العوامل الخاصة التي لها علاقة أكثر مباشرة بـ «حماس» وبتقديري ستضع عقبات أمام إمكانية ان تتخذ «حماس» خيارالتحول الى حزب سياسي.

العامل الأول: هو فشل نموذج أوسلو وقيام الانتفاضة.

العامل الثاني: وهي عوامل داخلية فلسطينية كغياب الرغبة والاستعداد الفلسطيني للتعاطي مع الطروحات الاسرائيلية غير الجادة بشأن الحلول السياسية، وهذا الامر يتفق عليه الجميع سلطة ومعارضة وجمهوراً أن المرحلة الحالية ليست مرحلة مكاسب في المشروع الوطني، بل هي مرحلة تصدي وإبداع بالقيام بالحسابات السياسية والتعاطي الفذ مع اللحظة، والانتباه الشديد للكثير من الألغام والتحديات المحيطة.

العامل الثالث: وهو إسرائيلي ويتمثل بعدم استعداد الحالة الاسرائيلية لقبول الشروط والمعطيات السياسية التي من شأنها أن تشجع «حماس» وتحفزها لوقف

جانب من الحضور.

المقاومة وتبني استراتيجية أخرى، والدليل على ذلك هو ازدياد وتيرة التطرف في الشارع الأسرائيلي وفي صناعة السياسة الأسرائيلية بشكل عام، وهذا لا يغفل حقيقة أن «حماس» منظمة سياسية تطمح للحصول على المزيد من النفوذ والسيطرة وربما استلام السلطة لاحقا.

العامل االرابع: وهوانتعاش ظاهرة المقاومة إقليميا روحا وفعلا، والتي أمكن رصدها في نموذج دحر الاحتلال الاسرائيلي من لبنان، وأعمال المقاومة المتصاعدة ضد الاحتلال الاميركي في العراق، هذه مسائل فرضت نفسها سواء تعاطت معها «حماس» بوعي أو بدون وعي، ولكن ضمن الثقافة السياسية والأدلجة والتنظير وضمن انعكاس آثار هذين النموذجين في المنطقة، سيكون من الغرابة أن لا نجد «حماس» أمام مثل هذه المعضلة تقبل التعاطي مع صيغ سياسية عرجاء وغير كاملة، لا سيما أن هناك رصيداً يشير الى عقم مثل هذه الصيغ والمتمثل بأوسلو من وجهة نظرهم .

العامل الخامس: والذي يتمثل بتردد «حماس» وربما خشيتها من مواجهة الاستحقاقات الصعبة والمعقدة التي تقتضيها مسالة التحول من نهج المقاومة الى حزب سياسي، وما سيصاحب ذلك من تغيرات عميقة في البنية السياسية والفكرية للحركة.

قضية الديمقراطية، ليس الجانب النظري والفلسفي، وإنما الناحية الفعلية، حيث يصبح الجدل حول قضية الديمقراطية والشورى ليس جدل صالونات بل يصبح أمراً واقعاً على الارض، وهذا سيطرح عدداً هائلاً من الأسئلة الشائكة امام «حماس» للتعاطي مع هذا الموضوع لكي يبقى بريقها قائماً وحتى تحتفظ برصيدها الجماهيري، لأن هذا مهم لها كحركة سياسية.

مواضيع مثل الصلح مع اسرائيل، والديمقراطية، والتنمية، الاقتصاد، والقضايا المجتمعية المعقدة الأخرى.

العامل السادس: ينطبق ضد إمكانية التحول الى حزب سياسي هو غياب الحاضنة العربية لـ «حماس» ذلك بعكس (م ت ف)، وهذا امر مطلوب، فإن لم تقدم الحالة العربية والنظام العربي بغض النظر عن مشاكله نوعاً من الشرعية والمقبولية لهذه الحركة فلن يكون بمقدورها أن تواجه ما يلي:

أولا: أن تواجه منظمة التحرير في الساحة الفلسطينية.

ثانيا: مواجهة العالم في المنابر الدولية

وهذان الامران، وفي ظل ما تقوم به أميركا من معركة ضد الارهاب، لا يبدو الامر قائماً بالنظام العربي الذي لن يجرؤ على اتخاذ مثل هذا الاجراء الذي يبدو شبه انتحاري، خاصة بالنسبة للنظام السعودي.

إضافةالى جميع ما ذكر هناك عدم القدرة المالية، هناك مؤسسات ووظائف تحتاج الى ميزانية وهذا أمر يجب الانتباه له.

ثالثا: عدم الوضوح السياسي لدى «حماس»، فالناحية الجغرافية مغيبة، عكس حزب الله الذي كان لديه الامر على درجة اعلى من الوضوح.

رابعا: «حماس» تفتقد لسلطة حقيقية ثابتة يمكن الرهان عليها في المساندة خارجيا، بينما حزب الله وجد ذلك .

خامسا: تضاؤل الدعم الخارجي لـ«حماس» وهو واضح الآن في اكثر من مكان وخاصة أوروربا في الآونة الاخيرة.

أريد الاشارة الى أربع قضايا عادة ما تغيب في حالة الجدل الفلسطيني فيما يتعلق بالعمليات العسكرية

القضية الأولى : أن العمليات العسكرية تأتي كردة فعل في الغالب وهي تصدر عن فصيل كاجتهاد، وهذا يأتي في سياق غياب البرنامج السياسي الوطني الموحد.

بينما الردود الاسرائيلية تصدر عن حكومة شرعية منتخبة ديمقراطيا، الأمر الذي يمكنها من تبرير سياساتها داخليا وخارجيا بكل سهولة.

القضية الثانية: أن التأثيرات السلبية للعمليات التفجيرية على علاقة «حماس» وبقية المجتمع الفلسطيني من سلطة وقوى سياسية ورأي عام، هي أعظم بكثير من تأثيراتها السلبية على العلاقة بين الحكومة الاسرائيلية وبقية المجتمع الأسرائيلي.

القضية الثالثة: العمليات العسكرية تأتي وكأنها الخيار الوحيد واليتيم أمام «حماس»، بينما تأتي الردود والمبادرات الاسرائيلية كمنظومة منسقة من الفعل القائم على تنوع الخيارات ، حيث نرى إسرائيل تتبنى الوسائل النفسية والاقتصادية والسياسية والدعائية الى جانب الوسائل الامنية والعسكرية، المأزق الذي تتسبب به العمليات العسكرية كاجتهاد من قبل «حماس» بالنسبة للسلطة هو أكثر عمق وخطورة في مغزاه السياسي من تلك المآزق التي يمكن ان تضع فيها أي معارضة إسرائيلية الحكومة الإسرائيلية.

الورقة الثالثة: «اللاجئون: قراءة في الواقع المأزوم »

علاء العزة: ناشط في موضوع حق العودة

وتناول الباحث علاء العزة، قضيه اللاجئين مؤكدا إن قراءة الواقع السياسي الفلسطيني من خلال البنى التقليدية في الحركة السياسية كالأحزاب السياسية أو العلاقات المؤسساتية التاريخية كمنظمة التحرير وتشكيلاتها أصبح غير ذي جدوى في ظل التغير الذي حصل خلال المرحة الماضية وخاصة بعد اتفاقية اوسلو وتشكل السلطة الفلسطينية، لذلك في القراءة التالية قد نخرج عن نسق القراءات السابقة في محاولة تفكيكية الأدوات لقراءة واقع السياسة الفلسطينية .

وإن الافتراض الأساسي الذي اعتقد به مبني على أن التشكيل السياسي الفلسطيني في مرحلة ما بعد اوسلو خرج من إطار التقليد الفلسطيني أي مشروع سياسي (أو شبة سياسي) ومعارضة لهذا المشروع، سواء من اليسار أو اليمين الإسلامي، وإنما اتخذت السياسة الفلسطينية منحى جديدا يعبر بشكل أوضح عن مجمل المصالح التي تشكل الفكر والممارسة السياسيين، وهنا يأتي موقع اللاجئين الفلسطينيين في صلب الحركة السياسية الفلسطينية، ليس كمجموع متناثرة بين التيارات السياسية وإنما كتشكيل متجانس أو الأقرب إلى التجانس من أي تشكيل آخر يحمل هدفا سياسيا .

قد يعترض البعض على هذه المحاولة لقراءة الواقع

باسم ما يسمى الوحدة الوطنية أو قد يجد البعض تهما أو توصيفات جاهزة اخرى مثل تشتيت الجهد الوطني وتعزيز النزعات المحلية او ما شاكل، إلا أن الواقع الفلسطيني الاني ومدخلات التحولات التي حصلت على القضية الفلسطينية قد أفرزت مثل هذا التقسيم، فخلال مسيرة منظمة التحرير كان اللاجئون بشكل عام ومن يسكن المخيمات بشكل خاص هم محور القضية السياسية وأيضا هم مركز العمل الوطني.

وبعد تحول مركز الصراع إلى الأراضي المحتلة فقد دخلت عناصر جديدة إلى المشهد وهي ما يمكن تسميه بالمحليات، حيث أن اللاجئين الفلسطينيين في الأرض المحتلة صاروا يشكلون الآن خط الدفاع الأول عن جوهر القضية الفلسطينية وعن مصالح أقرانهم في الشتات، وهم يشكلون الآن حالة محلية ذات هوية متشكلة أخذت صفاتها من خلال كون المجتمع الفلسطيني ونتيجة لغياب الهوية السياسية المكتملة في مرحلة اللجوء اونتيجة لانتشار التصورات المسبقة وانماط التفكير التقليدية خلق نوعا من الفصال بين اللاجئ وغير اللاجئ، بحيث أصبح اللاجئون مجرد جموع بشرية معرضة للاستغلال والتوصيفات النمطية من قبل الفلسطينيين المقيمين في الضفة والقطاع .

ونتيجة لتغير الواقع السياسي من خلال وجود السلطة الفلسطينية فان اللاجئين الفلسطينيين أصبحوا يعيشون هوية محلية تحمل الخصوصية الناتجة عن قضيتهم السياسية وكذلك عن الواقع الاجتماعي مما افرز واقعا مأزوما تعاني منه السياسة الفلسطينية بشكل عام واللاجئون بشكل خاص وقد افرز هذا الواقع مجموعة صور لهذه الازمة تتلخص في ما يلي:

أولا: إعادة إنتاج البنى التقليدية

في مرحلة ما بعد اوسلو ونتيجة لشكل الكيان السياسي الفلسطيني الناشئ وجد اللاجئون أنفسهم في فضاء اجتماعي جديد غير حداثي اعاد ترتيب البنى التقليدية الماضوية باشكال جديدة، ومن أمثلته آلية الانتخابات مثلا او التقسيم الجغرافي للحقائب الوزارية او تعميق العشائرية ودور العشيرة في صناعة السياسات الداخلية، هذا الفضاء الجديد دفع اللاجئين- على الرغم من استشفائهم إلى حد ما في مراحل سابقة- إلى العمل على إيجاد دور في هذا الفضاء والتأقلم مع البنية الجديدة فقد رأينا الاستقطاب الذي حصل في انتخابات المجلس التشريعي حيث أصبحنا نسمع عن مرشح المخيمات أو اللاجئين ومرشح المدينة وهذا لم يقتصر على محافظة بحد ذاتها بل أصبح ظاهرة على مستوى الوطن، مما يعني أن تحولا أساسيا حصل في الهوية الجمعية من حيث كون اللجوء حالة سياسية إلى اللجوء كهوية عشائرية حيث ظهرت «عشيرة اللاجئين» في بعض المحافظات.

ثانيا: التطور المشوه للصراع

إن التحولات التي طرأت على الواقع الاجتماعي الفلسطيني ما بعد اوسلو من حيث زيادة الفروق الطبقية والتي أخذت شكلا مشوها للتناقضات الطبقية حيث شكل اللاجئون الفئة الأكثر تضررا بحسب تصوراتهم من النظام الاقتصادي / الاجتماعي الجديد مما وضعهم في موقف الضد مع المجتمع المحلي المحيط وقد رأينا كيف كانت هنالك بعض النزاعات « Contentions» التي أصبح المخيم طرفا موحدا فيها سواء ضد السلطة أو اوتعبيراتها المؤسساتية والمدنية او حتى المجتمع المحيط بالمخيم والتي هي بالأساس تعبير عن الصراع الاجتماعي الطبيعي في مجتمع غير عادل في توزيع الثروة، وكون أن اللاجئين يتنافسون على نفس الفرص مع فقراء المجتمع من غير اللاجئين جعل طبيعة النزاعات أفقية وليست عمودية وهنا كانت الأزمة بحيث أن الصراع في مرحلة معينة تحول من الحالة التناقضية الأساسية مع الاحتلال إلى الثانوية مع المجتمع المحيط وخاصة مع الشرائح التي يجب التحالف معها.

ثالثا: الهوية

ان الحديث عن تشكيل متمايز عن المجتمع المحيط لابد له من محاولة فهم كيف تكونت هذه الهوية او المحلية؟، إن هذه المحلية يمكن فهمهما من خلال نقطتين أساسيتين إحداها أخروية / الآخر- والثانية ذاتية /الانا-.

فنتيجة لمجمل ما مر به اللاجئون من قمع احتلالي كجزء من الشعب الفلسطيني بشكل عام ومن غبن اجتماعي داخلي بشكل خاص وبالتحديد في مرحلة ما بعد انتفاضة العام ٨٧ والتي كان للمخيم النصيب الوافر نضاليا من ناحية وتنكيلا من الاحتلال من الناحية الأخرى طغى شعور عام في أوساط اللاجئين بشكل عام بان المخيم لم يحصل على تقدير في مرحلة اوسلو، حيث غابت أي محاولات تنموية حقيقية داخل المخيمات من قبل السلطة الفلسطينية وبل بالعكس ظهرت محاولات أخذت الطابع التوطيني للاجئين . أيضا كان هنالك استغلال لجيل تلك الانتفاضة (أبناء المخيم بشكل خاص) من قبل أصحاب النفوذ ومراكز القوى في التشكيل السياسي الفلسطيني وخاصة بعد تقهقر الأحزاب السياسية، مما حول المخيم من حاضنة للتيارات السياسية والعمل الوطني إلى فضاء مكاني منمط وموصوم اجتماعيا.

إن التحول الذي حصل على تصور اللاجئين عن ذاتهم كان له اثر في الواقع السياسي الفلسطيني، ففي المراحل الاولى للجوء كان الجيل الاول من اللاجئين يعاني من حالة الانكسار بالتالي البحث عن الحماية من خلال عدم خلق نزاعات مع المجتمع المحيط ولكن نشوء جيل جديد في مرحلة انتقال مركز الصراع إلى الأرض المحتلة وتحمل هذا الجيل أعباء النضال بشكل كبير في ما قبل انتفاضة ٨٧ ثم أثناءها، فكان أن بنى هذا الجيل تصوره عن ذاته كجزء مشارك وفعال إن لم يكن أساسيا في المجتمع الفلسطيني بالتالي أصبح يدافع عن مصالحه على اعتبار انه جزء بنيوي وليس حالة دخيلة وطارئة على جغرافيا المدينه أو القرية الفلسطينية، وهذا ما أنتج في الانتفاضة الحالية تشكيلات داخل التنظيمات الفلسطينية تعرف نفسها بالمخيم أو اللاجئين ك«تنظيم المخيم الفلاني» أو «فتح اللاجئين» .....الخ او تطرف البعض باعتبار ان هذه الانتفاضة ليست انتفاضته وان انتفاضته قادمة لإحقاق حق العودة، وهذا جزء من الازمة كون المخيم أعاد إنتاج التيارات السياسية بأشكال اقل حداثية من خلال الشكل «المليشيوي» للسياسة.

رابعا: غياب المشروع الممثل

يعيش اللاجئون الفلسطينيون سياسيا في أزمة واضحة المعالم في مستويين متداخلين في أحيان عدة وهما أزمة الخطاب السياسي وأزمة التمثيل.

أزمة الخطاب السياسي

إن محور الأزمة التي يعاني منها اللاجئون يكمن في تمسكهم بالخطاب السياسي الفلسطيني التقليدي سواء بالانضواء تحت مظلة التيارات السياسية المختلفة سواء أكانت في السلطة أو المعارضة والتي تتبنى مشروعا سياسيا يحمل في طياته تناقضا جوهريا وبنيويا مع آمالهم وخاصة حق العودة، حيث يكمن التناقض في الدعوة إلى حل مبني على أساس دولتين لشعبين، وهذا التناقض له بعدان سياسي وأخلاقي، والشق السياسي هو أن الاعتراف بالدولة يعني الاعتراف لها بالسيادة على إقليم معين والسيادة تعني حق تلك الدولة في السيطرة على حدودها بالتالي يصبح حق العودة مرهونا بإرادة تلك الدولة بالتالي يفقد حق العودة من قيمته السياسية اي الحق الجماعي ويقتصر على الحق الفردي ذي الطابع الإنساني. أما التناقض الآخر فهو الحديث عن الدولة وكأنها المطلب الأساسي على الرغم من معرفه هذه الأحزاب بان الدولة كحاضنة سياسية لأي مشروع نهضوي او تنموي فقدت معناها في مرحلة العولمة، كذلك فلسطينيا ومن خلال ما أفرزته السنوات الأخيرة من وقائع على الأرض فقد اصبح مشروع الدولة الموعودة اقل عملية إن لم يكن مستحيلا .

ةأما الشق الأخلاقي فهو أن مشروع الدولتين يعني قبول الفلسطينيين أي الضحية بإسرائيل كدولة يهودية خالصة وما يحمله هذا من اعتراف بشرعية كيان عنصري استيطاني اقيم على ارض شعب اصلي من تنازل أخلاقي، وهذا القبول يعني إفقاد النضال الفلسطيني من جوهره القيمي المناهض للعنصرية والاستعمار والتطهير العرقي.

أزمة التمثيل

وهنا ليس الحديث عن قضية اللاجئين أي حق العودة هو حكر على اللاجئ الفلسطيني بالمعنى الذاتي وليس الحديث أيضا مقصورا على من فقد ارضه وقريته بمعنى الملكية الخاصة وإنما الحديث عن المعنى الوطني للتمثيل الذي هو بالأساس مشكل من الهوية الجمعية للشعب الفلسطيني وأيضا هو أساس ومحور الصراع السياسي، من هذا التعريف يكون الحديث عن التمثيل كمفهوم سياسي مرتبطا بالأساس بسياسيته وليس الملكية أو الصفة القانونية للجوء .

وأزمة التمثيل أخذت أشكالا عدة منها المسيرة السياسية سواء في اوسلو التي أجلت موضوع اللاجئين إلى المفاوضات النهائية بحيث كانت أولى الصفعات العملية التي تلقاها اللاجئون، وما نتج عن ذلك أن فقد من يفاوض في اوسلو الشرعية التمثيلية ليس كونه فقد صفة اللجوء الذاتية وإنما كونه فقد القيمة الجوهرية لشرعية التمثيل وهي الدفاع حق العودة الذي حصل من خلاله على التفويض من جموع اللاجئين او في المفاوضات النهائية في كامب ديفيد والتي أكد المشاركون فيها أن قضية القدس كانت المعضلة وان العودة قضية يمكن حلها وليس تحقيقها.

والشكل الآخر هو أزمة التمثيل في صفوف بعض الاكاديمين الذين حاولوا في اكثر من مرة سواء من خلال تبني ما سموه الخطاب العقلاني الحداثي أو الليبرالي السياسي في التعامل مع القضية من خلال فتح قنوات مع الاسرائيليين أو مع الغرب، حيث قام هؤلاء بتشييئ اللاجئين من جهة والتعامل معهم كمادة للبحث «العلمي» أو كمجموعة ذات قضيه قانونية او إنسانية حقوقية وليس كقضية سياسية والأسوأ من ذلك تبني هؤلاء لأدوات الاستشراق في خلق صوره في مخيلاتهم للاجئين والتعامل مع الصورة وليس الواقع الحقيقي.

جانب من الحضور.

رؤية

من خلال ما تقدم من توصيف للازمة التي يعيشها اللاجئون يمكن أن نبني تصورا حول امكانية الخروج من هذه الازمة ويتكون من:

أولا: الاعتراف، أن أساس معرفة آلية الخروج من الأزمة يكمن في الاعتراف بوجودها، بالتالي على اللاجئين ومن اجل الخروج من الواقع المأزوم أن يعترفوا بوجود الواقع المأزوم وأبعاده المختلفة.

ثانيا: العمل على المستوى الداخلي. إن العمل في مستوى الداخل الفلسطيني يجب أن يكون من خلال التوجه إلى تشكيل جسم ممثل للاجئين منتخب ديمقراطيا من اجل التخلص من البنى التقليدية غير المنتخبة وتكمن أهمية ذلك بحيث تكون هنالك مرجعية موحدة أو مجموعة ضغط للدفاع عن مصالح اللاجئين ضد الغبن الاجتماعي الواقع عليهم في الداخل الفلسطيني .

ثالثا: العمل على خلق اتصال مع الجزء المهم لشعبنا في داخل الخط الأخضر وأيضا في الشتات من اجل تشكيل جسم سياسي موحد يدافع عن قضية حق العودة ويعمل على تعميق ثقافة هذا الحق، كما يؤسس إلى مشروع سياسي يكون مركزه حق العودة للاجئين كرؤية تحررية، وهذا الجسم السياسي يجب أن يكون ذا طابع اتصالي «فلسطيني/ فلسطيني» وليس انفصاليا كما في حالة الدولتين بحيث يحمل هذا الجسم مشروعا سياسيا موازيا لمطالب أبناء فلسطين المحتلة ٤٨ بدولة جميع مواطنيها بالتالي خلق الاتصال المؤسس وليس العاطفي كما هو الحال اليوم من اجل إعادة الصراع إلى اسسه الحقيقية أي دولة استعمار استيطاني بطابع عنصري مع شعب اصلي .

رابعا: تبنى خطاب سياسي تقدمي ينسجم مع المتغيرات في العالم ، وربط القضية الفلسطينية بالتيارات الناشئة في العالم ,كالحركات الاجتماعية او المطلبية.

الورقة الرابعة: «الانتفاضة والبعد الطبقي وانعكاس ذلك على الحركة الوطنية الفلسطينية»

توفيق حداد: محرر نشرة "Between the Lines"

تمثل الانتفاضة رفضاً ضمنياً وعلنياً من قبل الجماهير الفلسطينية لثلاث قضايا رئيسية:

أولاً: الافتراضات المسبقة لعملية أوسلو، خاصة تلك التي تتضمن الآتي:

- الافتراض المسبق أن الصهيونية وطبيعة الدولة اليهودية لا تشكل جزءاً من «المشكلة» ولذلك لن يتم التطرق إليها في «الحل»؛
- الافتراض المسبق أن بالفعل هناك فعلياً إمكانية لخلق قوة أمنية متعاونة بأسلوب استعماري نموذجي لفرض الاتفاقية؛
- الافتراض المسبق أنه ستتم المحافظة على التقسيمات المصطنعة الأساسية الثلاثة للشعب الفلسطيني التي نشأت كنتيجة للاستعمار الصهيوني: كان من المفترض أن يتم الانتهاء من أسرلة فلسطينيي مناطق ٤٨ ؛ كان أيضاً من المفترض أن يتم منح فلسطينيي مناطق ٦٧ حكماً ذاتياً محدوداً في ولايات البانتوستان؛ وكان يتوجب أن يتم توطين اللاجئين في الدول المضيفة ، أو أن يسمح لهم بالدخول إلى ولايات البانتوستان الفلسطينية، لكن ليس العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي تم طردهم منها.

ثانياً: الواقع الذي خلقه الاحتلال منذ بدايته، خاصة في فترة أوسلو:

إنني متأكد أن الجميع على دراية بهذا الموضوع، لكن أود أن أركّز على التالي:

كان من المفترض أن تستمر منظومة السيطرة التي أقامتها إسرائيل في المناطق المحتلة منذ بداية الاحتلال (المكونة من المستوطنات، والطرق الالتفافية، والتقسيمات السريالية لمناطق أ، ب، و ج)، بحيث تصبح عملية بروز دولة متصلة الأوساط والمناطق عملية مستحيلة.

ثالثاً: على الرغم من عدم ظهوره بشكل علني، كشفت الانتفاضة نصاً ضمنياً عبّر عن الرفض الشعبي لطبيعة النظام الذي أفرزته السلطة الفلسطينية؛ ومن سمات هذا النظام الرأسمالية، والفساد، والمحاباة في التوظيف والتعيينات، وعدم احترام سيادة القانون أو اجراءات ديمقراطية أو تقسيم السلطة، بالإضافة إلى سياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية التي عمّقت التبعية والخنوع لإسرائيل، مع الاعتماد طوال الوقت بشكل كبير على شبكة من الأجهزة الأمنية من أجل قمع المعارضة.

وقد نمت هذه التوجهات خلال عملية أوسلو لدرجة وصلت أقصاها عند اندلاع الانتفاضة، حيث كانت النظرة إلى العملية التفاوضية على أنها عملية رتيبة وغير منتهية وغير مثمرة، لدرجة انها جعلت الشارع الفلسطيني يفقد الثقة في المفاوضات، وفي قدرة السلطة الفلسطينية على تمثيل قضيتهم. وعندما اتحدث عن الشارع ادرك ان المصطلح غامض. فمن الضروري التركيز علي ان قوة ورد الفعل تجاه اوسلو والانتفاضة لم يكن بالقدر نفسه لدى كافة الفلسطينيين، وعندما سارت الامور قدما اظهرت الانتفاضة تقسيمات طبقية واضحة. وفي الكثير من الاحيان، اختبات هذه الحقيقة وراء وهم الحاجة الى الوحدة الوطنية. لكن الحقيقة تقول ان العناصر التي اثبتت شجاعتها وجراتها خلال الانتفاضة، وتحملت معظم التضحيات كانت الطبقات الدنيا والتي اقول انها عانت اكثر من غيرها تاريخيا، وبخاصة خلال سنوات اوسلو، حيث كان لديها الكثير لتخسره من عملية التفاوض.

توضح الفقرات التالية بشكل مختصر القطاعات المذكورة أعلاه:

١- اللاجئون:

لم يتم أي تعامل مباشر لمعالجة أي من قضايا اللاجئين خلال عملية أوسلو، وعندما كان يتم التطرق إليها، كان يتم من خلال أسلوب استغلالي.

فعلى سبيل المثال، تم ضخ ملايين الدولارات الأميركية في مدينة بيت لحم لصالح احتفالات بيت لحم ٢٠٠٠ من أجل تجميل المدينة، لكن لم يتم تركيب أي مصباح أو لمبة في أي من مخيمات اللاجئين الثلاثة.

٢- أبناء الريف:

هذا القطاع يمثل التجمعات السكنية التي تعرضت طريقة حياتهم إلى تدمير هائل بسبب سياسات إسرائيل الاستعمارية، إذ كانت الأغلبية العظمى منهم تعيش إما في مناطق ب أو ج، حيث لم ينته الاحتلال الإسرائيلي في تلك المناطق حتى ولو مؤقتاً.

٣- فقراء المدينة (ليست بالضرورة تصنيفهم كطبقة مستقلة):

لا نبالغ عندما نقول إنه بسبب سياسة الإغلاق وطبيعة الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والتكاليف الاجتماعية المتزايدة، والسياسات الاقتصادية التي تفيد نخبة فلسطينية برجوازية مختارة (في السياحة، والبناء، واستيراد البضائع، واحتكارات السلطة الفلسطينية)، برزت طبقة من الفقراء الفلسطينيين في المدن الكبيرة مثل غزة، ونابلس، والخليل، الأمر الذي يسحق أجيالاً كاملة من الفلسطينيين. وهناك على الأقل نسبة ١٠٪ من السكان في معظم المخيمات الذين يعتبرون لاجئين اقتصاديين.

من السهل التوقف عند تلك الفترة، فقد فشلت أيضاً الأحزاب السياسية في إيجاد بديل، تحديداً الأحزاب اليسارية التي اضمحل دورها نتيجة ابتعاد برامجها عن المشاكل اليومية للفلسطينيين خلال التعقيدات التي أحدثتها عملية أوسلو. وعلى الرغم من تبريراتها المستمرة بأنها مقيدة مالياً، فإنها كان تعاني من التشويش والارتباك على الصعيد الأيديولوجي، ولا تمتلك رسالة متماسكة، وغالباً ما كانت تنساق وراء أجندة ليست يسارية في محاولة للتغلب على أزمتها بشكل خاص والأزمة الفلسطينية بشكل عام. كذلك انخرط العديد من مفكري وصناع سياسات هذه الأحزاب في مشاريع ذات مصالح ذاتية أو في منظمات غير حكومية التي استقطبت معظم «المفكرين المستقلين نوعاً ما». ونتيجة لذلك برزت فجوة بين الحركات الشعبية وقيادة يسارية ذكية ومنتقدة. إضافة إلى ذلك، فقد وقعت العديد من النخب اليسارية في خطأ فادح، اعتقاداً منها أن المنظمة غير الحكومية يمكن أن تحل محل الحزب السياسي، وهذا طبعاً غير صحيح، فالمنظمة غير الحكومية ببنيتها غير قادرة على ذلك، فهي ليس لديها قاعدة تنظيمية في صفوف العمال والفلاحين.

من المهم التركيز هنا على أن هذا الوضع يشكل نقطة قوة وضعف في آن واحد: نقطة القوة تتمثل في أنها تشكل أرضية موحدة لمقاومة الاحتلال، وربما تعالج بعض الشروخ والانقسامات التي خلقتها أوسلو. بينما تتمثل نقطة الضعف في استحالة تطبيق استراتيجية مقاومة ثابتة دون وجود أيديولوجيا وتكتيك ورسالة ثابتة إلى العالم وإلى الرأي العام الإسرائيلي.

يجب الإشارة أيضاً إلى سمات أخرى، ويؤسفني أنه لا يوجد وقت كاف للدخول في تفاصيل كل من هذه الخصائص، لكن من المهم إظهارها، حيث أنها تشكل خريطة تبين منابت هذه القوى وكيف يفكرون وكيف يتصرفون:

١- لا يظهرون دائماً التزاماً بالقيادة المركزية: وهذا ينطبق على حركة فتح والفصائل الإسلامية؛

٢- لا يقبلون بوجود الخط الأخضر في أغلب الأحيان؛

٣- عملهم يأتي استجابة للظروف المحلية، وولاؤهم أيضاً للقيادات المحلية في الكثير من الأحيان؛

٤- يظهرون أحياناً محاولات لخلق تشكيلات جديدة، باستخدام الأدوات المتاحة من أحزابهم السياسية المنفردة، من أجل المحاولة لبناء جبهة موحدة، وتشكيلات وطنية مقاومة بديلة. وقد شهدنا ذلك في مخيم جنين، وفي نابلس، خاصة جنوبي قطاع غزة في خانيونس، ورفح بشكل أكثر تطوراً مع تشكيل لجان المقاومة الشعبية، والتي هي عبارة عن تشكيلات جديدة كلياً تضم كل الفصائل، وتتحد على أرضية مشتركة أساسها المقاومة من أجل الدفاع عن تجمعاتها، وتطوير تكتيكات حرب عصابات أكثر جدية وتنظيماً.

٥- أخيراً أعتقد أنه من الضروري أن نقول هنا إن الذين يقودون الانتفاضة الآن يظهرون انتقاداً موحداً تجاه أوسلو كنوع من الإطار لتحقيق أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، فإن النص الضمني للانتفاضة يشير إلى محاولتها مجابهة التأثيرات المفسدة لأنواع هذه الأطر على الحركة الفلسطينية، كما يشير إلى خلخلة التقسيمات، والتنافس التقليدي داخل سياق الحزب الوطني الفلسطيني، ما سيكشف بشكل عفوي الأبعاد الطبقية على مستوى الحركة الوطنية، وفي داخل الأحزاب نفسها، مع أن الانتفاضة لم تنجح بالأساس في تحقيق الأهداف الوطنية الأساسية التي انطلقت من أجلها وهي حق العودة، وإنهاء الاحتلال، وحق تقرير المصير. إلا انها نجحت بشكل عفوي في حماية هذه الأهداف من مخاطر اتفاقيات أوسلو، واستعداد ممثلي السلطة الفلسطينية للتخلي عن هذه الأهداف (كما شهدنا مثلاً في اتفاقيات جنيف)، كما نجحت في إعادة تنظيم الحركة الوطنية من الداخل على خطوط أكثر ولاء لحقوق القطاعات الأضعف في المجتمع الفلسطيني. وقد نجحت في ذلك لغاية الآن، بدون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوى داخل السياق الفلسطيني التي ربما تهدد التحقيق الكامل لهذه الأهداف.

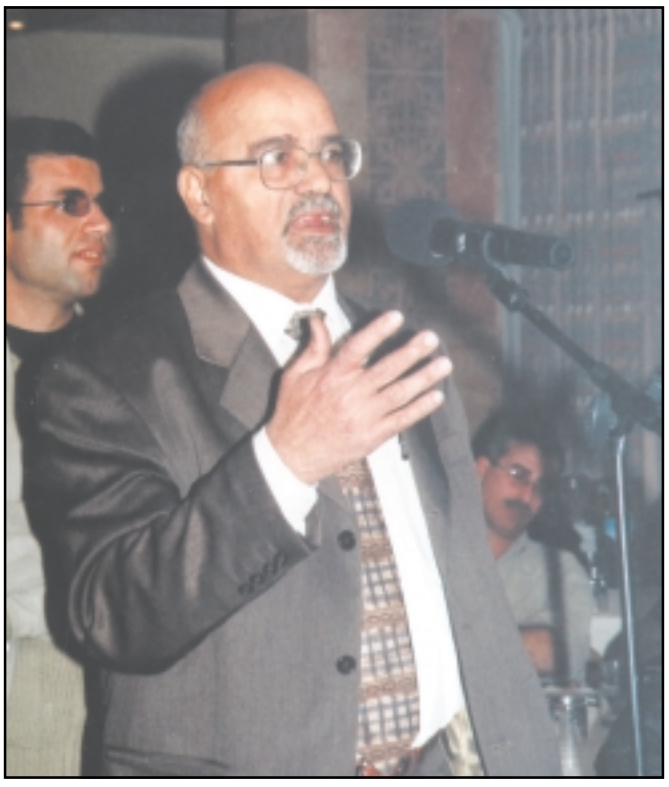

غازي الخليلي: ضرورة ايجاد مجموعة ضغط للدفاع عن مصالح اللاجئين.

برأيي، ستبقى الانتفاضة في الموقف الدفاعي من ناحية تحقيق الأهداف الفلسطينية، إلا إذا تم التعامل مباشرة مع هذا النص الضمني للانتفاضة والقضايا التي يعالجها. إن هذا ضروري حتى نستطيع تحقيق الوحدة الوطنية الحقيقية، وليس الكذبة أو الشعار الذي يخفي في أغلب الأحيان خلافاتنا والتناقضات ما بين مصالحنا والتقسيمات الطبقية. يجب علينا أن نعلن بكل وضوح أهدافنا ورؤيتنا حول مجتمع جديد وحياة جديدة، بعيداً عن القمع، وأن نسعى لإيجاد آليات للقيام بذلك مع القوى داخل المجتمع الفلسطيني وفي العالم الخارجي، التي يمكن أن تساعدنا في تحقيق هذه الأهداف. لا يمكننا أن نبدأ بالافتراض أنه من الصعب تحقيق هذه الأهداف أو أن نعرض هذه الأهداف للمساومة؛ على العكس من ذلك، يجب أن لا نقبل بأقل من تحقيق كامل أهدافنا.

وفي ظل الوضع الحالي، هناك القليل القليل من المحتوى «التحرري» في حركة التحرر الوطني الفلسطينية المفهوم من قبل العالم الخارجي أو القوى التي يمكن أن تتضامن معنا. يتوجب علينا أن نعيد نشر هذا المفهوم التحرري، وأن نعيد صياغة نضالنا، بأن نركز بوضوح، وبكل علنية، أننا نحارب عنصرية واستعمار الصهيونية وارتباطاتها بالإمبريالية الرأسمالية، وأننا في خضم الحركات المناهضة للعولمة نحارب الإمبريالية واستعباد الشعوب، وأننا جزء من الحركة للدفاع عن حقوق اللاجئين، وجزء من الحركة العالمية للدفاع عن حقوق المرأة، وحقوق الإنسان، وحقوق الأرض لأبناء الريف. لا يمكننا أن نغازل ونلاطف النفوذ الأميركي، ومن ثم نطلب الدعم من القوى التقدمية في كافة أنحاء العالم، والتي تسعى أميركا إلى أن تستعبدها. يجب أن نخضع نضالنا للسياق العالمي كحركة في خضم الحرب ضد القمع، والإمبريالية والرأسمالية العالمية التي تلعب فيها إسرائيل دوراً مهماً على الأصعدة الجيو-استراتيجية والعسكرية.

إن الوضع على الأرض كما هو حالياً داخل السياق الفلسطيني موجود بفضل «الغموض البنّاء» (مصطلح استخدمه كيسنجر) الذي توفره شخصية عرفات، وأسلوب حكمه في المحافظة على كل الجبهات باستخدام تكتيكات مختلفة. إن غياب عرفات عن المشهد (وهو أمر يبدو حتمياً) سيحطم الشبكة الهشة للحركة الوطنية الفلسطينية الموحدة، وسيكشف بشكل واضح طبقة الكومبرادور وطبقة الأقل حظاً في المجتمع.

وربما حان الوقت لإعداد قوى المستقبل التي سوف تعمل وتحدد مبادئ العمل. وفي الواقع، بدأت هذه العملية في مخيمات اللاجئين والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويبرز نوع جديد من القادة العضويين الذين كشفوا عن أنفسهم خلال هذه الانتفاضة، حيث العديد منهم أصبحوا في السجون الآن، أو تجري ملاحقتهم من قبل فرق الموت الإسرائيلية. يجب التركيز أيضاً على أن هؤلاء الأشخاص ليسوا مجرد نشطاء مقاومة، وإنما أطراف اجتماعية نشطة.

سيشهد السياق الفلسطيني قريباً – مع تعزيز نظام الفصل العنصري واكتمال الجدار وحتمية إما موت أو استبعاد عرفات – ديناميكيات جديدة وحاسمة لن تستثني أحداً. أعتقد أنه آن الأوان أن نفهم ذلك، وأن نعمل لإعداد أنفسنا أيديولوجياً وتنظيمياً وتكتيكياً وفي الإطار الاستراتيجي لأوقات ستكون بكل تأكيد أصعب. إن الغوص في أعماق مشاكل السياق الفلسطيني، خاصة القطاعات المهمشة، ستشكل أحد أكبر التحديات. لكننا لا نستطيع أن نكمل في المسار الحالي، حيث تعيش مدن مثل جنين تحت الإغلاق لعدة أسابيع، وهناك افتتاح لمراكز تسوق جديدة للأغنياء، أو تقوم وزارة المالية باستكشاف فرص وإعداد «الدولة الفلسطينية» للدخول في منظمة التجارة العالمية في المستقبل.

الجلسة الخامسة: حل السلطة: ثم ماذا؟!!

الجلسة الخامسة، من اليمين: خالدة جرار، إياد البرغوثي، علي الجرباوي.

رئيس الجلسة: خالدة جرار:
مديرمؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

أدى اجتياح أراضي السلطة في نيسان ٢٠٠٢، وما جرى ويجري من تدمير لمؤسساتها إلى إصابتها بشلل واضح. ورغم عودة الاحتلال إلى مناطق واسعة من الضفة الغربية، وقطاع غزة، إلا أنه لا يتحمل مسؤوليات احتلاله مما يجعله احتلالاً مريحاً وغير مكلف لا مادياً ولا سياسياً.

هل خيار حل السلطة واقعي، وماذا يعني مضمون هذا الخيار؟ وما يطرحه أصحاب هذا الخيار هو أن يبادر الجانب الفلسطيني إلى حل السلطة قبل أن تنهار بشكل تام نتيجة ممارسة قوات الاحتلال والضغوطات الخارجية التي تحاول تحويل السلطة وصياغتها بما يتلاءم والاحتياجات الأمنية الإسرائيلية.

أصحاب التوجه إلى حل السلطة، يسوقون مبررات واحتمالات كثيرة ومتنوعة.

الورقة الأولى: «ضرورة فحص الخيارات»

علي الجرباوي: استاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت

في البداية أود التأكيد على نقطتين:

١ ـ ان الخيار الذي أنا بصدد عرضه الآن يبدو للوهلة الأولى خياراً مبسطاً، ولكنه ليس كذلك. إنه خيار مُركب، شديد التعقيد، واستراتيجي المنحى، ولكنه يبدو بسيطاً لكونه مباشراً وشديد الوضوح. إنه خيار يطرح مشروعاً فلسطينياً كاملاً متكاملاً، مبادرة فلسطينية شاملة، تتضمن في محتواها تهديداً فلسطينياً جدياً بإمكانية حل السلطة الفلسطينية لمواجهة المشاريع الاسرائيلية المختلفة (وعلى رأسها مشروع شارون) المقلصة للحقوق الوطنية الفلسطينية من خلال عرض التوجه نحو اقامة الدولة الواحدة كخيار استراتيجي إذا ثبت تعذر حل الصراع استناداً على مبدأ اقامة دولتين تكون فيها الدولة الفلسطينية كاملة السيادة والاستقلال على حدود العام ١٩٦٧.

٢ ـ ان هذا الخيار ليس له علاقة اطلاقاً بالوضع الداخلي الفلسطيني، وهذا الوضع، بما يعتريه من اشكاليات عارمة، ليس الدافع وراء الدعوة لبحث هذا الخيار الذي يتضمن التلويح الجدي بحلّ السلطة. بل الدافع يتمثل بمواجهة المخططات الاسرائيلية الحالية، خاصة بناء الجدار ومحاولة حشر الفلسطينيين داخل معازل وايهامهم بأن ذلك هو الحل القائم على مبدأ اقامة الدولتين. لا يأتي هذا الخيار، إذاً، من منبع النكاية بالسلطة والتشفي بها، بل يأتي من منطلق الدافع الوطني الذي يستهدف مواجهة المخططات الاسرائيلية بأفضل السبل الممكنة. إنه خيار يفتح أمامنا آفاقاً يجب أن لا نبقيها مغلقة، بل ان الواجب الوطني يحتم علينا أن نفتحها للتداول والنقاش.

ينبع اهتمامي بالخيار الذي أقوم بطرحه الآن من وقائع ما يجري لنا على أيدي الاسرائيليين، وخصوصاً ما يقوم به شارون وحكومته حالياً. في مواجهة ضغوط داخلية وخارجية، ومن أجل الاستفادة القصوى من الأوضاع الدولية (خاصة دخول الإدارة الأميركية العام الانتخابي)، ألقى شارون خطابه أمام مؤتمر هرتسليا ليستعيد من خلال خطته المتضمنة في ذلك الخطاب زمام المبادرة التي بدأ يفقدها مؤخراً. والحقيقة انه استعاد هذا الزمام.

ما جاء في خطاب شارون بسيط ومباشر؛ اعطاء انذار علني وواضح للفلسطينيين: «إذا جئتم للمفاوضات يمكن أن أمنحكم ما سأسمح لكم بتسميته دولة داخل حدود الجدار الذي أنا مصمم على انهاء اقامته ليفصل بينكم وبين اسرائيل التي ستبقى تحيط بكم، ولكنها لن تتعرض بعد ذلك لخطر التأثر سلبياً من ازدياد عددكم. أما إذا رفضتم المجيء للتفاوض معي وفق شروطي ومرجعياتي، أي وفقاً لخارطتي أنا للطريق، فسأقوم خلال فترة أشهر يحتاجها انهاء العمل على بناء الجدار بفك الارتباط معكم من جانب واحد. ومعنى ذلك أنني سأقوم بإعادة انتشار محدودة لقوات الجيش وزحزحة بعض المواقع الاستيطانية لأترك لكم معازل استطيع أن أحشركم بها. ولأنكم لا تريدون التفاوض فسأقوم عند اعادة الانتشار بمنحكم أراضي للحكم الذاتي أقل مما لو جئتم لتفاوضوني بعد أن تقبلوا شروطي. هذا هو ما يجب أن تقرروا فيه: إما أن «تأخذوا ما هو داخل الجدار، وإما أن تأخذوا ما هو أقل من ذلك. الخيار لكم، ومعكم بضعة أشهر لاتخاذ القرار».

ينذرنا شارون بأنه سيتخذ خطوات أحادية الجانب لفك ارتباطه بنا! أما الجواب الفلسطيني الرسمي فجاء سريعاً بعد القائه لخطابه: رفض قاطع لفك الارتباط أحادي الجانب. ماذا يعني هذا الرفض؟ هل يعني بأننا نوافق على التفاوض مع شارون وفقاً لاشتراطاته ورؤيته الأمنية؟ أم يعني بأننا نرفض كل ما يمثلّه ويطرحه شارون ولدينا جواب مختلف على خطته؟ إن كان هذا هو الموقف الرسمي الفلسطيني، فما هو هذا الجواب الذي سنجيب من خلاله على الانذار الشاروني؟

بالتأكيد، إن كان الاعتقاد الرسمي الفلسطيني ينبع من عدم وجود جواب فلسطيني نستطيع من خلاله مواجهة خطة شارون التي تُنفذ حالياً على الأرض، يكون من الأفضل لنا أن نتركه يقوم بما يريد بشكل أحادي الجانب، على أن نقوم بقبول منطلقاته واشتراطاته والتفاوض معه. فالاجراءات أحادية الجانب تبقى تفتقر الى الشرعية، ولا يجب اضفاء أي نوع من الشرعية لخطة شارون من خلال القبول بالتفاوض معه. واسرائيل خلال احتلالها المديد منذ العام١٩٦٧ ما فتئت تقوم بخطوات أحادية الجانب. وما الاستيطان إلا مثال صارخ على ذلك. فإن أراد شارون أن يزحزح بضعة مواقع استيطانية، عليه أن يقوم بذلك دون موافقة فلسطينية. لذلك لا فائدة فلسطينية ترجى من الاجتماع مع شارون، خاصة بعد إعلانه عن خطته. وإذا ما قام رئيس الوزراء الفلسطيني بلقاء شارون فإن المعنى الوحيد المستخلص هو ان الجانب الفلسطيني قد قبل بالتفاوض معه وفقاً لخطته واشتراطاته. وما خطة شارون إلا اقامة «دولة» اسرائيل الفلسطينية الى جانب دولة اسرائيل العبرية؛ إنها خطة تستهدف الاحتفاظ بكل «أرض اسرائيل» وفصل الفلسطينيين عن تلك الأرض مع كونهم يعيشون عليها. إنها خطة تقوم على أساس «أكل الكعكة والاحتفاظ بها في آن واحد». إن «الدولة» التي يقترحها شارون (وغيره من الساسة الاسرائيليين) على الفلسطينيين دولة لا تتمتع بكامل الاستقلال والسيادة، ولا تضم جميع الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧م، بل هي «دولة» حكم ذاتي موسع تستطيع الدولة العبرية من خلال اقامتها توسيع الرقعة الاسرائيلية إلى أقصى مداها، مع ضمان أن هذا التوسع الجغرافي لن يجلب معه آثاراً ديمغرافية سلبية تؤثر مستقبلاً على يهودية اسرائيل. في هذا السياق، تعتبر السلطة الفلسطينية، من وجهة النظر الاسرائيلية، هيئة سياسية ـ قانونية منفصلة عن الدولة الاسرائيلية (مع أنها ستبقى مستوعبة ضمنها)، وأهميتها بالنسبة لاسرائيل تعود لكونها تتحمل المسؤولية القانونية عن الغالبية العظمى من الفلسطينيين الموجودين في الضفة والقطاع، بحيث لا يعود هؤلاء يشكلون أي خطر سياسي جراء تكاثرهم الديمغرافي على مستقبل اسرائيل. باختصار، يتمحور الهدف الاسرائيلي من وجود سلطة فلسطينية قائمة بذاتها حول القيام باجراء ترانسفير قانوني (بعد أن فشل مخطط الطرد الجماعي) للفلسطينيين الموجودين في الأرض الفلسطينية المحتلة. المهم بالنسبة للساسة الاسرائيليين حالياً هو كم من مساحة الأرض التي يجب أن تُمنح لهذه الهيئة المنفصلة عن اسرائيل قانونياً والمنضوية ضمنها فعلياً؟

ما هو المُستخلص من كل ذلك؟ إن هناك ما تخشاه اسرائيل من الوجود الفلسطيني. وهذا يعني ان الفلسطينيين يملكون مصدراً مهماً للقوة يجعلهم يملكون خياراً آخر غير الاستسلام لخطة شارون ولقيام «دولة» الكانتونات. فالسقف الفلسطيني الأعلى يجب أن لا يصبح بحكم الضرورة الفعلية مقتصراً على ما هو داخل الجدار. وعلينا تقع مسؤولية أن لا يصبح هذا الجدار حدوداً سياسة كما يريده له شارون.

نحن دائماً نملك خيارات، ولكن المهم في هذه المسألة أن لكل خيار ثمناً، وهناك خيارات أثمانها ضئيلة وخيارات أثمانها باهظة ومرتفعة. والسؤال يصبح: هل يمكننا تحمّل دفع ثمن خيار خارج المألوف والاعتيادي حتى لو كان ثمنه مرتفعاً ولكنه يحقق المصلحة الوطنية الفلسطينية؟ أعتقد بأن الواجب الوطني يحتم علينا ذلك.

على الجانب الفلسطيني أن يردّ على انذار شارون بانذار، إذ لا ينفع على الاطلاق استمرار مراوحتنا في مسألة العودة الى المفاوضات طالما ان اسرائيل تقوم بتثبيت وقائع على الأرض ستحيل موضوع المفاوضات الى فرض للاملاءات. والانذار الفلسطيني لاسرائيل يجب أن يكون علنياً وواضحاً لكي تسمعه أطراف

الدنيا بأكملها: «نحن الفلسطينيين قبلنا رسمياً التوصل الى تسوية سياسية وفقاً لمبدأ اقامة الدولتين ووقعنا اتفاق أوسلو على هذا الأساس. ومفهومنا لهذا المبدأ يقوم على أساس انهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود العام ١٩٦٧ (مع امكانية اجراء تعديلات حدودية طفيفة) وايجاد حل لقضية اللاجئين يستند الى اسس الشرعية الدولية. خضنا معكم مفاوضات استمرت لمدة عقد من الزمن اكتشفنا خلالها انها عدمية وان هدفكم منها أن تغشونا وتستخدموها وسيلة لفرض الوقائع على الأرض. خذوا فترة ستة أشهر كي تفكروا، وسنعطيكم خلالها هدنة، فإن أردتم هذا الحل المستند على اقامة دولتين فعليكم اثبات ذلك فعلياً عن طريق الوقف الكامل للاستيطان وبناء الجدار. أما إذا اكتشفنا (وعلى الأغلب ان هذا ما سيحصل) أنكم مستمرون في القيام بهذه الاجراءات الأحادية الجانب، فسنصل الى الاستنتاج الوحيد، وهو أنكم لا تريدون الحل القائم على مبدأ اقامة الدولتين. عندها سنضطر الى الرضوخ أمام خياركم الوحيد المتبقي، وهو السير باتجاه اقامة الدولة الواحدة. وعليه سنقوم بحل السلطة وتحميلكم المسؤولية الكاملة، قانونياً واخلاقياً ومعيشياً، على المواطنين الفلسطينيين. وإذا كنتم تخشون من أثر العامل الديمغرافي الفلسطيني على يهودية دولتكم فسوف نعطيكم من هذا العامل الكثير. الخيار خياركم، وعليكم أنتم الاختيار، فإما الفصل القائم على انهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود العام ١٩٦٧، وإما أن نصبح واياكم مواطنين في دولة واحدة. بالطبع نحن نعلم ان الوصول الى دولة لكل مواطنيها سيحتاج منا الى نضال وجهد ووقت كي نحوّل نظام الابرتهايد القائم حالياً الى دولة ثنائية القومية، ثم ننتقل بهذه الدولة الى احترامها لحقوق مواطنيها كافة، ولكن علينا ان نجتهد ونقوم بهذا النضال، وهو نضال ليس بالضرورة ان يكون عنيفاً ليكون فعالاً.

تخشى اسرائيل من الآثار السياسية للعامل الديمغرافي الفلسطيني، وهي تُقدّم الخطط من يمينها ويسارها لتدراك هذا الخطر الفتاك، فلماذا يجب علينا أن نستمر باعطائها التطمينات والضمانات بأننا لن نشكل خطراً عليها. بالعكس تماماً، علينا وبأعلى الصوت أن نقول لاسرائيل بأننا سنوظف هذا العامل ضدها وسنكون خطراً عليها، وعليها هي الاختيار، فإما أن تقوم الدولة الفلسطينية وفق الشروط الفلسطينية، واما عليهم التسليم بأغلبيتنا المستقبلية. لن يفيد مع الاسرائيليين خطط مثل جنيف وخطة الهدف، بل ما يفيد هو أن يعرفوا بأننا نعرف ما يقلقهم واننا على استعداد تام لاستخدام هذا الذي يقلقهم.

هذا خيار يجب علينا فلسطينياً أن نتدارسه بكل جدية. ويجب أن لا تخيفنا المسألة المتضمنة فيه والمتعلقة بحل السلطة. فالسلطة وسيلة لانهاء الاحتلال وقيام الدولة وفق الشروط المعبّر عنها بالموقف الرسمي الفلسطيني، والسلطة ليست بحد ذاتها غاية ومنتهى تجسيد الحقوق الوطنية الشرعية الفلسطينية. وانا على الاعتقاد بأن استخدام خيار الدولة الواحدة هو السبيل الوحيد لتحقيق اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود العام ١٩٦٧.

يجب أن لا نتلكأ، وان تكون لدينا الحصافة السياسية وبعد النظر لمعرفة أفضل السبل لدرء مخاطر حشرنا في ما يسمى بـ «الدولة المؤقتة» التي تمثل بالنسبة لشارون الوضعية النهائية لتفكيك وانهاء القضية الفلسطينية.

الورقة الثانية: «مأزق السلطة وأثره على القضية الفلسطينية»

إياد البرغوثي: استاذ علم الاجتماع في جامعة النجاح الوطنية

الحديث عن الدولة اي دولة، ليس سهلا لا من الناحية الاكاديمية ولا من الناحية السياسية. وعندما يكون الحديث عن السلطة الفلسطينية، ولظروف تلك السلطة، ولما يحيط بها من خارجها، او لما يجري من تفاعلات داخلها، فإن صعوبة الامر تتضاعف. اظن انكم تدركون معي حساسية الموضوع، وفي نفس الوقت اهميته.

لكن الذي قد يغفر لنا الحديث في الموضوع – موضوع السلطة، بل يجعل ذلك الحديث ليس فقط مشروعا بل واجبا، هو ان يتم في اطار البحث الصادق عن المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، وليس من منطلق العداء للسلطة، ولا لشخوصها ولا نكرانا لإنجازاتها على بعض الصعد.

كما ان ذلك يتم في اطار النظام السياسي الفلسطيني نفسه، ومن خلال تقييم موضوعي لأجزائه، بعيدا عن المفاضلة مع اية جهة خارجية، سواء أكانت تلك الجهة نظاما عربيا أم الاحتلال الاسرائيلي، فلا يمكن ان نفاضل بين السلطة والاحتلال ولا يمكن ان نقارن بين شخصيات السلطة الفلسطينية – مهما كان رأينا بهذه الشخصيات – وبين قيادة الدولة الاسرائيلية.

ظروف وجود السلطة

انبثقت السلطة الفلسطينية عن اتفاق اوسلو، ذلك الاتفاق الذي حدث في ظل تطورات دراماتيكية على الساحتين العالمية والعربية، حيث كان الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية قد انهار، وعربيا انقسم العالم العربي على ضوء احتلال العراق للكويت وطرد العراق منها بواسطة قوات التحالف التي كانت قوات عربية جزءا منها، ودخلت حركات التحرر في العالم في ازمات حادة بما في ذلك حركة التحرر الوطنية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير.

اذاً فالسلطة الفلسطينية وليدة وضع مأزوم عالميا وعربيا وفلسطينيا، ومن الصعب تخيل ان وضعا كهذا يمكن ان ينتج وليدا معافا. واذا اردنا الدقة اكثر فالسلطة كانت نتيجة اتفاق للقوى الفاعلة في العالم، في ذلك الظرف التاريخي، للقيام بمهمة تمهيد الطريق للمصالحة التي تم الاتفاق على ايجادها بين الفلسطينيين والاسرائيليين. وبهذا المعنى فهي طارئة (دخيلة) على النظام السياسي الفلسطيني الذي مثّل بالأساس بمنظمة التحرير طيلة السنوات السابقة. لقد جاءت السلطة للنظام السياسي الفلسطيني الذي تبناها ولم تكن وليدة طبيعية لهذا النظام.

هذا الحديث حول شكل نشأة السلطة الفلسطينية ليس للدلالة على شرعيتها او عدمها، فهذا لا يهم كثيرا في الحالة الفلسطينية، بل للدلالة على الاشكال المختلفة التي تم فهم السلطة فيها من قبل الاطراف الفاعلة في الصراع العربي الاسرائيلي، كذلك لتبيان ان مطالبة السلطة الفلسطينية بتحرير فلسطين ومقاومة الاحتلال فيها الكثير من التجني على السلطة، وفيها عدم فهم لطبيعتها ومهمتها، فهي والمقاومة مسألتان مختلفتان كليا irrelevant.

عالميا فهمت السلطة الفلسطينية على انها الجسم الذي انشئ بإرادة دولية، ضمن المعادلة الدولية التي نشأت بعد انهيار النظامين العالمي والعربي بعد انتهاء الحرب الباردة، ومهمة هذا الجسم هي «التعاون» مع الاسرائيليين، او «التحاور» او التفاهم – وكل هذه المترادفات من اجل انهاء الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي، ولكنها ابدا لا تصل ويجب ان لا تصل الى حد العداء لاسرائيل او مقاومتها. من هنا كانت كل المبادرات الدولية التي نشأت بعد اوسلو تطلب من السلطة القيام بواجبها في ما سمي بمحاربة الارهاب.

علي الجرباوي: اهمية جدولة الخيارات

اسرائيليا فهمت السلطة على انها جسم يمثل الفلسطينيين من اجل انهاء القضية الفلسطينية، ومن اجل ادارة العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية التي يجب ان لا تفهم بأي شكل من الاشكال على انها متكافئة. بمعنى انها الجسم الذي يدير (وليس بضرورة يمثل) مصالح الفلسطينيين (وليس بالضرورة المصالح الفلسطينية) لدى اسرائيل، واحيانا لدى الدوائر العالمية. اسرائيل فهمت السلطة على ان لها كل الصلاحية عندما يتعلق الامر بتنافس مع منظمة التحرير، لكنها ليست كذلك عندما يتعلق الامر بتعامل مع الاسرائيليين ومع العالم.

تبعا لذلك الفهم الاسرائيلي للسلطة الفلسطينية، شعرت اسرائيل ان من حقها التدخل في شؤون هذه السلطة بكامل تفاصيلها، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالواجبات الامنية الملقاة على عاتقها، أم في شكل النظام السياسي الذي تعتبر السلطة جزءا منه، أم في طبيعة العلاقات بين المؤسسات المختلفة لهذا النظام. لذلك لم تجد اسرائيل حرجا لا في المطالبة باستحداث منصب رئيس الوزراء، ولا في كيفية التعامل مع الوزارات الفلسطينية المختلفة، ولا في حصار الرئيس عرفات وغير ذلك.

انطلاقا من ذلك، اعتبرت اسرائيل السلطة الفلسطينية جزءا من علاقاتها العامة دوليا، واستخدمت اطراف النظام السياسي الاسرائيلي تلك السلطة، كأداة من ادوات صراعها السياسي مع منافسها المحلي الاسرائيلي. فالحكومة الاسرائيلية تستخدم اجتماعها او عدم اجتماعها مع افراد السلطة الفلسطينية للإيهام بأن العملية السياسية جارية، وكذلك تستخدم المعارضة الاسرائيلية السلطة الفلسطينية او اطرافها كورقة من اجل استنهاض قواها في الشارع الاسرائيلي مثلما حدث في وثيقة جنيف.

أما فلسطينيا فقد فُهمت السلطة على انها الجسم السياسي الذي يمثل الفلسطينيين في تحقيق مصالحهم الوطنية، والذي سيقودهم الى الاستقلال واقامة الدولة الفلسطينية على الارض الفلسطينية. ومن اجل ذلك حرصت السلطة على اخذ شهادة ميلاد فلسطينية وذلك بإجرائها للانتخابات الرئاسية والتشريعية. لكنها كانت تدرك انها ومن اجل البناء لا بد من التعامل، وإن بشيء من الحذر مع الفهمين الاسرائيلي والعالمي لطبيعتها. ان التناقض بين فهم السلطة لنفسها فلسطينيا، وبين فهمها لفهم الاسرائيليين والعالم لها، اوجد هذه الازدواجية في سلوكها مع العالم ومع الاسرائيليين ومع شعبها، وهو مصدر الكثير من العقبات التي حدثت خلال المسيرة الفلسطينية – الاسرائيلية منذ اوسلو وحتى الآن. هذا الفهم المزدوج (او اكثر) للسلطة، يمكننا من تفسير التناقض النسبي في خطابها السياسي، والتناقض المطلق بين خطابها وسلوكها فيما يتعلق بالعملية السياسية مع الاسرائيليين. فهي – اي السلطة الفلسطينية – تريد ان تمثل المصالح العليا للفلسطينيين، لكنها تدرك ان جوهر وجودها مرتبط باستمرار العملية السياسية، حتى لو كانت تلك العملية شكلية وطحنا في الهواء. هذا ما يفسر حديث بعض رموز السلطة عن «موت خارطة الطريق» مثلا، وإحيائها بعد دقائق. وهذا ما يفسر القبول السريع والتلقائي والمطلق للسلطة بأية مبادرة تصدر مهما كان شكلها، سواء المبادرة السعودية، او تنت او زيني او كلينتون، او خارطة الطريق، ان هذا القبول ليس تكتيكيا كما يقول البعض لإحراج اسرائيل وإن كان يخدم كذلك احيانا، لكنه انسجام مع جوهر نشأة السلطة وجوهر وجودها، فالسلطة هي الجسم الذي وجد ليفاوض الاسرائيليين، واذا ما توقفت تلك المفاوضات يسقط الغرض الاساس الذي وجدت من اجله. ان استمرار السلطة بقبول المبادرات والمفاوضات والحفاظ على العملية السياسية واستعداد رموزها الدائم للقاء المسؤولين الاسرائيليين هو في جوهره حفاظ منها على ذاتها في المقام الاول. كم هي المعارضة الفلسطينية ساذجة عندما تناشد السلطة وقف المفاوضات مع الاسرائيليين، او وقف التنسيق الامني معها. انها لا تدري انها بذلك انما تدعوها لإلغاء نفسها، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على ان المعارضة لا تفهم تماما كنه السلطة وطبيعتها. ان من يضغط لوقف المفاوضات، ووقف التنسيق هو الطرف الاسرائيلي، اما الطرف الفلسطيني فليس في وضع البتة ليفعل ذلك.

أزمة السلطة

يبدو ان اشكالات الحكومات الفلسطينية الاخيرة، اضافة الى ما ترتب على اعادة احتلال الضفة الغربية، وحرمان السلطة من شكلياتها قد اظهرت ما تعانيه

السلطة الفلسطينية بوضوح. لقد تمثلت ازمتها ليس فقط في احتلال الجيش الاسرائيلي لمناطقها، وحرمانها من مظاهر السيادة التي كانت تحرص على ايجادها لحد المبالغة الواضحة، ولا في التقارير التي تحدثت عن الفساد في بعض اوساطها، بل في كونها لا تستطيع الاستمرار في العملية التي جاءت اساسا من اجلها كما اسلفنا، وهي انجاز الحل السياسي مع الاسرائيليين، او الابقاء على محاولة الحل السياسي حية. فأزمة السلطة اذاً ازمة بنيوية تكمن في الاساس الذي انشئت على اساسه وفي الهدف الذي انشئت من اجله. ان ذلك ينعكس على «وحدانية» خياراتها فليس لها الا التفاوض، واذا فشلت المفاوضات فالحل هو المزيد من المفاوضات. وهدف المفاوضات الاساسي تحول من طريق للتفاهم مع الاسرائيليين ومحاولة التوصل الى حلول ما لإقناع السلطة نفسها بأن الامور ما زالت تسير، وتصدر ذلك لشعبها على شكل «امل في نهاية النفق».

عندما تتوقف المفاوضات الرسمية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي يجري فتح مفاوضات غير رسمية، وعندما لم يكن بالامكان اجراء اللقاء بين شارون وأبو علاء تجري لقاءات بديلة بين سري نسيبة وبيلين على سبيل المثال لا الحصر. وعندما تنهدم الثقة بين الجانبين فالحل هو اجراء المفاوضات لإعادة بناء الثقة.

ان وحدانية الخيار أمام السلطة هو مأزقها الفاحش، والذي يجعل الامر اكثر تعقيدا هو ان وحدانية الخيار ليس خيارا راديا تولد عن قناعة بل يكمن في جوهر السلطة وماهيتها وطريقة تشكيلها. ان العملية السياسية الجارية الآن بين الفلسطينيين والاسرائيليين هي محاولة او تجربة لإيجاد حل للصراع بطريقة ما، لكن مأزق السلطة حول التجربة فلسطينيا الى نظرية، وجعلها تجربة غير قابلة للفشل رغم انها بالتعريف يجب ان تترك حيزا لإمكانية الفشل. وجعل ضرورة تسويقها للشعب مسألة لا غنى عنها. ان الدفاع عن هذه التجربة النظرية فلسطينيا يتطلب انجازات على الارض. وحيث ان هذه الانجازات غير موجودة وغير متوقعة في ظل حكومة شارون فإن السلطة تلجأ الى تبرير رسالتها بطرق ثلاث.

الاولى: التركيز على مظاهر السيادة المفقودة عمليا، سواء بالعمليات الاستعراضية التي كانت سائدة قبل اعادة مظاهر الاحتلال الاسرائيلي خلال الانتفاضة، ومحاولة اثبات السلطة انها طرف موازٍ للحكومة الاسرائيلية كما افترضت في بداية العملية السياسية، وإلا بماذا نفسر محاولات السلطة المتكررة لوقف اطلاق النار مع الاسرائيليين رغم انها ليست طرفا في اطلاق النار.

الثانية تحقيق انجازات بأي شكل من الاشكال، وحيث ان هذا متعذر في الظروف الفلسطينية الحالية، فإن عدم تقديم التنازلات يرتقي الى درجة تحقيق الانجازات، لذلك «احتفل» الفلسطينيون بعد عودة الوفد الفلسطيني من كامب ديفيد لأن وفدهم لم يتنازل.

الثالثة: الحرص على شكلانية المؤسسة السياسية، بتركيبتها، وحركتها، وطقوسها. فمن تشكيل الحكومات المختلفة، الى حلف اليمين الى نيل ثقة المجلس التشريعي، الى المشاورات مع الحركات السياسية من اجل تشكيل الحكومات... كل هذه الامور تخلق جوا تؤكد السلطة وجودها من خلاله.

بعد كل ما قيل في مأزق السلطة بنيويا يأتي التصرف الاسرائيلي الشاروني حياله ليعمق تلك الازمة ويكشفها، وذلك لكون اسرائيل نفسها بحاجة الى جهة فلسطينية لتصدير ازمتها اليها. ان بعض الاوساط الاسرائيلية اليمينية تربط بين السلطة الفلسطينية، وبين الكيانية الفلسطينية، وتعتقد انها اذا ما قامت بالقضاء على السلطة فإنها بذلك تقوم بالقضاء على الكيانية الفلسطينية: المهم هنا ان لا تُربط هذه الكيانية بالسلطة فلسطينيا وعربيا، فأشكال هذه الكيانية تتجسد بالعديد من المؤسسات يفترض ان تكون السلطة آخرها. ان اكثر النتائج سلبية فيما لو انتهت السلطة نتيجة الضغط الاسرائيلي، او لاضمحلالها في حال عدم قدرتها على الاستمرار في الظروف الحالية تحدث اذا ما تم ربط الكيانية الفلسطينية بالسلطة بصورة مبالغ فيها، فلسطينيا وعربيا في الدرجة الاولى.

وعلى افتراض ان هذا هو الهدف الحقيقي للسلطة – مع ان قبولها بالمشاريع المطروحة وآخرها وثيقة جنيف لا تشير الى ذلك – فإن هذا الهدف – الدولة – عليه الكثير من الملاحظات.

الملاحظة الاولى: ان الدولة المستقلة باتت هدفا يكاد يكون مستحيلا نتيجة عمليات الاستيطان ومصادرة الاراضي وبناء الجدار وتحطيم اية امكانية لإيجاد تواصل جغرافي بين اجزاء هذه الدولة.

الثانية: ان اية نظرة عامة الى الفئات المختلفة المشكلة للشعب الفلسطيني في داخل فلسطين، ونتيجة لمدى التداخل الذي تم خلال عشرات السنين، فإن الاستقلال «الانفصال الكلي عن الاسرائيليين» ليس في مصلحة كثير من النخب الفلسطينية والكومبرادورية المرتبطة بالاقتصاد الاسرائيلي او «العبر» اسرائيلي، ولا هو كذلك في مصلحة كثير من الفئات الفلسطينية العاملة التي ارتبطت بالعمل في سوق العمل الاسرائيلي. اعتقد ان دراسة جادة وصريحة لهذه المسألة ستضعنا أمام نتيجة تبدو للبعض في غاية الغرابة وهي ان الفلسطينيين وبنسبة كبيرة حائرون بين ضرورة الاستقلال وضرورة الابقاء على الصلات التي تكونت مع الاسرائيليين عبر سنوات طويلة وبطرق مختلفة.

من المعروف ان الاستقلال الحقيقي يتطلب رأسمالية وطنية محلية لها مصلحة في الاستقلال، لكن تلاشي هذه الرأسمالية شبه الكلي في فلسطين، وتحولها الى كومبرادور او هروبها للخارج، وانقسام الطبقة العاملة فيما يتعلق بالمصلحة المباشرة بين الراغب في العلاقة باسرائيل والرافض لذلك، واتخاذ كثير من المثقفين طابعا كومبرادوريا مع الخارج او طابعا ارتزاقيا مع الداخل – كل ذلك يطرح أمامنا سؤالا يملك كامل المشروعية.. وهو من الذي يريد الدولة المستقلة في الضفة والقطاع حقا؟

الثالثة: ان الدولة الفلسطينية حتى المستقلة بالشكل المطروح. سوف تسقط الكثير من حقوق الفلسطينيين، وسوف تكرس اسرائيل دولة يهودية صهيونية عنصرية الى الابد، وهذا ما جعل السياسيين الاسرائيليين الاكثر حكمة يؤيدونها مؤخرا. لقد قال شمعون بيريس في ذكرى قتل رابين «ان اليمين الاسرائيلي ادرك متأخرا وجوب قيام دولة فلسطينية». هذا اضافة الى ان الحفاظ على وجود الدولة الاسرائيلية بهذا الشكل يكرس فصلا ابديا بين اليهود من اصل عربي وامتدادهم الثقافي والحضاري العربي وهذا احد اهم الاهداف الصهيونية برأي كتاب اسرائيليين مثل يهودا شنهاڤ.

اسرائيليا: تطمح اسرائيل من السلطة تخليصها من التبعات البيروقراطية والاخلاقية والامنية التي ترتبت على احتلالها للضفة والقطاع، وتطمح في ان تقوم السلطة بإنهاء القضية الفلسطينية بالشكل المطلوب اسرائيليا. هنالك مؤخرا عدة تصريحات لقادة اسرائيليين سابقين وحاليين حول تخوف اسرائيل من عواقب انهيار السلطة الفلسطينية (الايام ١١/١٢).

جانب من الحضور.

سيناريوهات ما بعد السلطة!

مهمة جدا الكيفية التي سيتم فيها تفاعل النظام السياسي مع السلطة اذا ما كانت القناعة حول مبررات وجودها سلبية. ان الحيلولة دون اعتبار السلطة جزءا من النظام السياسي سوف يريح ذلك النظام من اية تبعات لأي اتفاق مع اسرائيل نتيجة ضغط على السلطة ورموزها. ان اخطر السيناريوهات على الشعب الفلسطيني هو انتهاء السلطة نتيجة الضغط عليها عسكريا وسياسيا واقتصاديا، بمعنى اضمحلالها حيث سينعكس ذلك بصورة كارثية على القضية الوطنية الفلسطينية. ان انهيار السلطة ذاتيا قد يعني انهيارا للكيانية الفلسطينية التي نمت منذ الخمسينيات، لكن سيناريوهات انهيارها او اخراجها خارج النظام السياسي بطلب من ذلك النظام نفسه سيكون دليل قوة. واذا كان النظام السياسي الفلسطيني يرى ان ليس من مهماته حل السلطة او اخراجها خارجه، فإن على السلطة نفسها الطلب من الجسم الدولي الذي انشأها في اوسلو ان يوفر ادوات نجاحها في تحقيق المهمة التي انشئت من اجلها وإلا ان تعيد تلك المهمة لذلك الجسم. باعتقادي ان السلطة فوتت فرصة انتهاء الفترة المقررة للمجلس التشريعي والرئيس دون الضغط على قوى اوسلو الدولية وخاصة الولايات المتحدة من اجل إما الانتخابات وأخذ مزيد من الشرعية الوطنية وتحصيل مزيد من التفويض الدولي والتسهيلات لحل المشكلة، او كان يجب عليها ان تحيل المشكلة لتلك القوى الدولية، لتضعها واسرائيل أمام مسؤولياتها تجاه عملية السلام.

ان إقدام النظام الفلسطيني على اعفاء السلطة من مهماتها لهو دليل على قوة ذلك النظام بعكس ان تقوم هي بحل نفسها، واذا تعذر ذلك فإن كف السلطة يدها لنظام اوسلو الدولي سيعيد الكرة الى الملعب الاسرائيلي العالمي لتتحمل هذه القوى مسؤوليتها تجاه قضية هي من اكثر القضايا تعقيدا في العالم، وأكثرها تسببا في عدم الاستقرار العالمي.

دراسات اعلامية

صدر حديثاً، عن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، كتاب دراسات اعلامية من اعداد وتحرير د. سميح شبيب.

يتضمن هذا الكتاب عدداً من الدراسات الإعلامية التي سبق لطلبة جامعة بيرزيت، دائرة الاعلام، ان تقدموا بها كمتطلب من متطلبات التخرج.

يهدف هذا الكتاب الى تقديم نماذج من الدراسات الإعلامية، تعميقاً لما تتضمنه من جهد واستخلاصات، ولتعزيز ذلك مستقبلاً، ونشر دراسات اعلامية مختارة من الجامعات الفلسطينية.

الأبحاث الواردة للطلبة: أحمد برقاوي، أيهم أبو غوش، بدار سالم، راجا قراقرة، رواد عواد، سامر الرمحي، سوسن طه، عبد الرحيم عبد الله، عوض دعيبس، فاتن علوان، فادي عزام، محمد الحميدي، محمد الشوبكي، محمد سليمان عبد، ومهند البديري. ويقع الكتاب في ٢٦٢ صفحة من القطع المتوسط.

القضايا المفصلية والظروف الراهنة سر أهميته

المؤتمر التاسع لمؤسسة «مواطن» .. المشاركون والحضور رأوا فيه «تعبيراً حراً»!

كتب يوسف الشايب:

وجد العديد من المشاركين في فعاليات المؤتمر التاسع لمؤسسة «مواطن»، سواء من خلال الأوراق المقدمة أو المداخلات، أن المؤتمر فرصة حقيقية للتعبير عن الرأي بحرية، وأنه يطرح قضايا تهم كل فلسطيني بجرأة كفيلة بإيجاد الحلول للكثير من المآزق التي يعيشها الفلسطينيون، خصوصاً في الحقل السياسي، إلا أنهم كانوا يفضلون مشاركة أناس قادرين على التعبير عن وجهات نظر مختلفة.

ويقول د. زياد أبو عمرو، عضو المجلس التشريعي، ووزير الثقافة السابق: أعتقد أنه في ظل الظروف الصعبة والمعقدة القائمة، يمكننا القول أن مؤتمر «مواطن» السنوي التاسع كان ناجحاً بجميع المقاييس .. صحيح أن وجود مشاركات أكبر من قبل أطراف ممثلة أو أكثر تمثيلاً كان سيثري النقاش، لكن القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على الحركة حالت بالضرورة دون ذلك .. المهم في المؤتمر أنه ساهم في تنشيط الحياة الأكاديمية في وقت تتعطل فيه معظم مفاصل هذه الحياة، كما ساهم في تنشيط الجدل السياسي والفكري، باثارته لقضايا حيوية، تم مراجعة بعضها ومناقشة وتحليل البعض الآخر.

ويضيف أبو عمرو: نجح المؤتمر في بلورة آراء وبدائل في موضوعات ذات أهمية، أمام الساسة وصناع القرار، كمراجعة وتقييم اتفاقيات «اوسلو»، ومناقشة التحولات الجارية في البناء السياسي الفلسطيني، وغيرها من القضايا التي أثيرت بشكل جدي وعملي وممنهج .. ما طرح في المؤتمر من شأنه أن يطرح أمام صناع القرار عدة بدائل للتعامل مع القضايا السياسية المفصلية الراهنة، ان كان صناع القرار يهتمون بما يطرح في مثل هذه المؤتمرات.

قضايا لها وزنها

ويقول الكاتب والصحافي، سميح شبيب: عودتنا «مواطن» على عقد مؤتمرات سنوية يتم خلالها مناقشة الوضع السياسي، استناداً على ما جرى خلال عام، واستشرافاً للأعوام القادمة، فاذا ما راجعنا العناوين الرئيسية للمؤتمرات السابقة، لوجدنا أن ثمة معالجات جدية، بعضها استشراف آفاق الأزمة قبل وقوعها، وطرح حلولاً، وان كانت نظرية، كان لها فضل تحليل الواقع والتنبؤ بسيناريوهات المستقبل.

ويضيف شبيب: هذا المؤتمر يتحدث عن تفتت الحالة السياسية الفلسطينية، ولعل أهم جلساته ما يتعلق بأزمة «فتح»، التي هي بشكل أو بآخر الحزب الحاكم في السلطة، فقد تناولت الأوراق المقدمة طبيعة الحركة التنظيمية وأزمتها العميقة، وما يكتنفا من أزمات تتعلق بالفساد والافساد وادارة الشؤون على نحو جعل الحركة «مفتتة»، كما حاول المؤتمر استشراف حالة «حماس»، كحركة أساسية في الحالة الفلسطينية عبر مداخلات عن امكانية تحولها الى حزب سياسي.

ويقول شبيب: أهمية مثل هذه المؤتمرات تكمن في أنها تثير قضايا لها وزنها في الساحة الفلسطينية .. إن إثارة مثل هكذا مواضيع، وعلى نحو متنوع يتيح للآراء المختلفة أن تطرح نفسها أمام الجميع، ما من شأنه أن يعزز مبدأ المساءلة والشفافية داخل المجتمع، ويجعل من الجميع أناساً معنيين بالشأن السياسي، بمعنى توسيع دائرة انخراط الفئات والشرائح الاجتماعية في العمل السياسي .. نحن في مساحة تحتاج الى اثارات وانارات كثيرة ومعمقة تطال كافة القضايا التي نعيشها او التي نتطلع اليها مستقبلاً، ومن خلال ذلك يمكن تنمية لوعي والفكر السياسي، وبالتالي تعزيز النشاط الديموقراطي.

ويضيف شبيب: ما لفت نظري في هذا المؤتمر هو تناقص عدد الحضور عن المؤتمرات السابقة، ولا أدري ما سبب ذلك .. يبدو أن هناك نوعاً من الاستنكاف على الذات بدأ يطفو على السطح فلسطينياً، بسبب كثرة عدد الندوات والمؤتمرات والمحاضرات وورشات العمل التي تعقد في رام الله والبيرة وغيرهما من المدن الفلسطينية، لكن الملفت أيضاً أن الحضور كان نوعياً، بحيث شمل شخصيات سياسية وأكاديمية وإعلامية مرموقة، ما أعطى المداخلات في مجملها طابعها الثري والعميق.

ويقول الكاتب والصحافي زكريا محمد: الشيء الوحيد الذي توصلت إليه أن لا فكرة مركزية توحد المشاركين في المؤتمر .. هناك نوع من الضياع ربما يكون انعكاساً لما نعيشه على الساحة الفلسطينية .. المؤتمر كان تعبيراً عن حالة التيه التي نعانيها، هناك أفكار مطروحة في غاية الأهمية، لكن التعامل معها لا يكون بهذه البساطة التي تناولتها فيها مجمل الأوراق المقدمة في المؤتمر.

وجوه مكررة

وتقول هديل قزاز، مديرة البرامج في مؤسسة «هنرخ بل»: من المهم عقد مثل هذه المؤتمرات، خصوصاً أن مؤسسة «مواطن» مؤسسة بحثية مهمة، وبالتالي لابد ان تعرض نتائج جهودها في مثل هذه المؤتمرات .. الجميل في موتمرات «مواطن» أنها تفسح المجال للجميع، بمعنى أنه في طبيعته ليس نخبوياً، لكن الملاحظ أنه لم يكن ثمة أي تنسيق بين المنظمين ومعدي الأوراق، وبين معدي الأوراق أنفسهم، فظهر بعض التكرار في أوراق كان يفترض أنها مختلفة .. ليس ثمة أي بناء تراكمي للأوراق المقدمة في المؤتمر.

وتضيف قزاز: الطيف السياسي المشارك في المؤتمر متجانس نوعاً ما، ولا يعكس تعددية حقيقية، ما أفضى إلى محدودية الجدل السياسي والفكري بين الحاضرين، كما أن الأشخاص هم أنفسهم الذين يشاركون في غيره من المؤتمرات .. يجب إتاحة المجال نحو وجوه مختلفة، ويا حبذا أمام الجيل الشاب ليقدم آرائه في هكذا قضايا حساسة.. كما أن المؤتمر لا يخرج عن اطار توصيف الحالة، دون أن يخرج بأية حلول عملية، فاستراتيجية العجز التي نتحدث عنها، نكرسها من خلال التعامل مع القضايا بهذه الطريقة.

وتبرر قزاز: ربما يكون الحصار المفروض على المدن والقرى الفلسطينية، قصر الحضور والمشاركين في الغالب على سكان مدينتي رام الله والبيرة .. أنا أرى أن على «مواطن» التفكير في عقد مؤتمرها السنوي المقبل خارج رام الله، اي في مدينة فلسطينية أخرى، من باب اتاحة الفرصة أمام وجوه جديدة من مقدمي الأوراق والحاضرين للتعبير عن آرائهم، التي قد يكون فيها شيئاً مختلفاً عما يقال في مؤتمرات «مواطن» عادة.

غياب نسوي

وتقول دلال سلامة، عضو المجلس التشريعي: اي مجتمع واي نظام سياسي بحاجة الى حالة من التفاعل ما بين الآراء التي تخص المواطنين وتخرج عنهم وعن الباحثين والاكاديميين والمتخصصين، اضافة الى الآراء الواردة عن الاحزاب والفصائل والقوى السياسية، ما من شأنه أن يضع الجدل حول هذه القضايا الجوهرية والهامة في حيز مرئي، وتخرجه الى دائرة الضوء.

وتضيف سلامة: لا يعقل ان نقول ان المجتمع الفلسطيني بأكمله مؤطر ضمن قوى واحزاب سياسية .. هناك فعاليات أخرى، كمؤسسات المجتمع المدني، دخلت حيز العمل السياسي، وهي تحمل بالضرورة آراء مهمة .. صحيح انها احياناً لا تتوافق مع الاتجاهات السياسية السائدة، لكنها في نطاق اختلافها مع ما هو قائم قد تخلق حالة من الجدل من شأنه أن تصوب الخلل الحاصل في النظام القائم.

وترى سلامة أن «المؤتمر حاول أن يخلق نوعاً من الملامسة للقضايا السياسية الهامة بقصد الوصول الى حلول لها، وهذا جيد، لكن كان من الضروري ان يمتد مستوى المشاركة أفقياً بشكل أوسع .. معظم القضايا كان من المهم الحديث عنها، لكن بعض القضايا كانت بحاجة الى انضاج أكثر .. وهنا أحب أن أشير انني لا أوافق على جميع ما طرح في المؤتمر، لكني أؤمن بأهمية الحديث في مثل هذه القضايا».

وتلفت سلامة الى ضعف المشاركة النسوية في المؤتمر، فاذا ما استثنينا رئاسة الجلسات، كانت هي الوحيدة التي تقدمت بورقة عمل .. تقول سلامة: مع ان هذه المؤتمرات تحدثت في قضايا غاية في الاهمية، الا انها لم تعكس في ممارستها وسلوكها حالة من التغيير في الاتجاهات التي تنتقدها، وتبدى ذلك من خلال ضعف المشاركة النسوي في المؤتمر، فكان لابد من العمل على زيادة فعالية الحضور النسوي في المؤتمر .. صحيح ان بعض المواضيع تحدد طبيعة المشاركين، لكن جزءاً كبيراً من المواضيع محور المؤتمر كان من الممكن زيادة التواجد النسائي في مناقشتها، من خلال الاوراق المقدمة.

وتشير سلامة الى أزمة في المشاركة، وتقول: ربما تكون هناك أطياف واتجاهات سياسية غير معنية بطرق موضوع ما في لحظة بعينها، لكن هذا لا يعني التراجع عن طرق مثل هذه القضايا اذا ما آن أوانها .. ثمة أزمة واضحة في المشاركة في مثل هذه المؤتمرات، رغم توجيه دعوات علنية بشكل ملفت، ما يجعل من الضرورة ان يلتفت القائمون على مثل هذه المؤتمرات الى وسائل اخرى لتفعيل الحضور، خاصة الحضور الرسمي، مثل الدعوات المباشرة، التي عادة ما يتعامل معها المسؤولون كشرط استباقي للحضور.

أهمية خاصة

ويرى الكاتب والصحافي خليل شاهين أن أهمية مثل هذه المؤتمرات تكمن في أنها «تناقش قضايا مفصلية يمر بها الشعب والنظام السياسي الفلسطينيين»، ويقول: هناك أهمية خاصة للمؤتمرات السنوية التي تنظمها مؤسسة «مواطن»، لا سيما أنها تتناول أكثر القضايا الراهنة حساسية وأهمية في الوضع الفلسطيني، وتحاول من خلال العناوين المطروحة للنقاش تقديم اجابات حول معضلات النظام السياسي الفلسطيني، في حين يكتسب المؤتمر التاسع أهميته من الوضع الفلسطيني العام، سواء من خلال تزايد حدة الهجمة الشرسة للاحتلال الاسرائيلي ام من خلال الضعف الواضح في بنية واداء النظام السياسي الفلسطيني.

ويضيف شاهين: العناوين التي تناولها المؤتمر مهمة بغض النظر عن تباين مستوى الأوراق المقدمة، لكن كان لابد من التوجه القصدي الى عدد من السياسيين والأكاديميين والباحثين، الذين كان حضورهم سياسهم بالضرورة في اغناء النقاش .. من ناحية اخرى كان لابد من وجود من يعبروا عن وجهات نظر مختلفة، لا سيما فيما يتعلق بتقييم اتفاقيات أوسلو .. كان لابد من وجود أوراق عمل تعبر عن وجهة نظر المناصرين للاتفاقيات والمدافعين عنها، والذين يرون فيها أساساً صالحاً لاستمرار العمل السياسي الفلسطيني، من أجل خلق نوع من التوازن بين وجهات النظر المختلفة، وبالتالي خلق حالة أعمق من النقاش.

ويرى شاهين في الاطار ذاته ان «الجلسة الاخيرة طغى عليها وجهة النظر المؤيدة نسبياً لحل السلطة، دون وجود وجهة نظر أخرى تدافع عن أهمية وجود السلطة، وربما غياب بعض الأشخاص كقدورة فارس في الجلسة هذه، ومن قبله أحمد غنيم في الجلسة الثالثة ساهم في اضعاف مستوى النقاش، وخلق حالة من عدم التوازن».

ويشار إلى أن د. جورج جقمان، المدير العام لمؤسسة «مواطن»، كان قد أشار في المؤتمر إلى أن أحداً من «حماس» لم يحضر، «لأسباب أمنية»، و«أسباب أخرى تتعلق بالحصار والطرق الصعبة»، في حين كان أحمد غنيم، عضو اللجنة الحركية العليا لحركة «فتح»، اعتذر عن تقديم ورقته التي كان من المفترض عرضها عن الآفاق المستقبلية للحركة، وهو ما حدث مع وزير الدولة قدورة فارس.

ولعل ما ورد في نقاشات المؤتمر، ما يؤكد ما ذهبت اليه الآراء القائلة، بضرورة تناول القضايا المركزية بشفافية عالية، ذلك أن الأمور وصلت الى درجة باتت تستدعي تسمية الأمور بمسمياتها؛ الأمر الذي تلمسه الحضور، وتحدثت عنه مداخلات جادة ومسؤولة، تناول خلالها المناقشون مراجعات للسنوات العشر الخوالي، وأدلوا بآراء مهمة ودقيقة، حول مستقبلة حركة «فتح» وواقع ومستقبل السلطة الوطنية.

منشورات مواطن

سلسلة مبادئ الديمقراطية

اعداد: نبيل الصالح، اشراف علمي: عزمي بشارة، اشراف تربوي: ماهر حشوة، رسومات: خليل ابو عرفة
الثقافة السياسية، ١٩٩٧
العمل النقابي، ١٩٩٧
الاعلام والديمقراطية، ١٩٩٧
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته، ١٩٩٦
حرية التعبير، ١٩٩٦
عملية التشريع، ١٩٩٦
المحاسبة والمساءلة، ١٩٩٦
الحريات المدنية، ١٩٩٦
التعددية والتسامح، ١٩٩٦
سيادة القانون، ١٩٩٥
فصل السلطات، ١٩٩٥
ما هي المواطنة، ١٩٩٤

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية، رجا بهلول، ١٩٩٧
حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان، رزق شقير، ١٩٩٧
الدولة والديمقراطية، جميل هلال، ١٩٩٦
الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق، منار شوربجي، ١٩٩٦
سيادة القانون، اسامة حلبي، ١٩٩٥
حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية، فاتح عزام، ١٩٩٥
الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، حليم بركات، ١٩٩٥

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

طروحات عن النهضة المعاقة، عزمي بشارة، ٢٠٠٣
ديك المنارة، زكريا محمد، ٢٠٠٣
لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)، عزمي بشارة، ٢٠٠٢
في قضايا الثقافة الفلسطينية، زكريا محمد، ٢٠٠٢
ما بعد الاجتياح :في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية، عزمي بشارة،٢٠٠٢
المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، وليد سالم، ٢٠٠٠
الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء، تحرير مجدي المالكي، ٢٠٠٠
الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية، وقائع مؤتمر مواطن ٩٩, ٢٠٠٠
اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين، علي جرادات، ١٩٩٩
الخطاب السياسي المتبلور ودراسات اخرى، عزمي بشارة، ١٩٩٨
أزمة الحزب السياسي الفلسطيني، وقائع مؤتمر مواطن ٩٥, ١٩٩٦
المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، زياد ابو عمرو واخرون، ١٩٩٥
الديمقراطية الفلسطينية، موسى بديريي واخرون، ١٩٩٥
المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة ، اسامة حلبي واخرون، ١٩٩٤
الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل، ربى الحصري واخرون، ١٩٩٣

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية، اعداد وتحرير: سميح شبيب، ٢٠٠٤
الثقافة السياسية الفلسطينية، باسم الزبيدي، ٢٠٠٣
العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي، ملتون فيسك، ٢٠٠١
الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤، سميح شبيب، ٢٠٠١
التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي، خليل عثامنة، ٢٠٠١
المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين، خول الشخشير، ٢٠٠٠
التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة، خالد الهندي، ٢٠٠٠
التحولات الديمقراطية في الاردن، طالب عوض، ٢٠٠٠
النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، محمد خالد الازعر، ١٩٩٦
البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، علي الجرباوي، ١٩٩٦

سلسلة دراسات وأبحاث

أسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والراوغة المستديمة، خليل نخلة، ٢٠٠٤
جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨، فيصل حوراني، ٢٠٠٣
القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني،نضال صبري، ٢٠٠٣
هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز، ساري حنفي، ٢٠٠١
تكوين النخبة الفلسطينية، جميل هلال، ٢٠٠١
الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية، عماد غياظة، ٢٠٠٠
دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية، رجا بهلول، ٢٠٠٠
النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية، نادر عزت سعيد، ١٩٩٩
التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث، وقائع مؤتمر مواطن ٩٧, ١٩٩٨
المرأة وأسس الديمقراطية، رجا بهلول، ١٩٩٨
النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية، جميل هلال، ١٩٩٨
ما بعد اوسلو: حقائق جديدة، تحرير: جورج جقمان، ١٩٩٨
ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل، وقائع مؤتمر مواطن ٩٨, ١٩٩٨
اشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وقائع مؤتمر مواطن ٩٦, ١٩٩٧
العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي، محمد حافظ يعقوب، ١٩٩٧
رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني، ساري حنفي، ١٩٩٧
مساهمة في نقد المجتمع المدني، عزمي بشارة، ١٩٩٦
حول الخيار الديمقراطي، دراسات نقدية، دراسات نقدية، ١٩٩٣

سلسلة التجربة الفلسطينية

الجري الى الهزيمة، فيصل حوراني، ٢٠٠١
أوراق شاهد على حرب، زهير الجزائري، ٢٠٠١
البحث عن الدولة، ممدوح نوفل، ٢٠٠٠

سلسلة تقارير دورية

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية، جميل هلال،عزمي الشعيبي وآخرون، ٢٠٠١
الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، سناء عبيدات، ٢٠٠١

صدر عن

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

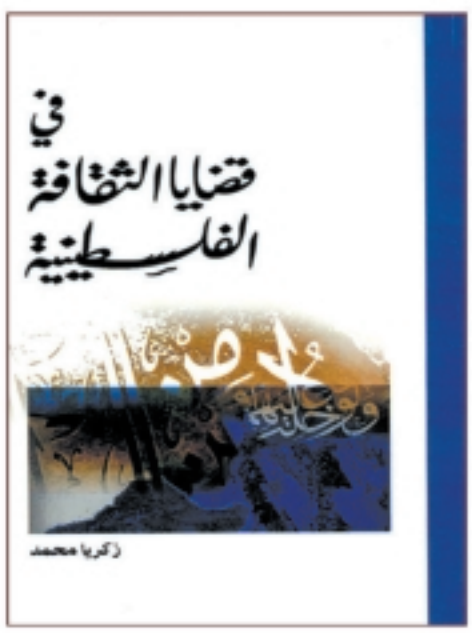

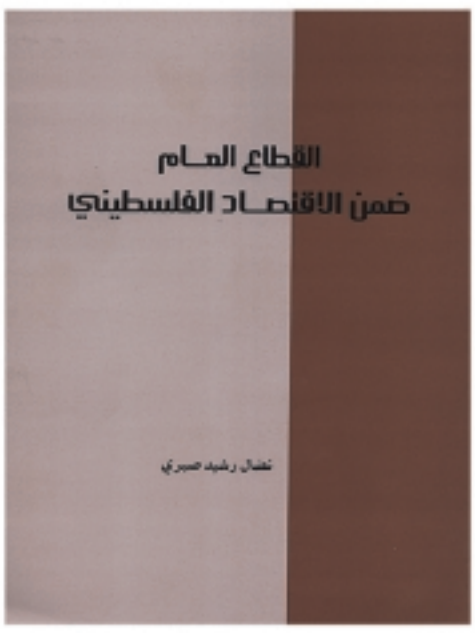

رئيس التحرير:
د. جورج جقمان

هيئة التحرير:
د. جورج جقمان مي الجيوسي
أريج حجازي د. سميح شبيب

حرر العدد:
د. سميح شبيب

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب: ١٨٤٥
تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢ (٩٧٢) - فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥-٢ (٩٧٢)
بريد إلكتروني: muwatin@muwatin.org

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بُل- ألمانيا / الآراء الواردة في النشرة لا تعبّر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرخ بُل

جدار العزل في الضفة الغربية: جدار الحدود!

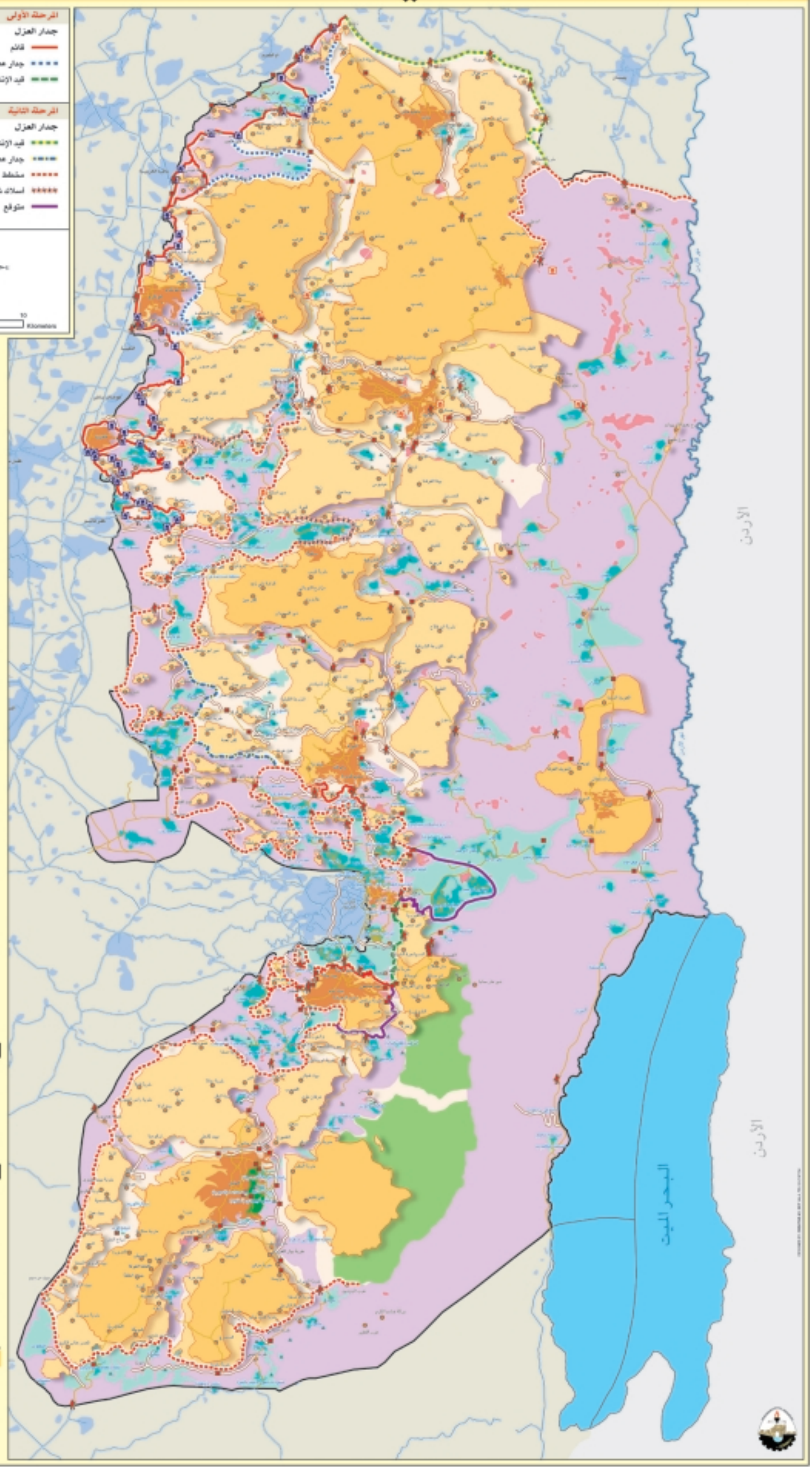

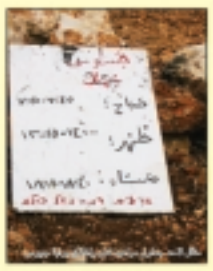

جدار العزل العنصري:

- يمتد جدار العزل العنصري بطول ٧٢٠ كم ليعزل الضفة الغربية من جهاتها الشمالية والغربية والجنوبية، ويتفرع منه جدار ثانوي يعزل مدنا وقرى فلسطينية حول طولكرم ويحفر قراها.
- يلتهم الجدار ٨٥٤,٨٢ كم٢ من مساحة الضفة الغربية البالغة ٥٨٥٥ كم٢، أي ما نسبته ١٤,٦٪، ويعزل ١٩٧,٢١ كم٢ بين الجدارين.
- يعزل الجدار ١٢٦ تجمعاً فلسطينياً. ٩٢ تجمعاً منها يبلغ عدد سكانها ٨٧٨٨٩ نسمة غربي الجدار، و٤٧ تجمعاً يبلغ عدد سكانها ١٨٣٩٨٦ نسمة بين الجدارين.
- يضم الجدار ١٠٢ مستعمرة إسرائيلية جاثمة على مساحة ٩٩,٥ كم٢ من أراضي الضفة الغربية ويلحقها بإسرائيل.

مراحل بناء جدار العزل العنصري:

- المرحلة الأولى: والتي انتهى العمل بها في نهاية العام الماضي، شملت إقامة جدار بطول ١٢٣,٣ كم يمتد من قرية سالم في شمال الضفة وحتى قرية مسحة في محافظة سلفيت، ليلتهم ١٠٧ كم٢ من مساحة الضفة، و٣١ بئراً ارتوازية، ويعزل ١٥ قرية يسكنها ١٢٠٠٠ فلسطيني غربي الجدار، ويضم ٢٩ مستعمرة تحوي ٢٠٧١٢ مستعمرا إلى إسرائيل.
- واستكمالاً لإجراءات تهويد القدس، وضمن المرحلة الأولى، أقيم جدار عزل حول القدس يمتد حوالي ٧,٥ كم في شمالها و١٠,٥ كم في جنوبها.
- المرحلة الثانية قيد الإنشاء: ويمتد فيها الجدار بطول ٤٢ كم من قرية سالم نحو الشرق حتى جلبوع ليستكمل عزل الضفة من جهتها الشمالية.
- المرحلة الثالثة: يستكمل عزل الضفة من جهتها الغربية ليضم مستعمرة "أرئيل" و"كدوميم"، متوغلا بعمق ٢٣ كم في أراضي الضفة الغربية من حدود حزيران ١٩٦٧.
- المرحلة الرابعة: يمتد الجدار ليضم جميع مستعمرات "غوش عتصيون" جنوبي بيت لحم إلى مستعمرة "بيت يئير" الواقعة في الجنوب الشرقي لمحافظة الخليل.

إصدار

المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"

معهد الأبحاث التطبيقية – القدس "أريج"